

العدالة للجميع

النضال

من أجل حقيقة العمال

في مصر

تقرير من اعداد مركز التضامن العمالي الدولي



شكر وعرفان

يسراًً مركز التضامن العمالي الدولي أن يتقدم بالشكر إلى المؤلف الرئيسي لهذه الدراسة، الدكتور جوينل بيبين، أستاذ تاريخ الشرق الأوسط ودونالد جيه. مكلوكلين أستاذ التاريخ بجامعة ستانفورد، والذي كان مستشاراً مستقلاً في هذا المشروع، كما يودُّ مركز التضامن أن يتقدم بالشكر إلى ماري دبوك وهي مساعد باحث حاصلة على الدكتوراه في علم الاجتماع من كلية الرؤاسات العليا للعلوم الاجتماعية (EIEESS) بجامعة باريس. كما يُشيد المركز بجهود الأستاذ لاس كومبا، محاضر رئيسى في كلية العلاقات الصناعية والعمالية التابعة لجامعة كورنيل، على توجيهاته المستمرة لهذه المطبوعات، ومساعدته في مراجعة هذا التقرير، كما يُشيد المركز بجهود شانتال توماس، أستاذ القانون في كلية القانون بجامعة كورنيل (ورئيس سابق لقسم القانون في الجامعة الأمريكية في القاهرة)، لمراجعته محتوى هذا التقرير وتقديم آرائه.

وكان فاي لايل من مكتب التواصل العالمي التابع لمركز التضامن رئيس التحرير التنفيذي لهذا التقرير في سلسلة العدالة للجميع التي تدور حول حقوق العمل، وكان مايكل سلاكمان محرر الفضة، وكان ميشيل وودوارد محرر الصور. وتشيد كذلك بمساهمات موظفي مركز التضامن هبة الشاذلي وإبرين رادفورد ومريان فاصل، الباحثة والناشطة في الشأن الحقوقى والعمالي، على جهودهن البحثية ومتابعيهن بهدف ضمان دقة النتائج وتوسيتها. ونشكر موظفى اتحاد العمال الأمريكى - تجمع المؤسسات الصناعية وموظفى مركز التضامن الذين راجعوا المحتوى وقاموا بتزويد معلومات فنية وتحريرية، كما قدموا اقتراحات مفيدة.

وفوق هذا وذلك، فإننا نعرب عن امتنانا للعمال في مصر الذين كان نضالهم اليومي للحصول على حقوق العمال وحقوق الإنسان الأساسية السبب وراء كتابة هذا التقرير ونشره. إذ أنّ شجاعتهم وتصميمهم مصدر إلهام لنا جميعاً.

هذا التقرير إهداء لذكرى الأستاذ يوسف درويش (١٩١٠-٢٠٠٢)، وهو مناضل لم يكن أو يمل في سبيل الحصول على حقوق العمال المصريين.

ونشر التقرير الأصلى فى اللغة الإنجليزية، هذه هي ترجمة للتقرير الأصلى فى اللغة العربية. وندى أن نتقدم بخالص الشكر والاعتراف بالجهود التي بذلها مترجم اللغة العربية : عبد الطيف النجار والمحرر باللغة العربية : ماجدة غنيمة.

ملحوظة: يDACIN هذا التقرير بعض المواقف والأحداث في إطار عام، وهو أمر يعكس اهتماماً رئيسيًّا بالمنطقة في مراعاة الحساسية والحرص تجاه المنظمات والعمال في مصر. وقد تم إجراء المقابلات الميدانية خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، وتنبع مراعاة رغبة العمال في عدم الكشف عن أسمائهم.

الغلاف: عمال شركة مصر للغزل والنسيج يحتفلون بنجاح إضرابهم بمدينة كفر الدوار بمحافظة البحيرة ببلها النيل، جنوب الأسكندرية، ٨ فبراير / شباط، ٢٠٠٧.

■ العدالة للجميع

النضال

من أجل حقوق العمال

في مصر

تقرير من إعداد مركز التضامن العمالي الدولي

حقوق النشر محفوظة © فبراير/شباط ٢٠١٠ من قبل مركز التضامن العمالى الدولى

جميع الحقوق محفوظة
طبع في الولايات المتحدة الأمريكية
مركز التضامن العمالى الدولى
٨٨٨ شارع ١٩، شمال غرب، جنام ٤٠٠
واشنطن العاصمة ، ٢٠٠٦ ، الولايات المتحدة الأمريكية
www.solidaritycenter.org

مركز التضامن العمالى الدولى هو منظمة غير ربحية تأسست لت تقديم المساعدة للعمال الذين يناضلون لإقامة نقابات ديمقراطية ومستقلة في جميع أنحاء العالم. وقد تأسس في سنة ١٩٩٧ من خلال اندماج أربعة معاهد إقليمية تابعة لاتحاد العمال الأمريكي - تجمع المؤسسات الصناعية. ومن خلال عمله مع نقابات ومنظمات غير حكومية وشركاء مجتمعين آخرين، يدعم مركز التضامن برامج ومشاريع من أجل تحسين حقوق العمال وتعزيز تنمية اقتصادية واسعة ومستدامة في جميع أنحاء العالم.

المشاركون في التصوير:

© حسام الحملاوي	الغلاف، الصفحة ٣٢، الصفحة ٧٢، الصفحة ١٢٠
© بيترورت كالبيتسكو	الصفحة ٤
© المؤسسة العربية للصور/ فيفيك بستانى	الصفحة ٧
© غرافي فيليت/ نايم لايف بيكتشرز/ جيني ليجر	الصفحة ١١
© المؤسسة العربية للصور/ ارشاغ	الصفحة ١٢
© بول شيم/ ايه بيه فوتوك	الصفحة ٣٠
© أسماء وجيه/ ايه بيه فوتوك	الصفحة ٣٧
© مارك هيتنلي/ ياتوس بيكتشرز	الصفحة ٤٧
© روبيترز/ تارا توبراس - وايسيبل/لاندوف	الصفحة ٥٠
© سارة كار	الصفحة ٥٢، الصفحة ٥٤، الصفحة ١١٤
© ناصر ناصر/ ايه بيه فوتوك	الصفحة ٦٩
© ناصر نوري/ روبيترز/لاندوف	الصفحة ٧٥
© كارمنن سنبيججبرغ	الصفحة ٩٠
© ياسر علوان	الصفحة ٩٢، الصفحة ٩٣، الصفحة ١٠٢، الصفحة ١٠٣
© دينيس دايلوكس/ الجنس في يو/أوزوروا	الصفحة ٩٦
© اس تي آر/ روبيترز/لاندوف	الصفحة ١١٧

التمويل مقدم من منحة من الصندوة الوطنية للديمقراطية
الرقم الدولي الموحد للكتاب: ٢-٩-٤٠١-٥٥١-٩٧٦١٥٦٠-٠

رقم الإيداع للطبعة العربية: ١٤٨٨٠، ٢٠١٠/١٤٨٨٠
٩٧٨-٩٧٧-٣١٣-٣٥٨-٨

نشر الطبعة العربية: مركز المحرروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قطعة ٧٣٩٩ - منطقة س - المقطم - القاهرة - مصر ت، ق: ٢٠٢ ٢٥٧٥٤١٧ email : mahrosa center@gmail.com

حقوق النشر محفوظة © فبراير / شباط ٢٠١٠ من قبل مركز التضامن العمالى الدولى

جميع الحقوق محفوظة

طبع في الولايات المتحدة الأمريكية

مركز التضامن العمالى الدولى

٨٨٨ شارع ١٦، شمال غرب، جناح ٤٠٠

واشنطن العاصمة ، ٢٠٠٦ الولايات المتحدة الأمريكية

www.solidaritycenter.org

مركز التضامن العمالى الدولى هو منظمة غير ربحية تأسست لتقديم المساعدة للعمال الذين يناضلون لإقامة نقابات ديمقراطية ومستقلة في جميع أنحاء العالم. وقد تأسس في سنة ١٩٩٧ من خلال اتحاد أربعة معاهد إقليمية تابعة لاتحاد العمال الأمريكي - تجمع المؤسسات الصناعية. ومن خلال عمله مع نقابات ومنظمات غير حكومية وشركاء مجتمعين آخرين، يدعم مركز التضامن برامج ومشاريع من أجل تحسين حقوق العمال وتعزيز تنمية اقتصادية واسعة ومستدامة في جميع أنحاء العالم.

المشاركون في التصوير:

© حسام الحملاوي	الغلاف، الصفحة ٣٢، الصفحة ٧٢، الصفحة ١٢٠
© بيترورت كالينسكي	الصفحة ٤
© المؤسسة العربية للصور/أرفيك بستانى	الصفحة ٧
© غرافي فليت/أليام لايف بيكتشرز/جيتي إيميجز	الصفحة ١١
© المؤسسة العربية للصور/ارشاغ	الصفحة ١٣
© بول شيم/أوه بيه فوتو	الصفحة ٣٠
© أسماء وجيه/أوه بيه فوتو	الصفحة ٣٧
© مارك هيتنى/باتوس بيكتشرز	الصفحة ٤٧
© روبيتز/تارا تودراس - وايتھيل/لاندورف	الصفحة ٥٠
© سارة كار	الصفحة ٥٢، الصفحة ٥٤، الصفحة ١١٤
© ناصر ناصر/أوه بيه فوتو	الصفحة ٦٩
© ناصر نوري/روبيتز/لاندورف	الصفحة ٧٥
© كارستن سنجباجبرغ	الصفحة ٩٠
© ياسر علوان	الصفحة ٩٢، الصفحة ٩٣، الصفحة ١٠٢، الصفحة ١٠٣
© دينيس دايلوكس/إيجنس في يو/أوروپا	الصفحة ٩٦
© آن تي آر/روبيتز/لاندورف	الصفحة ١١٧

التمويل مقدم من منحة من الصندوق الوطني للديمقراطية

الرقم الدولي الموحد للكتاب: ٩٧٦١٥٥١-٩-٢

رقم الإيداع لطبعة العربية: ٤٠١٠/١٤٨٨٠

نشر الطبعة العربية : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قطعة ٧٢٩٩ - منطقة س - المقطم - القاهرة - مصر

email : mahrosa center@gmail.com

٠٠٢ ٠٢ ٢٥٧٥٩١٧ ت، ف :

يُضيف جوبل بيبن إلى دراسة حقوق العمال في مصر بحثاً معملاً هو نتاج علمه على مدى سنوات حياته، وهو يقدم، بلغة واقعية سلسة، القدر المناسب من الخافية التاريخية وأيضاً الإطار السياسي والقانوني الذي يؤثر على العمال، وأخيراً يرى المصريون اقتصاد بلا لهم يلموا، إلا أن المسؤولة في توزيع التزوة لفـ شيئاً فشيئاً، وسيُشكل هذا تحدياً هاماً مع إقبال مصر على فترة انتقالية حرجـة، وتقدم هذه الدراسة أنسـاً متيناً للقراء لفهم أحد التحديـات الرئـيسـية التي تواجهـ مصر في السنوات المـقبلـة.

وليام بـ. كوانـت،
جامعة فـرجـينـيا.

جوبل بـيبـنـ هوـ الخـيرـ البـارـزـ فيـ محـالـ قـضـيـاـ العمـالـ المـصـرـيـةـ،ـ وـقـدـ أـعـدـ هـذـاـ دـرـاسـةـ مـمـتـازـ وـشـامـلـةـ عـنـ الـأـخـارـ الـأـوضـاعـ القـانـونـيـةـ وـالـإـقـتصـادـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ لـلـعـمـالـ المـصـرـيـنـ الـيـوـمـ،ـ وـهـيـ مـعـزـنةـ جـداـ،ـ وـيـوـقـنـ بـيبـنـ بـدـقـةـ الـوـضـعـ المـوـسـفـ لـلـعـمـالـ فيـ مـصـرـ،ـ كـمـ أـنـهـ يـبـحـثـ عـنـ كـتـبـ فـيـ مـجـمـوعـةـ كـامـلـةـ مـنـ الـفـوـانـينـ الـمـصـرـيـةـ الـتـيـ تـنـتـلـعـ بـالـعـمـالـ بـخـصـوصـ الـنـقـابـاتـ،ـ وـالـإـضـرـابـاتـ،ـ وـالـمـفـاـوـضـةـ الـجـمـاعـيـةـ،ـ وـعـلـمـ الـأـطـفـالـ وـمـاـ إـلـىـ ذـلـكـ،ـ وـيـحلـ هـذـهـ التـوـاضـعـ مـفـارـكـاـ إـلـاـهاـ بـمـعـارـيـرـ وـإـقـافـيـاتـ دـولـيـةـ وـقـعـتـ مـصـرـ عـلـىـ كـثـيرـ مـنـهـاـ،ـ يـوـقـنـ الـأـوضـاعـ الـتـيـ يـتـعـارـضـ فـيـهـاـ الـفـانـونـ الـمـصـرـيـ مـعـ الـإـنـقـاحـاتـ الـدـولـيـةـ الـرـاسـخـةـ وـمـعـ ذـلـكـ الـحـالـاتـ،ـ وـهـنـاكـ العـدـيدـ مـنـهـاـ،ـ الـتـيـ لـاـ تـحـلـقـ فـيـهـاـ الـفـوـانـينـ،ـ وـهـذـهـ مـادـةـ تـحـبـ قـرـاءـتـهـاـ لـمـنـ يـرـيدـ أـنـ يـتـعـرـفـ عـلـىـ خـلـوفـ الـعـمـالـ الـمـصـرـيـنـ الـيـوـمـ،ـ وـتـعـلـيـرـ هـذـهـ المـذـدـةـ بـمـثـابـةـ إـنـجازـ هـاـكـ يـتـعـرـفـ بـيـبـنـ فـيـهـاـ إـلـىـ كـلـ شـيـءـ،ـ مـنـ الـوـضـعـ الـقـانـونـيـ وـالـسـيـاسـيـ لـلـعـمـالـ،ـ وـالـعـقـبـاتـ الـتـيـ يـوـاجـهـونـهـاـ،ـ وـالـنـقـابـاتـ،ـ وـالـتـغـيـيرـ فـيـ مـجـالـ الـعـمـلـ،ـ وـقـضـيـاـ عـالـمـ الـأـطـفـالـ،ـ وـمـوجـةـ الـإـضـرـابـاتـ الـتـيـ اـنـدـلـعـتـ فـيـ الـأـوـتـةـ الـأـخـيـرـةـ،ـ إـلـىـ الـعـدـيدـ مـنـ الـقـضـيـاـ الـأـخـرـىـ،ـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ الـتـوـصـيـاتـ الـمـعـلـوـمةـ الـمـقـدـمةـ لـلـحـكـمـ مـتـنـ الـأـمـرـيـكـيـةـ وـالـمـصـرـيـةـ وـالـشـركـاتـ الـأـمـرـيـكـيـةـ وـالـمـجـمـعـ الـتـونـيـ،ـ وـسـتـسـهـمـ هـذـهـ التـوـصـيـاتـ،ـ إـذـاـ تـقـيـفـاـهـاـ،ـ فـيـ تـحـبـنـ أـوضـاعـ وـحـقـوقـ الـعـمـالـ فـيـ مـصـرـ تـحـسـنـاـ مـلـمـوسـاـ.

سامـرـ شـحـاتـةـ

أسـتـاذـ مـسـاعـدـ مـتـخـصـصـ،ـ فـيـ السـاسـةـ الـعـرـبـيـةـ،ـ مـرـكـزـ الـدـرـاسـاتـ الـعـرـبـيـةـ الـمـعاـصـرـةـ،ـ كـلـيـةـ اـدـمـونـدـ اـلـيـهـ،ـ وـوـالـشـؤـونـ الـدـولـيـةـ،ـ جـامـعـةـ جـورـجـ تـاـونـ.

مقدمة

ريتشارد ترويكا

رئيس اتحاد العمال الأمريكي - تجمع المؤسسات الصناعية (AFL-CIO)

إذا كانت الأزمة الاقتصادية العالمية قد علمتنا شيئاً واحداً، فهو أننا جمِيعاً معاً في بوتقة واحدة، ولهذا أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى دعم العمال في مصر الذين يحاولون تجدُّد شباب الحركة النقابية في بلدهم.

وإذا كان للعمال المصريين أن يشكلوا من الاستثناء من هذه الفرصة غير العسيرة، فإنهم بحاجة إلى دعمها، ولكن سوف نقدم إليهم هذا الدعم، ووجب أيضاً على الآخرين الآخرين في المجتمع الدولي القيام بنفس الشيء.

وقد كان هذا التمودج للنقابيين الشجعان مصدرأً لإلهام الآخرين في مصر، فقد بدأ المصريون من كل مناحي الحياة في رفع أصواتهم بشكل متزايد - غالباً في الشوارع - مطالبين بشفافية الحكومة، ونزاهة الانتخابات، وحكم القانون، والاصلاح الديمقراطي.

إذا ندعو الحكومة المصرية بإعتبارها عضو في منظمة العمل الدولية أن تحترم التزاماتها المتعادة بحقوق العمال، وأن تشجع نحو النقابات، وأن تعيد النظر في سياستها التي تضعف العمال وأسرهم، وأن تجعل عمليتها السياسية شاملة بشكل حقيقي للجميع. ولكن نأمل أن يشجع هؤلاء الكثيرين على الانضمام إليها في هذه الدعوة.

لقد لعب مصر دوراً هاماً في تاريخ العمال؛ إذ كان الاعتصام الذي قام به بناء الأهرام لمدة ثلاثة أيام في القرن الثاني عشر قبل الميلاد من أجل التظلم من الأجور هو أول إضراب موثق عرفه العالم. وللأسف فإن وضع العمال في مصر اليوم يتشابه في الكثير مع هذا الصراع بين العمال المصريين وحكومتهم منذ حدة فرون طولة ماضٍ. أن الحكومة المصرية تحظى اليوم بالسلطة بفضلة من حيث، وتعاقب بقسوة المعارض، وتلعب دوراً محوريَاً في تظام بحرب العمال فقراء لا حول لهم ولا قوة.

الآن هناك بعض المؤشرات التي تبعث على الأمل بالنسبة للعمال المصريين، فقد بدأت حركة عمالية جديدة في تثبيت أقدامها. فمنذ أكثر قليلاً من عام مضى، قام مصريلو الصناع العقارية بتنظيم إضراب قومي وأعتصم ١٠٠٠٠ شخص لمدة ١٢ يوماً أمام مكتب رئيس الوزراء بالقاهرة. وقد ألهب نجاحهم حماس كل من عمال البريد المصريين وإداريي وزارة التربية والتعليم ليقوموا أيضاً بحدث جهودهم.

تاريخ حقوق العمال في مصر

مقدمة حول مصر

١٩٥٢، ولا يمكن إبعاد الحزب الوطني الديمocrطي (NDP) عن السلطة، ولم تشهد مصر انتخابات نزيهة وعادلة بقدر معقول إلا في عام ١٩٥٠، ويمارس رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية سلطات واسعة مع وجود قدر قليل من التقييد والضوابط وعادة ما يخصم الشخصيات المعارضية والصحفيون للمحاكمات العسكرية والتي لا مجال لتقاضي الفرارات الصادرة عنها. (انظر الفصل الثاني لمزيد من التفاصيل).

يبلغ عدد سكان مصر حوالي ٨٠ مليون نسمة، وتحت مدينة القاهرة، عاصمة مصر، أحد أكثر المدن كثافة وتنوعاً في العالم ويتجاوز عدد سكانها ١٦ مليوناً، وبالرغم من اشتهر مصر تاريخياً بكونها بنادراً زراعياً خصبة، إلا أن معظم المصريين يسكنون المدن، وكثير قطاع الصناعة في المرحلة الثانية



عمال يقومون بتركيب أنابيب الترجيلة الصغيرة في مصنع بالقاهرة الإسلامية.

كانت مصر متّحدة خمسة آلاف سنة إلى وقتنا الحالي كياناً سليماً موحداً في منطقة وادي النيل، إلا أنها كانت على مدار نصف قارتها الطويل خاصة للحكم والاستغلال الأجنبيين. ففي عام ١٨٨٢ دخلت القوات البريطانية مصر واحتلتها وكانت وقتها جزءاً من الدولة العثمانية، لكن المطالية بالاستقلال مصر لم تتوقف لمدة سبعين سنة ملأ تاريخ الاحتلال البريطاني وقد سيطرت هذه التقسيمة على الحياة السياسية في تلك السنوات، وأصبحت مصر منذ عام ١٩٤٢ حتى ١٩٥٢ دولة ملكية دستورية تتبهّب مستقلة شمع فيها البريطانيون والملك يسلطات واسعة. قاد جمال عبد الناصر مجموعة من الضباط في الجيش عرفوا

بعد ذلك بالضباط الأحرار لتنفيذ انقلاب عسكري أنهى به الحكم الملكي للبلاد في ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢. وكان عبد الناصر بعد هذه الشورة أول حاكم مصرى الأصل يحكم البلاد منذ ٢٥٠٠ سنة. وعلى الرغم من الطبيعة الاستبدادية للحكم الناصري إلا أنه كان يتمتع بشعبية واسعة نظراً لشخصيته المعيبة التي جعلته محبوباً بين كافة الأوساط الشعبية، بالإضافة إلى إيمانه الوجود البريطاني وتحسين مستوى المعيشة للعمال في قطاعي الزراعة والصناعة، وسياسته الخارجية التي ثلت بوحدة العرب وعدم الانحياز في الحرب الباردة، مما يوّأ مصر مكانة مهمة في الشؤون الإقليمية والدولية.

و نظام الحكم الرسمي في مصر الآن هو نظام جمهوري متعدد الأحزاب، تجري فيه انتخابات تدوّن تلقائية، إلا أن السلطة الفردية المطلقة تظلّم الحكم لم تتغير منذ عام

بعد قطاع الزراعة وصيد الأسماك، حيث يمثل فيه ١٦,٩٪ من مجموع القرى العاملة وهو مسؤولة عن إنتاج ١٦,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويبلغ دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (نسماء على فارق قوة الشراء) ٥,٥٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨، وتصل أعداد القرى العاملة في السوق إلى ما يزيد على ١٢,٣ مليون، أما العدد الموسّع لقوى العملة (والذي يشمل منتجي انسلاع ليبعها للسوق أو الباعة أو لاستخدام الشخصي) فيبلغ أكثر من ٤٦,٨ مليون، وهذا تسبة ٤٠٪ من العمال يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، فلا ينتهيون بالحد الأدنى من المعاناة ولا يحصلون على التأمين الصحي أو التقاعد أو الأجازات المرخصية أو الأجرات المدفوعة، أو حتى منافع الأمومة، أو حماية التقاضيات العمالية.

وهناك العديد من العوامل الجديدة بالذكرا والتي أثرت في تحويل الطبيعة العاملة والحركة العمالية في مصر، وأول هذه العوامل هو أن الحكومة أو جيش الاحتلال كانت هي الموظف الأكبر للعاملين في غير قطاع الزراعة، وقادت الحكومة عادة بتحديد الأجر وظروف العمل لموظفي القطاع العام، وأحياناً لجميع العاملين في الشركات التي ينحازون جسمها هذا معيناً.

ثانياً، سيطر رأس المال الأوروبي على الاقتصاد المصري منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى خمسينيات القرن العشرين، وعلاوة ما كانت تجرا الشركات الأجنبية إلى توظيف مشرقيين أوروبيين لم يتوانوا عن إظهار عنصرتهم واحتقارهم للعمال المصريين، وقد تم تأسيس هذه الشركات في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، إلا أن رأس المال الأجنبي عاد ليحل مكانة كبير مرة أخرى في القرن الحالي والعشرين.

ثالثاً، أصبحت العلاقة وثيقة بين التجمعات العمالية والوطنيين خلال الاستعمار البريطاني لمصر، وأصبحت الأضراب والتحركات الشعبية للعمال جزءاً من النضال السياسي ضد اليمامة الأوروبية والاستعمار البريطاني.

رابعاً، ترافق الإكراه المباشر أو غير المباشر الذي كان يمارسه أصحاب العمل للتحكم بالعمال وتنغمس الأطفال مع إنشاء التقاضيات العمالية ووضع التشريعات الخاصة بالعمل وقيم العدالة من المؤسسات المرتبطة بالمعماريات الاقتصادية الحديثة.

نشأة طبقة العمال والحركة العمالية الحديثة

عاش في مصر العديد من العمال من منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كاليونانيين والطليان والأرميين والمسريين السوريين بالإضافة إلى اليهود، واستمر ذلك حتى حقبة الخمسينيات حين قرر الشعور الوطني في مصر والتباهي بذلك بأن حل المصريين المسلمين والأقباط شريحة محل غير المصريين، وعلى أثر هذا قامت بعدي هذه المجموعات، وهم عمال النجع اليونانيين في القاهرة، بإعلان بدائية أول نضال عمال صناعي حيث، حيث أعلنوا الإضراب عن العمل واستمر ذلك من ديسمبر / كانون أول ١٨٩٩ حتى شهر فبراير / شباط ١٩٠٠، وذلك للوقف في وجه خفض مستوى المعاشرة المطلوبة في وظائفهم، وشكلت المجموعة في نهاية الإضراب أول نقابة عمالية في مصر، ولم يمض وقت طويلاً حتى تم إنشاء نقابات وجمعيات عمالية كلها أو غالبيتها من المصريين.

وكان عمال سلك الحديد والذئام في القاهرة والإسكندرية خلال العقود الأولى من القرن العشرين أكثر العمل تنظيماً والمكافحين الأكثر إقداماً في مواجهة القضايا الاقتصادية، ونظراً لأن المحملة العنصرية التي كان يتفاهمها مؤلاء العمل من المشرفين الأجانب وحرفهم من الفرسن المتساوية في مكان العمل كانتا من أبرز القضايا التي طرحوها، فإن النقابات المنظمة لعندهم كانت عادة على علاقة وثيقة مع الحركات الوطنية ضد الاستعمار البريطاني.

وقام أحد الأحزاب السياسية الوطنية الأولى في مصر، وهو الحزب الوطني، بحرث نشط ومنظم بين صنوف العمال في المناطق العمالية الأولى وبالشخصيات الاستراكية، من أمثال كفر هاردي، رئيس اتحاد عمال المناجم في سكاكنا وآحد مؤسسي حزب العمال البريطاني، وفي يونيو / حزيران من عام ١٩٠٨ أصبح فريد أول من أثار نقابات عملية تتلألل محب عدم وجود شرعيّات خاصة بالعمال والظروف السيئة بالعديد من أماكن العمل، وقد أسلوبت الحملة الوطنية التي عززت بهذه القضية بين أول تشريع بحفظ حقوق العامل، وإصدار قانون عام ١٩٠٩ لمنع تشغيل الأطفال تحت سن الثامنة في حلح الفطن، أو مصانع النجع والآفنة.

العمال والنقابات العمالية والحركة الوطنية (١٩٤٢-١٩٢٢)

رفض حزب الوفد للغور التي فرضت على استقلال مصر، لذلك ألغى برطليها بشكل أحادي عام ١٩٢٦ لاستقلال مصر جزئياً كدولة ملكية دستورية، وفي يناير/ كانون الثاني عام ١٩٤٤ قام سعد زغلول والوفد بعد التصويت التخابي ساحق بتشكيل أول حكومة في مصر شبه المسقطة، وكان سور البرلا في تلك الوقت يعطي الملك (الملك فاروق ١٩٣٦ ، الملك فاروق ١٩٥٢ ١٩٣٩) سلطات مطلقة، كان من ضمنها حقه في تشكيل حكومة بأختياره، وحل البرلمان وإجراء التصويت في البلاد، ولكن الإنجلترا كانوا هم أصحاب السلطة الحقيقة في مصر.

وليسمر انحرافه السياسي لمدة ٢٠ عاماً بعد ذلك بين حزب الوفد ونظرائه من الأحزاب الأخرى وتنافسوا فيما بينهم من أجل تأسيس نقابات عمالية تكون تحت رعايتهم، ولم يكن يتصور أي من المهنيين المتعصبين أو أرباب الطبيعة الإمبريالية أنفسهم أن الخرطوا في النقابات العمالية أنه يمكن لأعضاء الطبقة العاملة غير المتعلمين أن يعثروا مصالحهم وأن ينضموا أنفسهم لتحقيقها، ونظراً لعدم توفر الاعتراف القانوني للنقابات العمالية آنذاك، كان الأفراد أصحاب التفوق السياسي في الدولة مظهراً أساسياً يتصوّر تحتها العمال، إلا أن هذا كان يعني في الوقت ذاته تهميش العمال والنقابات أصحاب التوجهات السياسية المختلفة لمن يدعمهم من السياسيين، أو حتى تتم لهم.

وكانت احداث النقابات العمالية التي يرعاها الوفد أو غيره من القوى السياسية عرضة للاتهام في وجود حكومات يقيادة آخر احزاب تتحدى موقعاً عادلآً تجاه النقابات، وكان ذلك راجعاً بشكل جزئي إلى القمع، وعذراً على ذلك، كانت هذه النقابات عبارة عن مؤسسات تدار من أعلى وكانت الشخصيات السياسية هي التي تقوم بتأسيسها والمحافظة عليها وليس العمال أنفسهم، وعلى ذلك أصبح الاتحاد العام للنقابات العمال في ولادي النيل، المنصب إلى حزب الوفد، في منتصف عام ١٩٤٣ وبعد أشهر قليلة من إقالة الملك فاروق للحكومة التي تزعمها حزب الوفد في انتخابات عام ١٩٤٤، غير فعال وليتهي لشأنه بعد أن كان يدعى أنه يمثل أكثر من ١٠٠ نقابة تضم في عضويتها ١٥٠،٠٠٠ عامل.

كما ساهم الحزب الوطني بتأسيس أول منظمة تخوض بتنظيم جميع العمال الذين يعملون بالحضر تحت نقابة عمال المهن اليدوية.

العمال والثورة الوطنية عام ١٩١٩

قامت مجموعة من المحامين والشخصيات السياسية الشهيرة مع نهاية الحرب العالمية الأولى بشكيرٍ وقد بقيادة سعد زغلول، تحضور مؤتمر فرساي للسلام عام ١٩١٩ للمطالبة باستقلال مصر وإنهاء الاستعمار البريطاني، ولنتائج هذه الجيوه، تم تشكيل حزب وطني كان رائدًا منذ ذلك الحين حتى عام ١٩٥٢ أطلق عليه اسم "الوفد". وعلى الرغم من أن الجذور الاجتماعية لقيادة الحزب كانت تصدر من كبار الأقطاعيين، وكان الناشطون في الحزب من المهنيين المقيمين بالحضر، إلا أن الحزب كان يدعى أنه يمثل جميع المصريين.

رفض الإنجليز التفاوض مع حزب الوفد كما منعوا قادته من السفر لحضور مؤتمر فرساي، وفي مارس/آذار من عام ١٩١٩ قام الإنجليز باعتقال زغلول وأثنين من زملائه وقاموا بهيقهم، وقد كان هذا الإجراء كفيلاً بإحداث ثورة وطنية شارك فيها العمال والنقابات العمالية على نطاق واسع.

كان هناك ٢٤ إضراباً رئيسياً في الأشهر ما بين أغسطس/آب ونوفمبر/كانون أول ١٩١٩، ٨٤٣ إضراباً آخرًا خلال عامي ١٩٢٠ و١٩٤١، وقامت الحكومة المعادية للوطنيين في يناير/كانون الثاني ١٩٢١، بعد فشلها في إنهاء حمى الإضرابات التي ضربت البلاد عن طريق الوساطة، بمنع تقديم الرسوم للنقابات أو الجمعيات التعاونية، إلا أن ذلك لم يجد نفعاً كذلك، فحلول عام ١٩٢١ كان هناك ٣٨ نقابة في القاهرة، ٣٣ في الإسكندرية، و١٨ نقابة في منطقة قلعة السويس، و٧ نقابات أخرى في أنحاء متفرقة من مصر، وزيراً بلغ إجمالي عدد المنضسين بهذه النقابات ٢٠،٠٠٠ تقريباً.



مصنع البستانى للسجائر، فى الثلاثينيات

لا تخضع لهذا التشريع بقرار من وزارة الداخلية، كصناعة الأقمشة ونسيج السجاد والمفروشات.. وأصبح الحد الأقصى للدعاعات عمل الفاقرسين من عمر ١٢ إلى ١٦ سنة، شهانية ساعات عمل فقط، إلا إذا كانوا يبدعون بالالغافين، وفي هذه الحالة يمكن شدید ساعات العمل إلى ٩ ساعات، وقد أعتبر هذا التشريع بالرغم من كوثره الأول من نوعه منذ عام ١٩٣٩ خطوة عممية إلى الأمام، حيث وضعت الحكومة تعهدًا ولو محدودًا على نفسها لتومن انجذبة التكريمة لمن يعمل من النساء والأطفال على الأقل، ولكن المثكلة كانت تكمن في العدام التشرير العملي لهذا التشريع، خاصة مع وجود العديد من التغيرات القانونية التي تعيق في مصلحة صاحب العمل.

ثم ثولى رئاسة الوزارة إسماعيل صدقى من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٣٣، وشكل حكومة أوتوغرافية معادية للعمل، لأن صدقى سبق وأن رأس الاتحاد المصرى للصناعة ويدرك تماماً حجم القرفة التي تتعمق بها الطبقة العاملة الناشئة، وحرص على أن يخضعها لسيطرة الحكومة. وكان صدقى يرى قضية العمال قضية أممية وليس قضية اجتماعية^{١٢}. وفي شهر أكتوبر/تشرين أول من عام ١٩٣١، قام مجلس النقابات العمالية البريطاني، بعد تداول بعض التقارير التي تشير إلى احتطافه الطبقة العاملة في مصر، بإرسال السيد وائز شيفيلز، الأمين العام لاتحاد الدولي للنقابات العمالية، إلى مصر على رأس لجنة لتقسي الحقائق^{١٣}. وأكد شيفيلز في تقريره على ضرورة تأسيس نقابات عمالية تتمتع بالاستقلالية وتجمعها وحدة واحدة^{١٤}.

وفي محاولة للحد من العوائق المحمولة للتقرير، قامت الحكومة المصرية، حتى قبل وصول الوفد بقيادة شيفيلز إلى مصر، بدعوة مكتب العمل الدولي لإرسال لجنة استشارية لدراسة الأوضاع الصناعية وإقتراح الإجراءات اللازمة للقيام بالإصلاح الاجتماعي. وقام مكتب العمل الدولي عام ١٩٣٢ بقول مسودة تشريع اقترحتها لجنة معينة من قبل الحكومة، وكذلك مزاعم الحكومة بأن مصر لم تبلغ درجة من التطور تسمح لها أن تقدم على ما يتجاوز وضع تشريع يقدر أولى حد للحملة للنساء والأطفال والتعويض ضد إصوات العمل^{١٥}.

وقد كفل القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ الحد الأدنى لحقوق الطفل والمرأة على نحو يتفق مع التوصيات التي رفعتها لجنة منظمة العمل الدولية (ILO) والتوجهات السابقة للحكومة^{١٦}، وكان يقضي هذا القانون بمنع عمل المرأة أو الطفل بليل أو في ظروف غير صحية، وأصبح عدد ساعات العمل للمرأة تسع ساعات (وأصبح هذا متطابقاً على العاملين الرجال عام ١٩٣٥)، مع السماح ببعضهن من العمل الإضافي، كما أعطى المرأة حق الحصول على إجازة يوم أسبوعياً، كما تم منع عمل المرأة الحمل في أي عمل يتطلب جهداً حسرياً كبيراً يؤثر عليها أو على حيتها، وحظر التشريع أيضاً عمل الأطفال الفاقرسين الذين تقل أعمارهم عن ١٢ سنة، إلا إذا كانوا تحت الإشراف المباشر من الوالدين أو أحد الأقربين المشتغلين، أو كانوا يعملون في أحد الصناعات التي

الملام، بدأت لجنة تنظيم الحركة العمالية بفرضها عن الطعام بصورة يائفة للتقطيع في ١٦ يونيو/حزيران، مطالبة بالاعتراض القانوني للنقابات العمالية. وقد كانت الإضرابات الشعانية الأولى عن الطعام قد حصلت على تعطيلية اعلامية جيدة ودعم واسع من العامة، بالرغم من محو لات الشخصيات السياسية من كافة التوجهات ردع المنظمين عن هذه الإضرابات^{١٩}، وانتهى إضراب الطعام في ١٥ يونيو/حزيران حين قيل مطلب التوابل التكثير في قانون يضفي الصبغة الشرعية على النقابات العمالية ويتزعم من بوادر الانتصار التي لاحت، فقد جاء إندلاع الحرب العالمية الثانية في الأول من سبتمبر/أيلول ١٩٣٩، ليسمح للنخبة الحاكمة في مصر بأن تجعل هموم الصيف العاملة آخر اهتماماتها، وعندما أعلنت الأحكام العرفية عام ١٩٤٠ قامت الحكومة بتأييدها عمل لجنة تنظيم الحركة العمالية، إلا أنها بدأت بعد الحرب نحوتاجاً جديداً من العمل النقابي الأكثر استقلالية من الناحية السياسية والأقوى من الناحية العملية مع فركيز أكبر على صناعة المنسوجات الميكانية.

وضع قانون النقابات العمالية والحدود المفروضة عليها

كانت القوات الألمانية في فبراير/شباط ١٩٤٢ على بعد ١٠٠ ميل فقط عن الإسكندرية، وعلمت السلطات البريطانية أن صدراً من حاتمية الملك فاروق في وجه التصريح في الجيش المصري كانوا يأملون دخول الأكلان ليخرجوا الإنجليز من مصر، فلما نفذت النقابات البريطانية في الرابع من فبراير/شباط بفرض طوق على القصر الملكي، وطلبت التغیر الإنجليزي بحل مجلس الوزراء وتعيين مصطفى النحاس، زعيم حزب الوفد، رئيساً للوزراء، ورضخ الملك لهذه المطالب وعادت السلطة لحزب الوفد العدائي للنظام، وقللت الحكومة التي يرأسها حزب الوفد، حتى تستعيد زمام السيطرة فيما يتعلق ببيانات العمل، بقرار القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ الذي شرع بشكل صريح عمل النقابات العمالية لأول مرة في تاريخ مصر، واتهم النقابيون بهذا القانون، ولكن النقابون كان ملاحاً ذا خفين، لأنه منح الدولة سلطات واسعة في تنظيم النقابات العمالية، وهي سلطات لا زالت تحتفظ بها بصورة مختفقة حتى هذه اللحظة.

وكان يعمل بالجبيحة المسئولة عن تطبيق هذا التشريع ستة أشخاص فقط، مما جعل أصحاب العمل يتهاونون على نطاق واسع تطبيقه كما هو الحال مع تصرفات مماثلة في وقتنا الحالي^{٢٠}. ثم علا حرب الوفد إلى السلطة مجدداً وبدأ في بحث المعااهدة المصرية الإنجليزية عام ١٩٣٦، والتي منحت الاستقلال الجزائري لدولة مصر^{٢١}، وبilarغم من الواقع الذي قطعها حرب الوفد في حملته الانتخابية إلا أن الأغلبية البرلساوية برئاسة الوفد رفضت إقرار قانون يعترف بالنقابات العمالية، ولم تفلح حكومة الوفد إلا في إجراء تعديلين صغيرين على سياسة العمل قبل الإطاحة بها في ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٣٧، وافتتحت مصر إلى منظمة العمل الدولية في يونيو/حزيران عام ١٩٣٦^{٢٢}، وفي وقت لاحق في هذا العام تم وضع قانون ضعيف يتعلق بتعزيز العامل في حالة إصابة العمل.

وقام عدد من قادامي النقابيين في القاهرة بـ«جنة تنظيم الحركة العمالية انوفشيون أستاهم بيش» لجنة تنظيم النقابات (COWM) في أوائل عام ١٩٣٧، حيث كانوا يسعون لتأسيس نقابت جديدة، وتعزيز أوضاع النقابات القائمة، ووضع الأساس التي تصلح أن يقوم عليها اتحاداً لنقابات العمالية يكون مستقلآً وكانت الإطاحة بحكومة الوفود قد مهدت الطريق أمام النقابات لإرساء صورة جديدة للعمل النقابي المبني، وفي مارس/آذار ١٩٣٨، قدمت ٣٢ نقابة عمالية في القاهرة ببيان الاتحاد العام للنقابات العمالية في مملكة مصر (GFLUKE)^{٢٣}. ولم يكن هناك علاقة بين هذا الاتحاد وجذب الوفد أو أي حزب سياسي آخر، وكان تأسيس هذا الاتحاد إشاره على تصويب الحركة العمالية وتجهيزها من جديد نحو القطاع الصناعي الزراعي المختفي في مصر، وهو صناعة المنسوجات، والذي كان يعمل فيه أكثر من ثلاثة العاملين في قطاع الصناعة.

وببدأ مجلس التواب المصري في ربيع ١٩٣٩ الباحث حول مشودة قانون يسمح للعاملين في قطاع التجارة بتشكيل نقابات عمالية، ولكنه كان يحظر عضوية المرأة (بحجة أن مشاركتها محمرة مقتضى الشريعة)، ويحظر اتحادات النقابات العمالية^{٢٤}، ومع ما يبدا من عدم إمكانية إقرار حتى مثل هذا القانون غير

وشارك العبد من الوفود المصرية المتنافسة في الاجتماع التأسيسي للاتحاد الدولي للنقابات العمالية، والذي عقد في باريس في الفترة من سبتمبر/أيلول أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٥، وعند عودتهم إلى مصر، قاموا بتشكيل لجان تحضيرية ستافسة فيما بينها من أجل تأسيس اتحاد قومي للنقابات، وفي مايو/أيار ١٩٤٦، حاول الفريقان الاتفاق وتأسيس اتحاد واحد بينهما، وقد باءت هذه المحاولة بالفشل نظراً لل畛ق التنظيمي للعمل والتباين السياسي والشاقق الطائفي الذي كان يقترب وراءه بشكل كبير مفكرين ماركسيين، ونتيجة لذلك، كان إسماعيل صدقي الذي تولى رئاسة الوزارة العصرية الثانية، فبراير ١٩٤٦ على حل الاتحاد في ١١ يونيو/يونيو عام ١٩٤٦، وإغلاق جميع الصحف والمؤسسات الماركسيّة، واعتقال العديد من التقليبيين والزعماء السياسيين اليساريين.^{١٢}

والتاريخ من القمع الذي مارسه صدقي، حذف إيقاصاً ثالثة بين الحركات الوطنية والعمالية فجرها إضراب سبتمبر/أيلول ١٩٤٧ والذي شارك فيه ما يزيد عن ٣٦٠٠ عامل من شركة مصر للغاز والتسييج بمعدينة المحلة الكبرى بوسط الدلتا، ونجد شركة مصر للغاز والتسييج (والتي تعرف محلياً باسم غاز المحلة) رمزاً لقومية الاقتصادية المصرية، وهي شركة تأسست عام ١٩٢٧ كأول مصنع مصرى ممكِن للتسييج وأصبحت خلال فترة وجيزة أكبر المؤسسات الصناعية في مصر، وكان السبب العيّن للإضراب هو التخوف من تراجع أعداد كبيرة من العمال ووضع برنامج جديد للغرامات تمنى يخالف النظام، إلا أن الأسباب الكلامية كانت تتمثل في عذبين من انتقام الفسري والأتاسي من قبل الهيئات الإدارية وفرض نقابة صفراء موالية للشركة على العمال.^{١٣}

وبعد هذا الإضراب الذي استمر لمدة شهر كامل وافتت وزارة العمل^{١٤} على إجراء انتخابات لنقابة جديدة، وقامت اللجنة التنفيذية في النقابة الموالية للشركة بإجراء حملة انتخابية معادية للسامية مدعاة ان اثنين وعشرين اليهود هم من حرضوا على الإضراب، وقامت عناصر الشرطة قبل عملية الاقتراع باعتقال واستجواب ما يزيد عن ٣٠٠ عامل، ولا غرابة في أن النقابة الصفراء هي التي فازت في تلك الحلة.^{١٥}

كما منع القانون إنشاء نقابات صناعية عامة أو اتحاد نقابات علم، لذلك كانت معظم النقابات تظل العاملين في منطقة واحدة فقط، كما قضى القانون بضرورة تسجيل جميع النقابات في وزارة الشؤون الاجتماعية والتي اشرف على هذه النقابات (وزارة القوى العاملة والهجرة هي المنوط بها بهذه المسؤولية الآن).
الآن القانون رقم ٨٥ مع لحركة النقابات العمالية بالتوسيع بشكل كبير؛ في مايو/أيار ١٩٤٤ كان هناك أكثر من ٣٥٠ نقابة مسجلة وكان عدد اعضائها يصل إلى حوالي ١٢٠٠٠ عضواً، لكن العديد من الأعضاء المشتريكون في هذه النقابات كانت تتضمن الخبرة والمعرفة بميدان النقابات العمالية وأنشطتها، وكانت معظم النقابات صغيرة، وتكتفى إلى الأجهزة الإدارية المنظمة لها، ومن جهة أخرى، قامت النقابة العامة تعامل مصالح التسييج الفنية في ثبراء الجديدة والقاهرة في أوائل الأربعينيات بانتخاب المترشحين في ١٦ مصنف على الأقل، وحضر ما يزيد عن ٣٠٠ عامل في الاجتماعات السنوية لجمعويتها العمومية.^{١٦}

الحركة العمالية وانتهاء الملكية الدستورية

تزايَّدت أعداد الطبقة العاملة بشكل ملحوظ خلال الحرب العالمية الثانية وذلك لشيء الحاجات المتزايدة ل gioion الحفاء التي كانت تتركز في مصر، ويبلغ عدد عمال المصانع إلى نهاية الحرب ٦٦٠٠٠ عملٍ كانوا يعملون في حوالى على ١٣٠٠٠ مؤسسة^{١٧}، إلا أنه طرأ تراجع كبير في توظيف المصانع وفي الأجرور بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٦^{١٨}، لذا كانت البطالة والأجرور المنخفضة من أهم التصاعُّد التي تعاملت معها الحركة العمالية بعد فترة الحرب العالمية الثانية.

وقد شارك العمال وأعضاء النقابات العمالية بنشاط في ثلاث موجات من الاحتجاجات الوطنية والاجتماعية: أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٥ إلى يونيو/تموز ١٩٤٦، وسبتمبر/أيلول ١٩٤٧ إلى مايو/أيار ١٩٤٨، وأواسط الخمسينيات إلى يناير/كانون الثاني ١٩٥٢، واستغلوا فترات العصبة الميسيسية تلك في محاولة لتشكيل نقابات عمالية واتحادات عمالية ممثلة لعمال، ولتقديم مطالبهم المتعلقة بالأجور وغيرها من القضايا المتعلقة بظروف العمل.

الاستقلال الكامل لعصر وتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على "الإقطاع" (والذي يعني السيطرة السياسية والاقتصادية لأصحاب الأراضي الزراعية الكبيرة).

إلا أن الضباط الأحرار لم يكونوا مستعدين لقبول حركة عملية مبنية ومتصلة ومتناصنة، فقد تضمنت القوات المسلحة مع العمال في منطقة كفر الدوار والتي يبعد ١٥ ميلًا جنوب الإسكندرية وفي ١٢ و ١٣ أغسطس/آب ١٩٥٢، أعلن ٩٠٠٠ عامل شركة مصر للغزل والنسج الإضراب وتظاهروا مطالبين بوجود نقابة متخصصة بشكل حر (كانت هناك نقابة صفراة موالية للشركة قد تأسست في عام ١٩٤٣)، وأن استبعد عدد من المديرين بعد تعسف يشكل خاص، وتحقيق مطالبيهم الاقتصادية، وعلى الرغم من عدم العمل المعلن للنظام الجديد، تحرك الجيش بسرعة لإنهاء الإضراب بالقوة، وثم بعد ذلك تشكيل محكمة عسكرية برئاسة أدانت ١٣ عاملاً سجن منهم ١١ شخصاً، أما مصطفى حميم و محمد البغري فقد حكم عليهم بالإعدام وتم تنفيذ الحكم في حقهما في السابع من سبتمبر/أيلول^{٢١}.

وبعد فترة قصيرة أجرى مجلس قيادة الثورة إصلاحات هامة في التشريعات العمل (القوانين ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، و٣٢٠) في ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٢، وأصبح التشريع من العمل يفضل هذا التشريع أكثر صعوبة كما رفع من المسؤولية الإضافية التي يحصل عليها العامل. كما قرر قانون أسلوب التحكيم الإيجاري على جميع التزامات الخاصة بالعمل وحضر الإضرابات، ورحب معظم العاملين وقيادات النقابات العمالية بهذا القانون بالرغم من الجواب النسبي فيه وحاولوا التعاون مع نظام الحكم الجديد^{٢٢}.

وتم انتخاب جمال عبد الناصر عام ١٩٥٦ رئيساً لمصر، وكان المرشح الوحيد على ورقة الاقتراع وحصل على ٩٩,٩% من الأصوات، وبالرغم من أن الدستور ينص على أن نظام الحكم جمهوري، إلا أن مصر كانت، وما تزال، دولة سلطوية على أرض الواقع، إلا أن عبد الناصر أصبح ينبع شعبية واسعة في مصر والعالم العربي يعتذر أن أعلن تأميم قناة السويس في ٢٣ يونيو/تموز ١٩٥٦، وتعرضت مصر لهجوم ثلاثي شنته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل.

أخذت الحكومة في ٢٧ يناير/كانون الثاني ١٩٤٨ في سعي منها إنهاء عمل التسيير عدداً من المعايير الوطنية الخاصة بأوضاع صناعة التسيير، بما في ذلك تحديد الحد الأدنى للأجور، والعمل لمدة ٨ ساعات يومياً، وإن يكون أسبوع العمل لستة أيام، وبالرغم من أن هذه المعايير الخاصة يظروف العمل كانت أفضل بكثير من المقررة كانت فيحقيقة الأمر أقل من الأجر العادي بمقدار النصف، وأهم من ذلك - كما هو الحال اليوم - لم تكن هناك أي آلية فعالة لتطبيق هذه المعايير. وقد أثار ذلك مزيد من الإضرابات في مصانع التسيير الكبيرة في الإسكندرية^{٢٣}.

وي بدأت آخر مرحلة من تضليل النقابات العمالية تحت الحكم الملكي بعد أن قامت الحكومة المصرية بزعمه الود بشكل أحلاي بإلغاء المعاهدة الإنجليزية المصرية في الثمن من أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٥١. وكانت المشاعر الوطنية حينها كفيلة بأن يتم تحالف بين الشيوعيين والوفديين وقادة النقابات العمالية المستقلين ليشكلوا لجنة تحضيرية لإتحاد عام لنقابات عمال مصر. وفي ٣١ ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٥١، أضم إلى هذا الاتحاد ١٠٤ نقابة شمل قرابة ٥٠٠٠ عامل، وأعلنت لجنة التحضيرية بعد تضليل المزيد من النقابات عن مجلس تأسيسي لاتحاد العمال لنقابات عمال مصر في القاهرة في ٢٧ يناير/كانون الثاني ١٩٥٢^{٢٤}. ولم يقدر لهذا المجلس أن ينعقد بسبب حالة الفوضى التي تحيط قيام مجهولين باضرام النار في القسم الأوروبي من القاهرة في ٢٦ يناير/كانون الثاني، وتم على إثر ذلك إعلان الأحكام العرفية، وخطر سجن النقابات العمالية وسجن العديد من الناشطين السياسيين.

العمال وثورة ٢٣ يونيو/تموز ١٩٥٢

كانت الحرائق التي أضرمت بالقاهرة آخر مسار في نعش النظام القديم؛ وفي ٢٣ يونيو/تموز ١٩٥٢ قام جمال عبد الناصر وزعده من ضباط الجيش الشباب أطلقوا على أنفسهم لقب "الضباط الأحرار" بالإطاحة بالملك وأسلوا مجلس قيادة الثورة (RCC) بوقف العديد من العمل بحماسةبالغة إلى جانب الحكم العسكري الجديد بعد أن علموا أن الضباط الأحرار قد تعهدوا بتحقيق

الاشتراكية العربية

قام جمال عبد الناصر تدريجياً منذ نهاية الخمسينيات إلى بداية السبعينيات من القرن العشرين بتطوير نظام اجتماعي اقتصادي جديد عرف باسم الاشتراكية العربية، وهو شكل من أشكال الحكم الشعبي السلطوي ويعتمد على التصنيع الذي يسعى لإنهاء الاعتماد على الاستيراد، كما هو الحال في العديد من أنظمة الحكم في الدول الاستعمارية وشعبه الاستعمارية السابقة. ومن تأسيس جميع الشركات الأجنبية والشركات الكبيرة والمتواضعة المصرية، وأصبح العاملون فيها تابعين للدولة، وتحتت أو ضماعهم المعنى الشكلي كبير كما هو الحال مع شريحة واسعة من الطبقة الوسطى في مصر^{٢٩}. وحصل العاملون في القطاع العام على مزايا اجتماعية كبيرة، كالرعاية الصحية، والاستفادة من التعازيـات الأـسلـاحـيـة، التي كانت تـبـعـ الأـغـذـيـةـ وـغـيـرـهـاـ منـ السـلـعـ الـأسـاسـيـةـ الأخرى المدعومة، والمساكن المدعومة، ومزايا التقاعد،



مصنع مصري مملوك للدولة لتصنيع أجهزة التلفزيون، حيث كانت المرأة تشكل حوالي نصف العاملين البالغ عددهم ٦٠٠ عاملاً، ١٩٥٣.

في أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٥٦، وفي محاولة منهم لشيء حدد الناصر عن قرار التأميم والإطاحة به، قامت فرنسا وبريطانيا العظمى وإسرائيل بمهاجمة مصر في أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٥٦، وبالرغم من الهزيمة العسكرية التي مرت بها مصر، كان الدعم الدولي من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كفيلة بتمكن مصر من المضي قدماً في قرار تأميم قناة السويس وأيجار إسرائيل على الإسحاق من المسلطـنـ الذي احتلـنـ أثناء الحرب.

وخلال فترة انتزاع ظهر على الساحة العربية الاتحاد الدولي لنقابـاتـ العملـ العربـ (ICATU)ـ والذي تأسـسـ فيـ عامـ ١٩٥٦ـ وـأـنـخـدـعـ منـ القـاهـرـ مـقـرـأـهـ،ـ وـظـالـبـ هـذـاـ الـاتـحـادـ عـمـلـ النـفـطـ لـلـعـربـ يـوـقـنـواـ شـحنـ النـفـطـ إـلـىـ بـرـيـطـانـيـاـ الـعـظـيمـ وـفـرـنـسـاـ.ـ وـقدـ سـاعـدـ هـذـاـ الـموـلـفـ عـلـىـ تـبـيـنـ سـيـبـيـتـ الـعـمـلـ الـتـيـ يـاتـهـجـهـاـ الـنـظـامـ الـمـصـرـيـ الـعـارـضـ،ـ فـيـنـماـ غـيرـ عـبدـ النـاصـرـ عـنـ تـقـيـرـهـ لمـوقـعـ الـاتـحـادـ،ـ كـانـ

على ضوء ذلك سمحت الحكومة المصرية بتأسيس اتحاد عمال مصرى (EWF) وكان ذلك في ٣٠ يناير/كانون الثاني عام ١٩٥٧، ولكن للنظام لم يجعل اختيار التركة السياسية لقيادة الاتحاد عشوائياً، بل قامت الحكومة بتقديم أسماء الأعضاء ١٧ بمجلس الإدارة إلى المؤتمر التأسيسي. وتم رفض الأسماء التي رشحها الحاضرون، وتم تغير انتخابات لرئاسة الاتحاد^{٣٠}، كما استمرت الحكومة في تعين مجلس الإدارة للاتحاد لعدة دورات أخرى تالية. وتم في عام ١٩٦١ إعادة هيكلة للاتحاد ولصبح يسمى الاتحاد العام لنقابـاتـ عـمـالـ مصرـ (ETUF)، ولكنه يـقـيـ علىـ حالـهـ الـذـيـ كـانـ عـلـيـهـ^{٣١}ـ وـمـنـ عـامـ ١٩٦٢ـ حتـىـ عـامـ ١٩٨٦ـ كانـ رـئـيـسـ الـاتـحـادـ هوـ نـفـسـهـ وزـيـرـ الـعـمـلـ (الـآنـ وزـيـرـ الـقـوىـ الـعـالـمـيـ وـالـهـجـرـةـ)ـ.ـ وـبـالـرـغـمـ مـنـ اـنـهـاءـ هـذـاـ الـوـضـعـ الـآنـ إـلـاـ مـاـ يـرـازـ أـلـدـ بـيدـ الـدـولـةـ (ـانـظـرـ لـفـصلـ الثـانـيـ).ـ وـيـعـدـ الـاتـحـادـ هوـ الـبـيـكـلـ الـقـومـيـ الـفـلـوـنـيـ الـوحـيدـ لـنـقـابـاتـ الـعـمـلـ،ـ وـيـحـبـ أنـ تكونـ جـمـيعـ النـقـابـاتـ الـقـاعـديـةـ تـابـعـةـ لـهـ وـحـاـصـلـةـ عـلـىـ تـصـرـيـحـ مـنـهـ (ـوـهـذـاـ لـسـتـثـاءـ وـجـبـ لـلـنـكـ تـجـدـهـ فـيـ الـفـصـلـ الـخـاصـ).ـ وـيـدـعـيـ الـاتـحـادـ الـعـامـ لـنـقـابـاتـ عـمـالـ مـصـرـ الـيـوـمـ أـنـ عـدـ الـأـعـضـاءـ بـالـغـ

^{٣٠} ٤٣١٦٩٤، عضواً منـظـمـيـنـ فيـ ١٧٥١ـ نـقلـةـ محـلـةـ

القيود التي وضعت على تحرك النقابات العمالية، وقد ساعدت الحالة الخمسية التي وضعت بين ١٩٥٧ و١٩٦٢ على خلق مليون وظيفة جديدة ورفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة .٦٪. إلا أن الجهود التي كانت تصبو إلى التوسيع في الاستهلاك والإنتاج بشكل متواز قد باءت بالفشل، مما دفع الحكومة إلى التخلص عن الحصة الخمسية لما واجهته من شح في رأس المال الاستثماري^٣ وإنخفضت الأجر الفعلي بشكل حاد في العام ١٩٥٥ وأرتفعت أيضاً نسبة ساعات العمل الأسبوعية^٤.

سياسة الانفتاح الاقتصادي

شهدت حقبة الرئيس المصري أنور السادات (١٩٧٠-١٩٨١) والرئيس حسني مبارك (١٩٨١-١٩٩٠) تحولاً كبيراً عن التوجهات الاقتصادية والسياسية التي اتباعها عبد الناصر وأصبح التوجه السائد هو الانفتاح على الأسواق العالمية والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد شجعت سياسة الانفتاح الاقتصادي الأجنبي^٥ التي تبناها السادات عام ١٩٧٤ الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والمشاريع المحلية، كما سعت إلى الحد من هيمنة القطاع العام تماشياً مع سياسات "إجماع وانبعاث" الاقتصادية تأثير الدين الجديد والتي شجعتها الحكومة الأمريكية، وصنفوق النقد الدولي (IMF) وافقن الدولى. وتحدد سياسات إجماع وانبعاث من الحقوق الأساسية للعمال من خلال سعيها لخلق "سوق عمل مرنة" مما يجعل من الأسهل توسيع العمل، ويضعف النقابات، ويقلل من النفقات العامة على الرعاية الصحية والتعليم ومعاشات التقاعد ومساعدات العاطلين عن العمل، وللبنية التحتية ورؤس أرباب المنشآت في الحكومة والوكالات المنفذة لشؤون العمل^٦.

وبعد زيارة لبعثة صندوق النقد الدولي إلى مصر في خريف عام ١٩٧٦ قام الرئيس السادات بتقديم توصياتها والتي كانت تقضي بتحفيض الدعم على السلع الاستهلاكية الأساسية، وكان الإعلان عن السياسة الجديدة قد أشعل في تلك "النفحة الخير" التي عمت البلاد في ١٨ و ١٩ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٧، مما دفع الحكومة للتراجع عن قرارها وتبنيت الدعم^٧. ولجلت الحكومة إلى رفع الدعم بشكل تدريجي منذ ذلك الحين.

والحق في انتخاب ممثلين عنهم في مجالس الإدارة في جميع الشركات العامة، بالإضافة إلى توزيع مستحقات تقديرية سلوبًا على ٦٪ من الأرباح التي تحصلها الشركات. وقد تضاعف الحد الأدنى للأجر العديد من العمل، وارتفعت الأجر الفعلي بنسبة الثلث بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٢، وانخفض عدد ساعات العمل أسبوعياً بنسبة ١٠٪. وتخللت الحكومة بتمرين وظيفة حكومية لكافحة خريجي الجامعات، ووظيفة عملية لجميع خريجي المدارس الثانوية. وأصبح توسيع العامل في القطاع العام يتطلب مراجعة تقوم بها لجنة تضم ممثلين عن النقابة ووزارة العمل والإدارة^٨.

وقد أوضح الرئيس السابق عبد الناصر بختصار شديد دور الطبقة العاملة ضمن الاشتراكية العربية وقال: "لا يطلب العمال نحن نعطيهم"^٩. وتعكس هذه العبارة تخوف جميع الحكومات المصرية منذ عام ١٩٥٢ من جميع المبادرات التي يطرحها العمال والنقابات العمالية، حتى لو أمنت لهم الحكومة إيجراً أعلى ومرأياً اجتماعية أفضل، وبذلت التوجيه التوضيحي على القانون ٢٥ لسنة ١٩٧٦ (وهو القانون الأساسي الذي ينظم عمل النقابات العمومية) أن النقابات العمالية ممثلات للعمال يمكنهم من خلالها التغيير عن آرائهم وأفكارها وسائل تعزيز الثقة الائتمانية. ولم يكن المقصود من تقييد العمل أن تكون منظمات تقدم مطالب لأصحاب العمل، كما لم يتم النظر إليها بالتأكيد كمنظفات من شأنها أن تقوى إضرابات أو أي ظاهر آخر لللاحتجاج^{١٠}.

كما أشرنا فيما سبق، فإنه قبل أن يصعد عبد الناصر إلى السلطة بفترة طويلة كانت الأحزاب السياسية والحكومات المتعاقبة في مصر تسعى لتنظيم نقابات العمال تكون تحت سيطرتها، فطيبة العسل تعد من أكثر المجموعات الحضرية كثافة وتجمعاً، ونظراً لانضمام العمال تحت مظلة النقابات فإنه يسهل تحريكهم لأغراض سياسية على عكس الفلاحين في القرى الصغيرة المتعددة، وقد حاولت جميع الحكومات والأحزاب الوطنية المصرية السيطرة على النقابات منذ عام ١٩٤٩ مع تفاوت فيما بينها في نسبة النجاح في ذلك.

وقد حفظت الاشتراكية العربية من المخالفات الأساسية التي كانت تشغل العمال والتي تتمثل في البطالة والأجر المنخفض، وكان هذا التضليل كبيراً في البداية، ودفع هذا إلى قبول العمال

هذه المطابعات والمؤسسات من الاستمرار خلال السبعينات، عندما أصبح نظام مبارك أقل تسامحاً مع الخلافات الصالحة، وكان هذا أحد جوانب سمة النظام الأكثر فعما يصفه عامه^{٢٧}.

الأجور وأوضاع العمل في حقبة النيبرالية الجديدة

أتفت مصر في عام ١٩٩١ اتفاقيات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكتك البيكلي (ERSAP) مع صندوق النقد الدولي وأبنائه الدوليين. وكم تطبيق هذه الاتفاقيات بموجب القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذي ذكر ٣١٤ شركة من شركات القطاع العام مؤهلة للخصخصة.^{٢٨} وقد قاوم الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الشخصية منذ إعلان سياسة الباب المفتوح عام ١٩٧٤، إلا أن الاتحاد ورئيسه، السيد راشد، وافقوا على قانون عام ١٩٩١.^{٢٩} وقد نصت خصخصة ١٩٩١ شوكة بحق عمال منتصف عام ٢٠١٢.^{٣٠} وقد منع القانون رقم ٢٠٢ تحرير العمال بالجملة في أي شركة بعد الخصخصة، إلا أن مديرى شركات القطاع العام كانوا يجذبون المستثمرين من القطاع الخاص لشراء شركاتهم من خلال تعيير كادر الموظفين قبل البيع، كما أن العديد من الشركات التي ثمنت شخصيتها حديثاً قامت بتلقيص قوة العمل فيها. (انظر الفصل ٤).



مصنع أوهاتين للصلب، في السبعينات

وقد ساعد نمو قطاع النفط بين ١٩٧٤ و ١٩٨٢ على خلق فرص عمل جديدة وتشجيع المزارعين والعمال على الهجرة إلى الدول المصدرة للنفط بتجهيزها هؤلاء إلى عائلاتهم في مصر. وكانت الأموال التي يرسلها هؤلاء إلى عائلاتهم في مصر أكبر مورد للعملة الأجنبية لبلادهم.^{٣١} إلا أن انخفاض أسعار النفط بعد عام ١٩٨٢ قد حدث من هجرة العمالة وزالت من الضغوط الاقتصادية التي تعرضت لها مصر وتعمّد ذلك إلى تخفيض السياسات الاقتصادية النيبرالية. وقد صاحب تطبيق سياسات إصلاح واحتضان ارتفاع في الأعباء، ولخاضع في الأجور الفعلية، وتزايد حد في الاحتجاجات الجماعية التي قام بها العمال بين ١٩٨٤ و ١٩٨٩.^{٣٢} وعلى سبيل المثال، قامت الحكومة بمضيضة القطاعات المسئولة عن الأجور الفعلية لموظفي القطاع العام وذلك على أساس برامج التقاعد والتأمين الصحي الخاصة بهم، وعندما تم تطبيق القانون الجديد في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٤ ثار عشرات الآلاف من عمال الشيشنج في كفر الدوار وعائلاتهم في حركة عصيان حضري دام ثلاثة أيام، خربوا خلالها خطوط الاتصالات وأضرموا النيران وأغلقوا الشوارع وش Moreno حفارات النطرار، إلى أن تمكنت قوات الأمن من تشن حملة كبيرة تمكنت بعدها من فرض النظام والسيطرة على الأوضاع.

اما في شركة الحديد والصلب في المنطقة الصناعية في حلوان جنوبى القاهرة والتي يعمل فيها ٢٥,٠٠٠ عامل، رفضت اللجنة النقابية بالشركة دعم مطالب العمال بالحصول على زيادة معدن الحواجز المقررة، فقام مجموعة من العمال الناشطين والذين كانوا يمتلكون العمال في مجلس إدارة الشركة بالتصدي لها الوضع، فتم فصلهم من الشركة، وأعقب ذلك مظاهرات انقسامات في يوليو/تموز وأغسطس/آب ١٩٨٩، حيث قام رجال الأمن في الثانية بتفريق المتظاهرين في مواجهة قتل خلالها أحد العمال وأصيب عشرات آخرين بإصابات بالغة. وخلال موجة المظاهرات التي شهدتها مصر بين ١٩٨٤ و ١٩٨٩ ظهرت العديد من الصحف والمنظمات التي تمثل الرأى الآخر والتي كانت صوتاً لعمال خارج نطاق الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والذي يخضع لسيطرة الدولة.^{٣٣} ولم تتمكن غالبية

موجة الاحتجاجات من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤

تفع مخالوف الناس من فساد وظائفهم والزعامتهم من رفض المستشرين الجدد في القطاع الخاص تنتهي انعزازاً الإجتماعية لتوظيفه، كالنسبة من أرباح الأهم التي يملكون العمل، وعمد مساهمتهم في مخصصات التقاعد، إلى بدء موجة جديدة من الإضرابات والتحركات الشعبية التي بدأت في بداية عام ٢٠١١، وارتفعت حتىها بعد تولي نجيب رئاسة الحكومة في يونيو/تصور ٢٠١٤ وما زالت حتى لحظة كتابتي لهذه الأسطر، وبصفتها عمال القطاع العام القوة الأكبر في الإضرابات وغيرها من المسيرات الاحتجاجية منذ عام ١٩٧١ إلا أن عمال القطاع الخاص أصبحوا يشكلون أكثر من ٤٠٪ في هذه التحركات الشعبية في السنوات الأخيرة.

وتأتي موجة الاحتجاجات الراهنة من أكبر حركة إجتماعية شهدتها مصر منذ أكثر من تصف فرن تقريرها، حيث شارك أكثر من ١٧ مليون عامل في ما يزيد عن ١٩١٠ إضراباً وأشكال أخرى من الاحتجاجات من عام ٢٠١٤ حتى ٢٠٠٨ (النظر الجداول)، وقد ترافق هذه التحركات العمالية مع حراك سياسي شفط في تلك الفترة، حيث كانت هذالحركات دعوات لتطبيق الديمقراطية في البلاد بقيادة حركة كفالية - الحركة المصرية للتغيير - وغيرها من المجموعات التي تتكون بالأساس من الطبقات الوسطى التي تعيش بالمدن ومن العمال العاملين، إلا أن التواصل محدوداً وضيق بين حركة العمل وغيرها من الجهات الديمقراطية والمعارضة في مصر، كجماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال، كما أن حركة كفالية شهدت تراجعاً في شاطئها سلاً عام ٢٠١٦ بسبب القمع الذي عانت منه والاقفالات الداخلية وانعدام قدرتها على الوصول إلى أطباق اجتماعية واسعة غير المتقدن والطبقة الوسطى من العمل.^{٣٣}

وانتشرت الإضرابات أثناء عام ٢٠٠٧ من مركزها الأساسي المتمثل في صناعة النسيج والملابس وامتدت لعمال الإنشاءات ومواد البناء والعمال في قطاع المواصلات، وعمال متجر الأنفاق بالقاهرة، وعمال مصنع الغذاء، وعمال المخابز، وعمال الصرف الصحي والعاملين في قطاع النقط في السويس، وغير ذلك من القطاعات، ولتشيرت حتى الإضرابات في صعيد مصر العام لتشمل العاملين في الوظائف الحكومية الرسمية وموظفي الدولة، وكان أكبر وأهم تحركين شعبيين من الناحية السياسية مت-

في يونيو/توزع ٢٠٠٤ قلم الرئيس حسني مبارك بتعيين مجلس وزاري جديد برئاسة الدكتور أحمد نظيف، والذي عملت حكومته على الإسراع ببيع القطاع العام، حيث تم خصخصة ١٧ مؤسسة، وهو رقم قياسي، خلال السنة الأولى فقط من توليه رئاسة الوزراء^{٣٤}. وقد ارتبطت هذه السياسة بأعضاً مجلس الوزراء من الحاصلين على شهادات الدكتوراه من الجامعات الغربية ورجال الأعمال بال مجلس المقربين من جمال مبارك نجل الرئيس المصري

وأصبح الحد الأدنى للأجر الأساسي منذ عام ١٩٨٤، ٣٥ جنيه مصرى شهرياً (أي ما يعادل حوالي ٦٥٠ دولار أمريكي)، وبصفتها لزيادة السنوية لارتفاع تكليف للمعيبة أصبح الحد الأدنى للأجر ١٠٨٥، ٤٠ جنيه مصرى شهرياً (أي ما يعادل حوالي ١٩٩٥٠ دولار أمريكي) في عام ٢٠٠٨، وبصيغ مع وجوب هذا العدد الكبير من الزيادات والمكافآت والحوافز وتبسيط الأذياج حسب الأجر الفعلي بشئن دقيق^{٣٦}. ووفقاً للبيانات التي تقدمها غرفة التجارة الأمريكية المصرية يبلغ لراتب الشهري الأساسي لعمال قطاع النسيج والملابس (والذي يعتذر تزويجاً أكبر قطاع في مصر، أما الآن فهو ثاني أكبر قطاع صناعي بعد صناعة الأغذية والنسيج)، قبل موجة الإضرابات التي بدأت في عام ٢٠٠٤، ٤٢٠، ٤٠ جنيه (أي ما يعادل حوالي ٤٤٠٥٠ دولار أمريكي)^{٣٧}. أما في القطاع العام فقد ساهمت الزيادات على الراتب الأساسي في ارتفاع إجمالي الأجر إلى ٥٠٠٠، ٤٠ جنيه مصرى (حوالي ٧٥ دولار أمريكي)^{٣٨}. ويعدل بمتوسط القطاع العام بشكل قائم على في فترات عمل من ٨ ساعات في اليوم ولمدة سنة أيام في الأسبوع، كما يعملون وقتاً إضافياً في أيام الجمعة وهو يوم العطلة الرسمى (مكثافة ١٢٥٪)، وهذا أمر شائع إلى حد كبير، لذا عمال مصانع النسيج في القطاع الخاص فيحصلون في فترات عمل لمدة ١٢ ساعة يومياً ولمدة ٦ أيام أسبوعياً كما يحملون عادة لأوقات إضافية.

وكانت هذالحركات مخالفة من ترتيب العمل وارتفاع البطالة وغير ذلك عن عوائق خصخصة القطاع العام مما ثار موجة جديدة من الإضرابات والتحركات الاجتماعية في منتصف التسعينيات^{٣٩}. وقد كانت هذه المخالفات كبيرة، حيث ارتفعت نسبة البطالة من ٦٪ في التسعينيات إلى ١٧٪ في ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣^{٤٠}. وبالرغم من أنها انخفضت إلى ٩٪ في عام ٢٠٠٨ إلا أنها ارتفعت من جديد بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في النصف الثاني من ٢٠٠٨، ويرى معظم المراقبين أن نسبة البطالة ربما تزيد بعقارب اضعاف عن النسب الرسمي.

إلى أن نسبة الاحتجاجات التي كانت في صورة إضرابات عن العمل مقابل الاعتصامات مع الاستمرار في الاتجاه كانت مرتفعة جداً ونذكر ما قالت المؤسسات الرسمية للاحتجاج العام تفاصيل عمل مصر بضم هذه الاحتجاجات، بلرغم من أن بعض أعضاء التجار القدامى للذكريات العملية كانوا يدعون هذه التحركات أحياناً وكانت قد وقعت نسبة كبيرة من تحركات العمل الاحتجاجية بين عمال القطاع الخاص، بشكل أكبر من أي وقت مضى، بالرغم من الحد المحدود للتنقيبات الصناعية بهذا القطاع. وكما هو الحال منذ أوائل الثلائينيات، كان عمال النسيج بصفة عامة هم الأكثر نشاطاً وضراوة في هذه الاحتجاجات، كما كان حضور عمال قطاع المواصلات والاتصالات (والأخص عمال السكك الحديدية)، وعمال مواد البناء والتعمير، ومصانع الأغذية وأصناف يذكر غيره^{٣٦}.

كانت الزيادة في موجة احتجاجات العمل منذ عام ٢٠٠٠ تغير إلى التظام على المستوى المحلي أو الإقليمي حتى كانت الأضرابات وغيرها من أشكال الاحتجاج تبدأ محلياً، مع بعض الأعمال المشابهة التي تأتي في أعقاب الاحتجاجات الرئيسية الناجمة التي تدلّ تفعلاً إعلامياً جيدة على المستوى القومي، وتعتبر حماية موظفي الضرائب العقارية وأعمنatics في التوافق الإدارية في المدارس، والمدرسون ظاهرة جديدة ومنيرة وذلك شوافع الإشتراكية التي يشكلونها في الحكومة، بالرغم من أن بعض الناشطين لا يدعونهم ضمن طبقة العمل.

وتواجه الحكومة المصرية أزمة نفس شرعتها، لأن سياساتها الاقتصادية التيرالية الجديدة لم تأتِ أكلها ولم تُعد بالتفصيل على معظم الناس، كما افترضت الإصلاحات الديموقратية التي يتم الترويج لها إلى المصانع، فيما إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠٠٢ في أجواء أقل تراهمة مما تعهد به النظام الحاكم، قامت الحكومة بتصعيد وتيرة القمع ضد المعارضة بجمعها أطيافها. إن الحركة العمالية تقدم للحكومة فرصة لنرى تستمع إلى الشعب وتطبق التغييرات السياسية والاقتصادية التي طال انتظارها، وإن لم تذبه الحكومة بذلك، فقد يؤدي الأمر إلى توسيع الأمان الداخلي والفرخ، والتأثير الإقليمي لمصر

بعد مرحلة الأضرابات عندما بدأ إضرابات (ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ وسبتمبر/أيلول ٢٠١٧) في شركة مصر للغاز والبتروج (عمل المحلة)، وهي إحدى شركات القطاع العام التي يعمل فيها ما يزيد عن ٢٥٠٠٠ عامل، وقد حصل العاملون على مزايا اقتصادية متقدمة، إلا أن عطائهم الذي فاضوا عليه لم تتحقق بالكامل مما ابريل/نيسان ٢٠١٩.

وفي نفس السياق، قام العمال أيضاً بتحدي اللائحة التنفيذية لاتحاد نقابات عمال مصر التي أقرها قانون النقابات العامة عام ١٩٧٦، وذلك عن طريق انتخاب لجان لإضراب لتفصيله وتمثيلهم في المفاوضات، ولم يقرّ إضراب ديسمبر عام ٢٠٠٧ - ٥٥ ألف موظف من مصانع الضرائب العقارية في الحصول على مطالبيهم الاقتصاديين، بل لدى أيضاً إلى تشكيل أول نقابة عمالية مستقلة عن هيكل اتحاد نقابات عمال مصر المدار بواسطه الحكومة منذ عام ١٩٥٧ (تمزید من التلخيص راجع للفصل الخمس).

الخلاصة

التحققت مصر منذ عام ١٩٥٦ بعشرات محن مختلفين تماماً لتحقيق التنمية الاقتصادية؛ الاشتراكية العربية أثناء حكم عبد الناصر والبيروقراطية الجديدة وأسلوب السوق الحر أيام حكم السادات ومبارك، ويشير عم من الاختلافات العميقية بين هذه الإسقاطات الإقتصادية إلا أن الحكومات التي أتت في عهد الرؤساء الثلاثة كانت شتركاً في استقدامها بين التنمية الاقتصادية تحتاج إلى السيطرة على طبقة العمل كي لا تحول مطالبيهم وأصحابهم الجماعية المحظوظة دون تحقيق النمو الاقتصادي المتعدد، أما الاختلاف بينها، على نحو ما ذكرنا أعلاه، فكان في أن عبد الناصر كان يؤمن بأنه من الضرورة بسكان "تقديم شيء للعمال، وهذا ما فعله في الواقع، وفي المقابل، كان تاريخ الحركة العمالية في ظل السادات ومبارك مثيراً صلب الكثير من العمال، مما جعل الضربة ملحة بشكل أكبر لأن ثورة الحكومات بالحكم السيطرة على العمال والنقابات العمالية، وترآيت احتجاجات العمل يجمع صورها منذ عام ٢٠٠٢، كما ازدادت بشكل أكثر حدة منذ عام ٢٠٠٧، وقد كانت هذه التحركات نتيجة حرمان عدد كبير من العمال المصريين من حقوقهم مع انتقام في تطبيق الأجندة الاقتصادية التيرالية في البلاد، ويشير الجدول ٧

جدول ١ العدد التقريري للمشاركين في الاحتجاجات (٢٠٠٨-٢٠١٤)

المجموع	المظاهرات	الاعتصامات	التجمعات	الاضرابات	
٣٤٣٠١	١٦٥٩٧	٥٥٧٧	١١٥٤١	٥٨٥	٢٠٠٨
٣١٥٤١	٧٢٢٨	١٢٥٩٤	٧٢٢٤	٣٥٥١	قطاع الأعمال العام
٣٢١٥٦	١٣٨٨	٣٠٣٠١٦	١٦٤٦٥	٦٣٢	القطاع الخاص
٣٨٦٣٤٦	٢٥٢٦٢	٣٢١١٠٧	٣٥٢٤٢	٤٧٧٣	المجموع الفرعي
					٢٠٠٩
٢٧٩٧٤	١١٥١	٤٧٤١	٤٠٠١	٦٠٨٢	القطاع الحكومي
٨٣٤٤٥	٩٠٤٠	١٢٨٥٥	٦٦٤٩٨	٢٠٣٢	قطاع الأعمال العام
٢٩٧٧٦	٨٠٠	١٨٣٤	١٥٦٩٢	١١٤٥٠	القطاع الخاص
١٤١١٧٥	١٤٩٩٠	٢٠٤٢١	٨٦١٩١	١٩٥٦٤	المجموع الفرعي
					٢٠٠٦
٩٥٤٢٦	٧٣٩٠	١٢٢١٧	٧٣٤١	٧٦١٨٨	القطاع الحكومي
٨٢٦٩٦	٦٤	٤٠٥٦٩	٤٢٥٩٩	١٢٤٦٦	قطاع الأعمال العام
٢٠١٥٦	٤٠٤	١٢١٠٨	٢٢٨٩	٥٣٥٥	القطاع الخاص
١٩٨٤٨٨	٧٨٦٦	٧٠٩٩٤	٣٦٤٩٩	٨٥٠٠٩	المجموع الفرعي
					٢٠٠٧
٩٨٥٠٤	٣٨٨٩	٣٥٦٨٨	٤١٦٥٨	١٧٢٦٩	القطاع الحكومي
٢٩٧٩٥١	١١٢٠	٤٧٤٦٩	٥٩٥١٩	١١٢٥٨٣	قطاع الأعمال العام
١٥٨٦٨٢	١٢٦٢٠	٢٤٢٤٠	١٨٥٤٥	٩٣١٧٨	القطاع الخاص
٤٧٤٨٣٨	١٧٦٤٩	١١٧٤٥٧	١١٦٧٢٢	٢٢٣٠٣٠	المجموع الفرعي
					٢٠٠٨
٢٥٢٦٤٧	٨٦٤٤	١٤٨٤٩	٤١٧٦٠٤	١٥٥٥٤	القطاع الحكومي
١٢٨٠٤٣	١٥٠٩١	٤٩٤٩٧	٦٥٨٣٠	١٧٨٩٦	قطاع الأعمال العام
١٥٨٧٥٢	٤٦٣٩	٤٤٢٤٨	٨٠٨٤٥	٢٩٣٤١	القطاع الخاص
٥٤١٤٤٣	٤٧٩٠١	٨٦٤٧٤	٣٦٤٢٥٧	٦٢٧٩١	المجموع الفرعي
١٧٤١٨٧٠	٩٣٥٩٩	٦٦٦٤٦٢	٦٣٦٦٤٢	٣٩٥١٦٧	٢٠٠٨-٢٠٠٤

ملاحظة: قامَتْ بِجمعِ هَذِهِ البياناتِ ماري دوبوُك.

العُصُورُ: مركَزُ الأُرْضَ لحقُوقِ الإنسان، سلسلةُ حقوقِ الاقتصادِيَّةِ والاجتماعيَّةِ، العددُ ٣٤ (يوليو/أتموز ٢٠١٢)، وَالعددُ ٣٥ (فِبرَاير/شِبَاط ٢٠٠٥)، وَالعددُ ٣٩ (أغسْطِس/آب ٢٠١٥)، وَالعددُ ٤٢ (يُولِيُو/أتموز الثاني ٢٠٠٦)، وَالعددُ ٤٩ (يُولِيُو/أتموز ٢٠٠٦)، وَالعددُ ٤٥ (فِبرَاير/شِبَاط ٢٠٠٧)، وَالعددُ ٥٦ (يُولِيُو/أتموز ٢٠٠٧)، وَالعددُ ٥٨ (فِبرَاير/شِبَاط ٢٠٠٨)، وَالعددُ ٦٥ (مارس/آذار ٢٠٠٩).

<http://www.lchr-eq.org> (٢٠٠٩)

جدول ٢ الاحتياجات: ١٩٩٨-٢٠٠٣

المجموع	المظاهرات	الاعتصامات	أشكال الاحتجاج الأخرى	الاضرابات	
١٩٩٨					
١١٤	١٤	١٨	٤٢	٤٠	لم يتم ذكر القطاع ١٩٩٩
٤٠	٧	٤	٢٢	١٣	القطاع الحكومي
٢٨	٣	٧	١١	١٠	قطاع الأعمال العام
٢٤	١	٤	٤	١٥	القطاع الخاص
٧٢	١٢	١٧	٢٥	١٦	لم يتم ذكر القطاع
١٩٤	١٨	٣٢	٦٠	٥٤	المجموع الفرعي ٢٠٠٠
تجمعات					
١٤	٨	٣	-	٣	القطاع الحكومي
٢٦	١٠	١٠	-	٦	قطاع الأعمال العام
٢٦	١١	٦	-	٩	القطاع الخاص
٦٩	٢٨	٤٩	-	٢٢	لم يتم ذكر القطاع
١٣٥	٤٧	٤٨	-	٤٠	المجموع الفرعي ٢٠٠١
٢٠٠١					
٢١	١٢	٣	-	٦	القطاع الحكومي
٤٢	٢١	١٣	-	٨	قطاع الأعمال العام
٥٢	٣١	١٦	-	٥	القطاع الخاص
١١٥	٦٤	٣٢	-	١٩	المجموع الفرعي ٢٠٠٢
٢٠٠٢					
٢٥	١٤	٣	-	٨	القطاع الحكومي
٢٢	٨	١١	-	٣	قطاع الأعمال العام
٤٩	٢٤	١٢	-	١٣	القطاع الخاص
٩٦	٤٦	٢٦	-	٢٤	المجموع الفرعي ٢٠٠٣
٢٠٠٣					
٢٦	٢	٥	١٣	٦	القطاع الحكومي
١٢	٣	٣	٦	٧	قطاع الأعمال العام
٤٥	١	١٤	١٤	١٦	القطاع الخاص
٨٦	٦	٤٢	٣٣	٢٥	المجموع الفرعي تابع في الصفحة التالية

تحمية للصفحة السابقة

المجموع	المظاهرات	الاعتصامات	التجمعات	الاضرابات	
٢٠٦٤					
١٢٦	٢٠	٤٥	٣٧	٢٤	القطاع الحكومي
٧٢	٦٤	٤٤	٢٦	١١	قطاع الأعمال العام
٦٨	١٢	٢٣	٢٤	٩	القطاع الخاص
٢٦٦	٤٦	٩٠	٨٧	٤٣	المجموع الفرعى
٢٠٠٥					
٨١	٧	٢١	٣١	٩١	القطاع الحكومي
٧٧	٥	٣٩	٢٥	١٣	قطاع الأعمال العام
٥١	٣	٩	٢٥	١٦	القطاع الخاص
٢٠٢	١٦	٥٩	٨١	٤٦	المجموع الفرعى
٢٠٠٦					
٨٦	١٣	٢٤	٢٦	١٧	القطاع الحكومي
٧٩	٦	٣٣	٢٧	١٣	قطاع الأعمال العام
٦٣	٦	٢٤	١٦	١٧	القطاع الخاص
٢٢٢	٢٥	٨١	٦٩	٤٧	المجموع الفرعى
٢٠٠٧					
٢٥٥	١٨	٨٠	٦٢١	٣٦	القطاع الحكومي
١٤٢	٤	٤٧	٦٣	٣١	قطاع الأعمال العام
٢٩٤	٢١	٧٠	٨٠	٤٣	القطاع الخاص
٦١٤	٤٣	١٩٧	٤٦٤	١١٠	المجموع الفرعى
٢٠٠٨					
٢٦٧	٣٠	٦٧	٩٣٣	٣٧	القطاع الحكومي
١١٤	٩	٣٨	٤٣	١٧	قطاع الأعمال العام
٧٣٢	٧١	٦٩	٧٧	٦٨	القطاع الخاص
٦٠٩	٦١	١٧٤	٢٥٣	١٢٢	المجموع الفرعى
المجموع					
٢٦٢٣	٣٨٥	٧٧٩	٨٨٩	٥٧٠	

ملاحظة: قامت بجمع البيانات ماري دوبوك.

ملاحظة: وفقاً لمنظمة أبناء الأرض لحقوق الإنسان، كان هنالك في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ ٢٨٤ احتجاجاً قام به العمال:

٨٣ اضراباً و ١٠٦ اعتصاماً و ٤١ مظاهرة و ٣٥ توقف قصيري عن العمل، و ١٨ احتجاجاً.

المصدر: مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨، العدد ١٤ (بريل/نيسان ٢٠٠٠)، العدد ١٨ (مايو/أيار ٢٠٠١)، العدد ٢٢ (مارس/اذار ٢٠٠٢)، العدد ٤٨ (مارس/اذار ٢٠٠٣)، العدد ٣١ (يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤)، العدد ٣٤ (يوليو/تموز ٢٠٠٤)، العدد ٤٥ (فبراير/شباط ٢٠٠٥)، العدد ٤٩ (يونيو/حزيران ٢٠٠٥)، العدد ٥٤ (يوليو/تموز ٢٠٠٦)، العدد ٥٨ (فبراير/شباط ٢٠٠٧)، العدد ٥٩ (يوليو/تموز ٢٠٠٧)، العدد ٥٨ (فبراير/شباط ٢٠٠٨)، العدد ٦٥ (مارس/اذار ٢٠٠٩).

<http://www.lchr-eg.org/>

الملحق ١ أعضاء الاتحاد العام لنقابات عمال مصر (ETUF)

- ١١) النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية
الرئيس عبد الحميد عبد الحواري اسماعيل حضر
- ١٦) النقابة العامة لعمال الفنادق و السياحة
الرئيس محمد هلال حسين الشرقاوي
- ١٣) النقابة العامة لعمال النقل البري
الرئيس جباري محمد جباري
- ١٤) النقابة العامة للعاملين في النقل البحري
الرئيس علاء محمد حسين المصيحي
- ١٥) النقابة العامة للعاملين بالإنتاج الحرفي
الرئيس علي العوهرى علي العوهرى
- ١٦) النقابة العامة للعاملين في المناجم والمحاجر
الرئيس عزوق رفاعي احمد متولي
- ١٧) النقابة العامة للبفروز
الرئيس فوزي عبد البصري حسين سليمان
- ١٨) النقابة العامة لعمال الكيماويات
الرئيس محمد احمد محمد عفيفي
- ١٩) النقابة العامة لعمال التربية
الرئيس ابراهيم عبد الحميد نصر نعيم
- ٢٠) النقابة العامة للعاملين في الصحافة والطباعة والإعلام
الرئيس طلحت محمد المنسي ندا
- ٢١) النقابة العامة للعاملين بالمرافق العامة
الرئيس محمد السيد مرسى على
- ٢٢) النقابة العامة للعاملين في سكة الحديد
الرئيس رمضان عبد الحميد محمد الجلبي
- ٢٣) النقابة العامة لعمال النسيج
الرئيس سعيد السيد محمد الجوهرى

نقابات النقابات/الاتحادات العامة التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر حسب القطاعات الاقتصادية الثلاثة كالتالي: (١) للزراعة و (٨) للصناعة و (١٤) للخدمات. وهذه النقابات/الاتحادات العامة التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر هي:

- ١) النقابة العامة للعاملين بالخدمات الإدارية والاجتماعية
الرئيس: سامي كمال احمد العطار
- ٢) النقابة العامة للعاملين في الزراعة
الرئيس: محمد عبد الحليم احمد عبد الحفيظ
- ٣) النقابة العامة للعاملين في النقل الجوى
الرئيس: شحاته محمد شحاته سالم
- ٤) النقابة العامة للعاملين في البترول وقطاع التأمين
الرئيس: فاروق شحاته محمد العوضى
- ٥) النقابة العامة للعاملين في صناعات البناء والأختام
الرئيس: سيد طه حسن سالم
- ٦) النقابة العامة للعاملين في قطاع الاتصالات
الرئيس: فرج علي بكرى احمد سالم
- ٧) النقابة العامة لعمال التجارة
الرئيس: محمد وهب الله محمد على
- ٨) النقابة العامة للعاملين في التعليم والبحث العلمي
الرئيس: السيد أبو المجد احمد حمزة
- ٩) النقابة العامة لعمال الكهرباء والهندسة والمعادن
الرئيس: صالح حسن عبد الخالق هيك
- ١٠) النقابة العامة للعاملين في الصناعات الغذائية
الرئيس: خيري عبد العظيم محمد مباشر

الملحق ٢ عرض للتشريعات العمالية المصرية

القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٣

ضمن هذا القانون الاعتراف القانوني الصريح بالنقابات العمالية لأول مرة.

القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ (قانون العمل الموحد)

تأسس بموجب هذا القانون ٦٥ اتحاداً.
١٩٦١ تم تأسيس الاتحاد النقابات عمال مصر (ETUF)

القانون ١١١ لسنة ١٩٦١

أعطى هذا القانون العمال الصناعيين في القطاع العام حق الحصول على نسبة ٣٪ نقداً من نسبة أرباح المؤسسات التي يعملون بها سنوياً.

القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٢

ثبت هذا القانون الحد الأدنى للأجور كما أقر الأجازة المرخصة للعمال في المؤسسات الصناعية، وحد الظروف المتساوية للعمال في القطاعين الخاص والعام.

القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ (قانون النقابات العمالية)

قصر هذا القانون على أنه: لا يمكن تشكيل أكثر من نقابة عنمة واحدة للعاملين في نفس المجال أو الصناعة. وقد أرسى هذا القانون هيكل هرمي للنقاية العامة تحت إشراف وزارة القوى العاملة والتدريب (والتي تعرف اليوم باسم وزارة القوى العاملة والهجرة). وقد خول هذا القانون لوزير سلطة إصدار القوانين الداخلية المعتمدة للجان النقابات العمالية والمؤسسات التابعة للنقاية العامة لعمال المصريين، كما أعطى الوزراة حق الاعتراض على تشكيل أي نقابة عمالية جديدة. كما أصبح الوزير مخولاً بموجب هذا القانون بإصدار القرارات التي تنظم الانتخابات وتضع شروط الترشح في النقابات العمالية.

القانون ١ لسنة ١٩٨٩ والقانون ١٢ لسنة ١٩٩٥ (التعديلات على القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦)

سحب هذا القانون السلطة القانونية من لجان النقابات العمالية الفاعلية وتقليلها إلى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ونقابات العمالية العامة.

القانون ١٢ لسنة ٢٠٠٣ (قانون العمل الموحد)

حل هذا القانون محل جميع التشريعات السابقة التي سقطت علاقة العمل مع صاحب العمل، وقد حد من الناحية القانونية من الحق في الإضراب، حيث لا يمكن للنقاية الفاعلية الإضراب بسواء ج هذا القانون إلا بعد موافقة ثلثي أعضاء اللجنة التنفيذية في النقابة العمالية العامة، وقد طرح هذا القانون لأول مرة العقوبة الموقتة وأصبحت بموجبه إجراءات التحرير أكثر سهولة.

الملحق ٣ الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها مصر

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

(تم توقيعه في ٤ أغسطس/آب ١٩٩٧، ودخلت المصادقة عليه في ١٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٨٤)

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (تم تبنيه في ١٢ أكتوبر/تشرين أول ١٩٤٨) والميثاق الإلزامي لحقوق الإنسان وحقوق الشعب/ ميثاق يانجول (تم توقيعه في ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨١، تمت المصادقة عليه في ٢٠ مارس/آذار ١٩٨٤)
وتوكّد كلا الوثقتين على الحرية النقابية وأنه لا يمكن لأحد أن يحظر أحداً على المشاركة في تنظيم من أي نوع.

الميثاق العربي لحقوق الإنسان (تم التوقيع عليه في ٢٠٠٤/مايو/أيار)

تضمن الدول العضوية على هذا الميثاق حق تشكيل النقابات العمالية وحق الإضراب.

- اتفاقية العمل القسري، ١٩٣٠، (رقم ٢٩)، واتفاقية إيهاء الإكراه على العمل، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥)
- اتفاقية الحد الأدنى للأجور، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)، واتفاقية الأطفال الآمنوا لعمل الأطفال، ١٩٦٩، (رقم ١٨٢)
- اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)، واتفاقية التمييز (في الاستخدام والتنمية)، ١٩٥٨ (رقم ١١١).

الاتفاقيات الأخرى الصادرة عن منظمة العمل الدولية

الاتفاقية رقم ١١ بشأن حق العمل الضروري في التكملة وتشكيل المجتمعات (تمت المصادقة عليها في ٧ مارس/آذار ١٩٥٤) صادقت مصر على ما يزيد عن ٦٠ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، إلا أنها لم تصادق على الاتفاقية رقم ١٤١ لسنة ١٩٧٤ بشأن منظمات العمل الريفين ودورهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاتفاقية رقم ١٥١ لعام ١٩٧٨ بشأن حماية الحق في التنظيم وإجراءات تحديد شروط العمل في الخدمة العامة، ولا الاتفاقية رقم ١٥٤ لعام ١٩٨١ بشأن تشجيع المفاوضة الجماعية.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (تم التوقيع عليه في ٤ أغسطس/آب ١٩٦٧، ولنم المصادقة عليه في ١٤ يناير/كانون الثاني ١٩٨٢) يؤكد هذا العهد على حق الإضراب وغيره من حقوق العمل، كما يؤكد أنه لا يحق لقوات الأمن أو القوات المسلحة التضييق على ممارسة هذه الحقوق.

مواقف منظمة العمل الدولية التي صادقت عليها مصر صادقت مصر عام ١٩٩٨ على الإعلان الصادر عن منظمة العمل الدولية للمبادئ الأساسية والحقوق في مكان العمل (والذي تم تبنيه في يونيو/حزيران ١٩٩٨). وقد جددت الدول الموقعة على هذا الإعلان التزامها بما يأيده:

- اتفاقية الحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)، واتفاقية الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية، (رقم ١٩٤٩) (رقم ٩٨).

الحواشى السفلية

- ١- حول دراسة عن أحد الآليات المستخدمة للإبقاء على الحزب الوطني الديمقراطي في السلطة انظر تقرير هيومن رايتس ووتش، احتكر السلطة: قانون الأحزاب السياسية في مصر" يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ :
- http://www.hrw.org/legacy/backgrounder/mena/egypt0107/egypt0107web.pdf
- بلغ عدد سكان مصر في إحصاء ٢٠٠٦ ٧٦,٥ مليون نسمة فهذا ما ورد في كتاب "خالق العالم" الصادر عن وكالة الاستخبارات الأمريكية، ٩ إبريل/نيسان ٢٠٠٩ : <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/eg.html> (كما أن الأرقام الأخرى الواردة في هذه القراءة مستقاة من هذا المصدر)، وكتاب (Doing business in Egypt) مصرية أنشطة الأعمال في مصر' وهو دليل تجاري للشركات الأمريكية المهتمة بالعمل مع مصر (وشنطن العاصمة، الولايات المتحدة، مكتب التجارة الخارجية، وزارة التجارة الأمريكية، ٢٠٠٥)، الصفحة ٢٥ وما يليها.
- الحضارية في العالم: السكان والكتافة السكانية، الطبيعة الشاملة الرابعة، أغسطس/آب ٢٠٠٨، الصفحة ٢٩، ، غرفة التجارة الأمريكية في مصر، مصر، الملف الاقتصادي (القاهرة، مارس/آذار ٢٠٠٩).

- ٣ رجوي أسماء و التوظيف والبطالة في الاقتصاد المصري ١٩٨٨-٢٠٠٦، صفحه ١١-٨، رجوي أسماء، عودة إلى الاقتصاد المصري (القاهرة، مطبعة الجامعة الأمريكية في القاهرة، ٢٠٠٩). تعتقد الباحثات على استخلاص لجنة سوق العمل المصري لعام ٢٠١٦.
- ٤ المصدر السابق، الصفحة (١٧). وفق إحصاء عام ٢٠٠٦ وهو مؤشر أقل موثوقية، كانت نسبة توظيف الأعمال غير المسجلة للعمال ٦٢٪ من مجموع العمال.
- ٥ جوين بيبن وزكاري توكمان، عمال النيل: القومية والشيوخية والإسلام والطبيعة العاملة، ١٨٨٦-١٩٥٤ (بريتستون، مطبعة جامعة بريستون، ١٩٨٧)، الصفحات ٤٩-٥٣.
- ٦ المصدر السابق، الصفحت ٦٦-٧٢.
- ٧ المصدر السابق، الصفحت ٨٣-١٢٠.
- ٨ المصدر السابق، الصفحت ١٤٨-٥٤.
- ٩ المصدر السابق، الصفحت ١٥٧-١٥٩.
- ١٠ قم صدقى بتأسيس دائرة للعمل تحت إشراف دائرة الأمن العام في وزارة الداخلية.
- ١١ تأسس الاتحاد الدولى للنقابات العمالية عام ١٩١٢ وأعيد تطبيقه بعد الحرب العالمية الأولى، وكان المنظمة العالمية الأولى للنقابات العمالية. وقد تم تشكيل الاتحاد من اتحادات النقابات العمالية الوطنية، ومعظمها من أوروبا، ولكنها شملت كذلك اتحاد العمال الأمريكي.
- ١٢ يوجد النص الكامل في أرشيف اتحاد النقابات البريطانية (TUC)، لندن، ملف "Egypt" ١٩٠٣.
- ١٣ بيبن و توكمان، عمال النيل، الصفحة ٢٠٤-٢٠٥.
- ١٤ لمزيد من التفاصيل حول أولى التغيرات المتعلقة بالعمل انظر يوذان لبيب رزق "ولادة العمل" الأهرام ويكى أونلاين، مليون/أيلز ٨-١٤، ٢٠٠٣.
- ١٥ بيبن و توكمان، عمال النيل، الصفحة ٢٠٥.
- ١٦ كان حزب الوفد يفوز بكل انتخابات تزكيته جرت في الفترة ما بين عام ١٩٢٣ و ١٩٥٢.
- ١٧ تجد نص الدعوة للعضوية ونص قبول العضوية على الموقع التالي:
http://untreaty.un.org/unts/60001_120000/19/5/00036244.pdf
- ١٨ بيبن و توكمان، عمال النيل، الصفحة ٢٣٥.
- ١٩ المصدر السابق، الصفحة ٢٣٥-٢٣٦.
- ٢٠ المصدر السابق، الصفحة ٢٩٣.

- ٢١ المصدر السابق، الصفحت ٢٩٣-٢٩٤.
- ٢٢ المصدر السابق، الصفحت ٤٥٠-٤٥١.
- ٢٣ المصدر السابق، الصفحت ٢٦٨-٢٦٩.
- ٢٤ المصدر السابق، الصفحت ٣٤٤-٣٤٥.
- ٢٥ انظر جوين بيفن العمال وال فلاجرون في الشرق الأوسط المعاصر (كامبردج، مطبعة جامعة كامبردج، ٢٠٠١)، الصفحات ٩٩-١١٢.
- ٢٦ أسسها إسماعيل صدقي عام ١٩٣٣ أثناء فترة الأولى كرئيس الوزراء.
- ٢٧ بيفن و لوكمان، عمال النيل، الصفحة ٣٥٣-٣٥٩.
- ٢٨ المصدر السابق، الصفحة ٣٥٩.
- ٢٩ المصدر السابق، الصفحات ٤٠٩-٤١٢.
- ٣٠ المصدر السابق، الصفحات ٤٢١-٤٢٦.
- ٣١ المصدر السابق، الصفحات ٤٢٦-٤٣٣.
- ٣٢ مارتا بريستون بوسوسي، العمل والدولة في مصر: العمال والنقابات وإعادة الهيكلة الاقتصادية، ١٩٥٢-١٩٩٦ (نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩٧)، الصفحات ٦٣-٦٧.
- ٣٣ الترجمة انحرافية للاسم العربي المنظم هو الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. الترجمة الانجليزية الرسمية هي الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وربما يرى القراء الأسمين.
- ٣٤ وضع قانون النقابات العمالية (رقم ٣٥ لعام ١٩٧٦) للتنظيم الهرمي للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وزير المحامي العام المختص في حقوق العمال حاك على عمر في دراسة أنه غير منظورة كتبها عام ٢٠٠٢ بعنوان "الحق في تشكيل النقابات العمالية وما يتعلق بهذا من الحقوق وفق معايير العمل العالمية: الحالة المصرية"، أن التعديلات رقم ١ لعام ١٩٨١ و١٢ لعام ١٩٩٥ تلزم كافة الحقوق القانونية للجان النقابات العمالية الفاعلية وحولتها للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، الموقع الرسمي للاتحاد العام لنقابات عمال مصر:
<http://www.etufegypt.com/Sec%20Pages/Sec%20P02.htm>
- ٣٥ محمود عبد القاضي، (التنمية وتوزيع الدخل والتغير الاجتماعي في الريف المصري، ١٩٥٦-١٩٧٠)، دراسة في الاقتصاد السياسي لانتقال ملكية الأرضي (كامبردج، مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٧٥)، عبد القاضي، الاقتصاد السياسي الناصري، دراسة في سياسات التخطيط وتوزيع الدخل في المدن المصرية، ١٩٥٦-١٩٧٢ (كامبردج، مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٨٠).
- ٣٦ بوسوسي، العمل والدولة في مصر، الصفحات ٧٠-٧٢.

- ٣٨ المصدر السابق، الصفحات ٧٣-٧٤.
- ٣٩ لم يتقبس هذا النص من "إعلان المبدئي": الإطار التشريعي للنقابة العمالية والتحرك العصبي؛ معايير التعديلات المقترحة، وذلك في مركز خدمات النقابات العمالية والعمال، (نوفمبر/تشرين الثاني، ٢٠٠٥).
- ٤٠ مالك ماسون، التنمية والفرضي: تاريخ العالم الثالث منذ ١٩٤٥ (١٩٩٧ مطبعة جامعة تيو إنجلتند)، الصفحات ١٧٢-١٧١.
- ٤١ عبد القاضي، الاقتصاد السياسي الناصري، الصفحة ٣٣.
- ٤٢ العدالة للجميع: دليل حقوق العمل في الاقتصاد العالمي، الطبعة الثالثة (وانشن، مركز التضامن ٢٠٠٨)، الصفحات ٣٦-٣٩ وصفحة ٢٦، الملخصة.
- ٤٣ http://www.solidaritycenter.org/files/pubs_jfa2009.pdf : يقدم جون ويلامسون تعريفاً تطبيقياً لـ "الجماع والشيطان" بأنه "ما تتعهده والشيطان بإصلاح السياسات"، وذلك في كتابه بعنوان "التعديلات في أمريكا اللاتينية: ما الذي تم إنجازه؟ (و الشيطان، مؤسسة الاقتصادات العالمية، ١٩٩٠). ويؤكد على بعض السياسات مثل تقويم المواريثات، وتحفيض سبب الدعم الحكومي على السلع الاستهلاكية، تعزيز التجارة الحرة، تعزيز الاستثمار الخارجي العابر، خصخصة المؤسسات الحكومية، وتعميم الأعمال.
- ٤٤ بيبين، العمال وال فلاجرون في الشرق الأوسط المعاصر ، الصفحة ١٥٧.
- ٤٥ لم يكن الجنيه المصري حتى العام ٢٠٠٢ قبل تصرف بشكل حر إلى الدولارات الأمريكية أو غيرها من العملات، وقد استمر الجنيه يشتبك منذ ذلك الحين من أقل نقطة بلغت ٧٠٣٠ جنيه - ١ دولار أمريكي (في ٢٠٠٣) إلى أعلى مستوى بلغ ٥٥٣٥ - ١ دولار أمريكي (في ٢٠١٨). ومنتصف السبعينيات إلى عام ١٩٧٥ كان سعر الصرف ٥٩، للدولار الأمريكي، أما في عام ١٩٧٩ فقد تم اعتماد معدل متعدد في أسعار الصرف، وكان أحدها سعر ٧٠، جنيه - ١ دولار أمريكي (وكان سعر السوق الحر حينها يبلغ ٣ جنيه - ١ دولار)، ومتى علم ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٨ كان سعر الصرف ٣٠٤٠ جنيه - ١ دولار أمريكي، انظر (تاريخ انهيار عملة، الأهرام وبكلي أولترايز، بتلر/كانون الثاني ١٣، ١٩٠٥، ١٩٠٥، ٢٢١، ٢٢١، عصر الشاقعي، العمال والنقابات والدولة في مصر: ١٩٨٤-١٩٨٩، أوراق القاهرة في العلوم الاجتماعية ١٨ (العدد ٢، صيف عام ١٩٩٥)).
- ٤٦ جوريل بيبين، هلا نهضت الصيحة المصرية العاملة الحقيقة؟ في ترجمة زكارى توكمان، العمال والطبقات العاملة في الشرق الأوسط: النصالات والتاريخ والمناخ التاريجي (الباجي، مطبعة جامعة فيويورك، ١٩٩٤).
- ٤٧ إيرهارد كايل، الوجه الكبير: التنمية اقتصادية والإصلاح الاقتصادي في مصر، (التن، آتي بي تاورزبن، ٢٠٠١).
- ٤٨ توفر التصوص العربي والنسخة الإنجليزية غير الرسمية للقوانين المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية على الموقع الإلكتروني: <http://www.egylaws.com/companies.html> و هناك روابط وتم دفعها للاطلاع عليها.
- ٤٩ السيد راشد "الاهرام ريكلي أونلاين" ٣٠، إبريل/نيسان حتى ٦ مايو/أيار ١٩٩٨:
- ٥٠ <http://weekly.ahram.org.eg/1998/375/people.htm>
- ٥١ شركة كارانا (CARANA)، "الشخصنة في انتراجعة الرابعة في مصر"؛ إبريل/نيسان ٢٠٠٢ (القاهرة)، الصفحة ٨.
- ٥٢ غرفة التجارة الأمريكية في القاهرة، نشرة المرصد المصري، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢
- ٥٣ <http://www.amcham.org.eg/BSAC/WatchBulletin/Issues/sep1505.asp>
- ٥٤ صابر بركات، الحق في العمل وحقوق العمال (القاهرة: مركز هشام مبارك للفانون، ٢٠٠٧)، الصفحات ١٧٠-١٨٠.

- ٥٣ غرفة التجارة الأمريكية في القاهرة، صناعة النسيج والملابس في مصر (القاهرة، الغرفة، أكتوبر/أب ٢٠٠٤)، الصفحة ٣٣
- ٥٤ إطار نشرة محمد العطار في فبراير/شباط ٢٠٠٧، العقابلة، مارس/آذار ٢٠٠٧.
- ٥٥ يوكولا كريستين برات، إثر دولة المؤسسات: تفسير استجابات العمال لحملت تحرير الاقتصاد في مصر (جامعة درهام، مركز الرئيسات الشرق الأوسطية والإسلامية: ورقة الشرق الأوسط، الورقة رقم ٦٠، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨).
- ٥٦مؤشر IndexMundi، "معدل البطالة في مصر" (السلسلة التاريخية التي تم تجميعها في كتاب "البطالة في وكالة الاستخبارات المركزية")：
<http://indexmundi.com/g/g.aspx?c=eg&v=74>
- ٥٧ نزير من التفاصيل انظر جوبل بينين 'حركة العمال الاجتماعية على هامش النظام العالمي التحراري الجديد'، مصر، ٢٠٠٤-٢٠٠٨، وهي ورقة لم تنشر تم إلقاؤها في الاجتماع العاشر للأبحاث المتومعة، مونيكاتيلي تيرم، إيطاليا، ٢٥-٢٨ مارس/آذار، ٢٠٠٩.
- ٥٨ فاطمة رمضان وأخرون، التقرير السنوي الأول للمرصد النقابي والعمالي المصري، صورة الحركة العمالية وإنقاذ مصرية خليل، عام ٢٠١٧، (القاهرة، الجمعية المصرية للهوضن بالمشاركة المجتمعية ٢٠٠٨)، الصفحة ٤٦.

الفصل الثاني

الحرية النقابية والحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية

٢٦

وتتضمن المادة (٥٤) من الدستور للمواطنين الحق في عدد اجتماعات عامة وتنظيم المهرجانات والتجمعات "في حدود القانون" شريطة الحصول على تصريح مسبق من وزارة الداخلية وهو ما يندر منحه^١. وعادة ما تجاهل انتظارات وغيرها من التجمعات العامة بأعداد كبيرة من قوات الأمن المركزى، ثم أصبحت مؤخراً تجاهل ببطء شديد يرتكبون للبلس المدنى ويقدمون على ضرب المتظاهرين والصحفيين، ولا سيما النساء منهم، ومضايقتهما، ولا تحتاج الاجتماعات الخاصة إلى إشعار مسبق إلا أن السلطات الأمنية تداهمها أحياناً. ويحظر قانون الطوارئ المعمول به منذ عام ١٩٨١ توزيع المنشورات والمنصقات وما شابه ذلك من أنشطة. كما قام مجلس الشعب في أيام / مايو من عام ٢٠١٨ بشنيد العمل بقانون الطوارئ لمدة ستين.

وتتضمن المادة (٥٥) من الدستور الحرية النقابية إلا أن هذا الحق يخضع لعدة التقييدات صارمة. ويعطى القانون للحكومة الحق في تنظيم تشكيل الأحزاب السياسية، ولخضع جميع أشكال المعارضة السياسية ثمرة لفترة انتقالية من قبل رجال الشرطة. كما يحظر على النقابات الأخرى في الأنشطة السياسية^٢. وقد تراجع تسامح الحكومة مع المعارضة منذ تم انتخاب (٨٨) عضواً من الإخوان المسلمين في مجلس الشعب (وهو ما يقرب من [٢٠] في المائة من أعضاء المجلس) في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٥^٣.

وقد تعرض رموز المعارضة السياسية ومحررو الصحف المستقلة إلى الاحتجاز مراتاً وتكراراً دون محاكمة أو إلى الاحتجاز يوم إلى المحاكم بتهم ملفقة^٤. وغالباً ما يتم محاكمة رموز المعارضة أمام محكمة جنائيات أمن الدولة - طوارئ أو المحكمة العسكرية التي ينكر أن تحكم نصائح السذري عليهم والتي لا تسمح بغير الاستئناف الإجرائي^٥.

الاطار القانوني والسياسي لحقوق العمال المصريين

ديموقратية بالاسم فقط

١ مصر رسمياً جمهورية دستورية يتم اختيار رئيسها وبرلمانها (مجلس الشعب) عن طريق الانتخاب، أما من الناحية العملية فهي دولة ملطوية^٦ يشتمع فيها الرئيس بسلطات واسعة. وعلى ما يبدو أن المؤسسات الديمقراطية قد خفت من مضمونها، فمنذ عام ١٩٥٦ كان الحزب الحاكم (هو اليوم الحزب الوطني الديمقراطي) يسيطر على البرلمان ويتفادى إرادة الرئيس.

أما القضاء فمسقط شرعيأ عن السلطة التنفيذية وقد أصدر بعض القضاة أحكاماً تصنف بالجزاء والشجاعة، إلا أن تاريخ الحكومة يزخر بالسعى إلى قمع القضاة الأصلابين^٧، وتفقير الكثير من المحاكم إلى الحباد وتحكير أحکامها ثبي احتياجات الحكومة، وغالباً ما تنتهي السلطات التنفيذية عن تنفيذ قرارات المحاكم التي لا تروق لها، وكما أكد أحد المحامين العاملين في أحد المحاكم العمل غالباً ما يضربون بأدوات قضايا عرض الحال ويفلقون من العقاب^٨.

إن نظرة سريعة إلى المواد المتعلقة في الدستور، القانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٢ الذي ينظم الحق في تشكيل المنظمات غير الحكومية، وقانون النقابات العمالية رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦ والعدل بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٨١ والقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥، وقانون العمل المؤوث رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤، لتبين بعض الوسائل الجديدة التي تتجه إليها الحكومة لاستخدام القانون والتلاعب به وتجاهله لفرض حقوق العمال والمواطين كافة.

وجود خيار واعي آخر أو لقائهم بأن ذلك أفضل السبل للتأمين حقوق العمال، وقد تمكن قادة النقابات في تلك الحقبة ومن جاء بعدهم أحياً من تحقيق مكاسب للعمال تفوق ما كانت الحكومة على استعداد لتقديمه كما تمكناً من مقاومة مباررات سياسية كان من شأنها أن تضر بمستوى معيشة العمال وحقوقهم الأساسية.

لقد مرت السياسات الاقتصادية والسياسية المصرية بتحولات جوهرية منذ الخمسينات من القرن الماضي، وتم تعديل الإيكول التنظيمي للاتحاد العام لنقابات عمال مصر عدة مرات، ورغم أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ليس جزءاً من الحكومة من الناحية الرسمية إلا أنه كان دائماً متحالفاً مع الدولة، فقد كان قادته دائماً خاضعين للحزب الحاكم أياً كانت عقيدته أو اسمه، ورغم ذلك فقد نشأت أحيناً خلافات ومعارك إدارية بين قادة الاتحاد وأجهزة الحزب الحاكم الأخرى^١ حول السياسات والصلحات.

وقد فامت قيادة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ومعها العديد من أعضاء النقابات العمالية الأخرى والمواطرين بمقارنة المساعي الرامية إلى خصوصية القطاع الحكومي^٢ وذلك في عهد الرئيسين السادات وببارك في السبعينيات والتسعينيات من القرن الماضي، إلا أن قيادة الاتحاد استجابت في نهاية المطاف للحكومة المصرية بقبول برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديلات اليسوكيلية لسنة ١٩٩١ الذي أفرزه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما عارضت قيادة الاتحاد والكثير من المصريين خلال التسعينيات من القرن الماضي الجهد الرامي إلى إيجاد ما تسميه النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة سوق عمل أكثر مرونة - أي من قوانين وتشريعات نقل المنافع الاجتماعية وتنمية شريحة العمال.

ويقوم مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أو أي من النقابات العامة الثلاث والعشرون التابعة للاتحاد بالدفاع عن حقوق العمال أحياً، كما تفعل ذلك في بعض الأحيان اللجان النقابية الفاعلية وأعضاؤها،

ويفرض القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ على المنظمات غير الحكومية أن تسجل لدى وزارة التضامن الاجتماعي، وعادة ما ترفض الحكومة تسجيل المنظمات التي لا تتوافق لها، كما اعتاد الجهاز التنفيذي على تجاهل أو تأخير تنفيذ الأوامر القضائية التي تخصى بتسجيل منظمات غير حكومية معينة (انظر آنفه) أو تهددها بالإغلاق إذا تجاوزت حدود المعارضة المسموح بها^٣، وفي مثل هذه الظروف تصبح ممارسة الحرية النقابية أو الحق في التنظيم والمقاومة الجماعية، أو أي حق من حقوق العمال، أمراً في غاية الصعوبة.

السعى إلى السيطرة على العمال لا تحريرهم

قامت مصر في عام ١٩٥٧ بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (٨٧) لسنة ١٩٤٨ حول الحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم، كما سبق لها أن صلقت عام ١٩٥٤ على لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (٩٨) لسنة ١٩٤٩ حول الحق في التنظيم والمقاومة الجماعية، إلا أن التنفيذ بهائلي الأتفقيتين فوضته التشريعات الوطنية والروابط الوثيقة بين الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وأجهزة الدولة وتتخلى السلطات الأمنية في شؤون نقابات العمال (وتقوم به في العادة مباحث أمن الدولة، وهي الجهة التي تتألف مكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة) لفرض الإصرارات أو غيرها من أشكال الاحتياج العمالي وإعاقة عمل المنظمات العمالية المستقلة.

وكلما بينما في الفصل الأول فقد سمحت الحكومة في عام ١٩٥٧ بإنشاء اتحاد عمال مصر الذي أصبح فيما بعد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر تحت إشراف وزارة العمل (والتي أصبح اسمها الآن وزارة القوى العاملة وأنهجرة) وإشراف قوات الأمن، ولم تقبل الحكومة بذلك إلا بعد أن قامت مراكز ونكرارات بعرقلة الجهود الرامية إلى تشكيل اتحاد مستقل من قبل أصحاب النقابات المسجلين وقيادة نقابة العمال المنتخبين بكل ديمقراطي^٤. وقد تقبل العديد من النقابيين إشراف الحكومة على الحركة العمالية في عام ١٩٥٧ - إما لإدراكتهم لعدم

الإدابة القانونية الازمة لحرمان قطاع كبير مقتم من الفوى العاملة نديمهم من حقوق العمال الأساسية.

وقد تعرّض قانون العمل الموحد إلى انتقادات الكثيرين من المدافعين عن الحقوق على الصعيدين المحلي والتولي. ووفقاً للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان فيما أشاروا إلى خالق الدستور المصري والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها مصر على حد سواء وبشكل هجوماً صارخاً على الطبقة العاملة لاسيما فيما يتعلق بالعقود والتربيح والأجور وحق العمال في الإضراب وتمثيلهم في المجلس الأعلى للأجور^{١٦}. وقد وجه تقرير قام الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة (ICFTU) بإعادته لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٥ انتقادات نفسية إلى القانون المذكور متّهراً إلى القبود التي يفرضها على المفروضة الجماعية والاحكام التي تمنع الهيئات الإدارية الحق في رفض تسجيل الاتفاقيات الجماعية والقبود المفروضة على الحق في الإضراب^{١٧}. كما انتقدت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات الناتجة لمنظمة العمل الدولية جواب عدد من القانون بما فيها القبود التي يفرضها على الحرية النقابية والمفروضة الجماعية والحق في الإضراب. وقد طالبت اللجنة المذكورة الحكومة المصرية مراراً بتعديل القانون^{١٨}، إلا أنه لم تحرى آية تغيرات جوهيرية عليه.

ونظراً لاتفاق مصر في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالاتفاقية رقم (٨٧) فقد كانت ضمن خمسة وعشرين حالة من الحالات الفردية التي ناقشتها لجنة الخبراء المعنية بتطبيق المعايير في مؤتمر منظمة العمل الدولية السابع والخمسين الذي عقد في الفترة الممتدة من أيلول / سبتمبر إلى ديسمبر / يونيو عام ٢٠٠٨.

وقد أشارت اللجنة إلى أن لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات:

كانت تشعر بالقلق [حيال] المزاعم الخطيرة بشأن الحكومة والتدخل العلني من قبل قوات الأمن ضدّ أعضاء نقابات العمال أثناء انتخابات النقابات، إلى جانب

الدفاع عن حقوق العمال في العملية العظمى من الحالات منذ صدور قانون العمل الموحد، وكما تبين الأسئلة التالية فقد شكل الاتحاد ومؤسسه عقبات تحول دون ممارسة العمل لحقوقهم الأساسية في العديد من الحالات.

قانون العمل الموحد لسنة ٢٠٠٣: حرمان الكثيرين من الحقوق العمالية

قامت الحكومة عام ٢٠٠٣ بسن قانون العمل الموحد^{١٩} ليحل محل جميع التشريعات السابقة المعنية بالعلاقات بين العامل وصاحب العمل^{٢٠}، وأدت مقاومة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر إلى تخدير صدور قانون العمل الموحد لما يقرب من عقد من الزمان، ولكنه وافق عليه في نهاية المطاف. وقد حافظ القانون على الانفراد القانوني للاتحاد بتنظيم النقابات العمالية وسلسلة البرمي وضمنت القوانين رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦ و(١) لسنة ١٩٩١ و(١٢) لسنة ١٩٩٥^{٢١} حضور الاتحاد لإشراف وزارة الفوى العاملة والهجرة (MOMM).

ويسمح أحد أهم الأحكام الجديدة في قانون العمل الموحد باستخدام العمل بموجب عقود محددة المدة (غالباً ما تسمى عقود عمل مؤقتة) يحظر تعيينها إلى ما لا نهاية^{٢٢}. وذلك على أصحاب العمل فيما يxic ان يمنحوا العمال وظيفة دائمة أو أن يسرحوهم بعد فترة الاختبار. ولا يحق للعمال ذوي العقود محددة المدة أن يتضمنوا إلى تعيينات العمل الموجودة في أماكن عملهم أو أن يكتروا بأصواتهم في انتخابات النقابات العمال. ولم تعد الحكومة تعين بشكل روبيجي العمال في وظائف دائمة في مؤسسات القطاع الحكومي، وقد أصبح على العمال ذوي العقود محددة المدة في بعض مؤسسات القطاع الحكومي اليوم يتفوق عدد العمال ذوي العقود الدائمة رغم أن الكثيرين من هؤلاء العمال المؤقتين قد مرت سنوات على عملهم في وظائف دائمة. ونتيجة لذلك لم تعد اللجنة النقابية القاعدية تملك الحق القانوني في تمثيل غالبية العمال في بعض أماكن العمل^{٢٣}. ويمنع هذا الاستثناء أصحاب العمل

القانون كذلك على قيم وزارة التقوى العامة والهجرة بالتفصيل الحسابي لعمليات المالية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ولا يسمح لفئات معينة من العمال بتشكيل النقابات. كما لا يحق لكتاب المصنفوين الإداريين في الحكومة وعمال الخدمة المنزلية وما شابههم^٦ بالانضمام إلى النقابات. وبشكل هذا الاستثناء خرقاً لمعايير منظمة العمل الدولية وتوكّد عدة تفسيرات فثمنتها منظمة العمل الدولية للمادة (٢) من الاتفاقية رقم (٨٧) أن الحق في الحرية النقابية ينطبق على جميع العمال دون تغيير مهما كان^٧ (وان كانت منظمة العمل الدولية تسمح للحكومات بمنع العاملين في الجيش والشرطة من تشكيل النقابات أو الانضمام إليها، باعتبارهما من الخدمات الضرورية).^٨

وقد أعلنت الحكومة المصرية في أيام أغسطس من عام ٢٠٠٨، وبعد موجة من الانتقادات الدولية، أنها بصدد إجراء المزيد من التغيرات في تشريعات العمل، ومن المفترض أن تتضمن هذه التغيرات التحرفات التي أيدتها لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية، ولم يتم الإعلان عن التغيرات المترقبة حتى تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٩. ويعتقد أعضاء قوايديون في المنظمات غير الحكومية المعنية بالعمال أنه لن تجرى آية تغيرات قبل أن يحين موعد الانتخابات القومية الثالثة للجان التنظيم النقابي القاعدية عام ٢٠١١، كما يتوقعون أن تكون التغيرات تغيرات شكليّة.^٩

وتم تكّن هناك تقارير عن آية محاولات من قبل مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر للضغط على الحكومة من أجل إصلاح تشريعات العمل. بل يبدو أن الاتحاد والمؤسسات التابعة له، واستناداً إلى كيفية استجابتهم لمحاولات تشكيل نقابات عمالية مصرية مستقلة للمرة الأولى منذ ما يزيد عن قرن من الزمن، لا يريدون التخلّي عن انفرادهم القانوني بتشكيل النقابات العمالية.

عدد من أوجه الاختلاف بين قانون العمل وأحكام الاتفاقية [رقم (٨٧)] ولا سيما ما يتعلق بمساحة نظام واحد لنقابات العمل عبر وسائل متعددة.

كما أشارت التجة [كتاب] يقف بالغ إلى بعض العنصـر الواردة في بيان ممثل الحكومة والتي بما أنها تغير عن عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية التي ترسّها الاتفاقية ذاتها ما يتعلق بالحق الأساسي بتشكيل التنظيمات التي يريدها الأفراد والانضمام إليها حتى ولو كانت خارج الإطار الحالي لنقابات العمال، وأعربت اللجنة عن أسفها لعدم تحقيق أي تقدم في هذه القاطـلة الأساسية منذ التصديق على هذه الاتفاقية على أكثر من خمسين عاماً، كما عبرت عن قلقها إزاء ما أشار إليه عدد من المتحدين من الانبهـات الخطيرة المتصـورة لاتفاقية. وفي هذا السياق، أعادت اللجنة التذكير بضرورة احترام الحريات المدنية والحقوق الأساسية لشـاء الإصرـارات.^{١٠}

وصرّح مسؤول في البعثة الميدانية لمنظمة العمل الدولية في القاهرة تصحافة محلية بأن مصر قد ملأـت مهلة حتى تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ٢٠١٩ للرد على هذه الملاحظـات.^{١١}

القوانين الأخرى التي تحدّ من الحرية النقابية

يعلن قانون نقابات العمل (رقم [٣٥] لسنة ١٩٧٦) وتعديلاته الواردة في القانون رقم (١) لسنة ١٩٨١ والقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥ على إنشاء هيكل نقابي هرمي ومركزـي تطـليمـاً وـمالـياً^{١٢}، وتـعـدـيـةـ المـادـةـ (٦٣)ـ منـ القـانـونـ رقمـ (١٢)ـ لـسـنةـ ١٩٩٥ـ عـلـىـ أـنهـ عـلـىـ النـجـانـ النـقـابـيـةـ الفـاعـلـةـ أـنـ تـكـفـ عـلـىـ تـسـيـهـ (٢٥)ـ فـيـ الصـفـةـ مـنـ دـخـلـهـ إـلـىـ نـقـابـيـةـ الـعـامـةـ الـقـومـيـةـ وـمـاـ نـسـيـهـ (١٠)ـ فـيـ الصـفـةـ إـلـىـ الـاتـحادـ الـعـامـ لـنـقـابـاتـ عـملـ مصرـ، وـقدـ أـشـارـتـ لـجـةـ الـخـبرـاءـ الـمـعـنـيـةـ بـتـطـيـقـ الـأـنـفـاـقيـاتـ وـالـتـوـصـيـاتـ الـتـابـعـةـ لـمـنـظـمـةـ الـعـمـلـ الـدـولـيـةـ إـلـىـ أـنـ ذـلـكـ يـقـوـضـ أـسـقـلـالـيـةـ نـقـابـيـاتـ الـمـحـلـيـةـ^{١٣}ـ، كـمـ شـيـطـرـ نـقـابـيـاتـ الـعـامـةـ الـقـومـيـةـ (ـنـقـابـاتـ الـفـطـاعـاتـ)ـ عـلـىـ حـسـابـيـقـ الـإـضـرابـ^{١٤}ـ، وـيـنـصـ

ومضى ما يقرب من (١٢٠٠) عامل إلى بعد من ذلك فقاموا بإرسال خطابات رسمية إلى مقرات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر معلنين استقالتهم. وقدمت بيروفراصية الاتحاد تجاهل استقالات العمال واستمرت في القطع الرسوم المستحقة من أجورهم.

وتم اعتقال خمسة من أعضاء لجنة الإضراب المتذرعة لشناء إضراب ليول/سبتمبر عام ٢٠٠٧ والضغط عليهم التوصل إلى تسوية دون علم ملائتهم^٣. واقتصرت مواقفهم على تقديم الاتفاقية المقترحة في اجتماع للعمال الذين قاموا بدورهم برفضها. وصرح السيد محمد العطار للصحفيين بعد خروجه من السجن قائلاً: أفرید تغيراً في هيكل نظام النقابات وهو ما الإداري في هذا البلد ... فطريقة تنظيم النقابات في هذا البلد طريقة خاطئة تماماً، نعم من أعلى إلى أسفل، بحيث ينبو وكون معيثنا منتخبون بينما هم في حقيقة الأمر معينون من قبل الحكومة^٤.



عمال من مصنع مصر للغزل والنساج بمدينة المحلة الكبرى الصناعية الواقعة بشمال مصر وهم يقرعون البراميل وكأنها طبول اثناء احتجاجهم في آخر يوم من أيام الإضراب الذي استمر أسبوعاً لعدم حصولهم على مكافآتهم، ٢٨ ايلول/سبتمبر، ٢٠١٧.

شراسة حالة: قمع الاستقلالية النقابية في غزل المحلة

تتمثل أسوأ نتائج فتنون نقابات العمال في أنه يفرض على جميع النقابات أن تشبع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وقد أكد السيد سعيد الجوهري رئيس النقابة العامة لعمال الغزل و النسيج التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر أن تنظيم نقابة مستقلة عن مركز النقابة العماليه الوحيدة التي تعرف بها الدولة المصرية^٥ يعد مخالفًا للقانون، وجاء هذا التصريح ردًا على محاولات عمال نسيج غزل المحلة لتنظيم نقابة عماليه مستقلة. وقد صرحت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقية والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية مراراً وتكراراً بأن الفتوتين التي تفرض على جميع النقابات العماليه أن تتبع التحدا واحداً تنتهك العربية التقنية وخرق الاتفاقية رقم (٨٧)^٦. وقد شكلت الإضرابات في شهر كانون الأول/ديسمبر من

عام ٢٠٠٧ في غزل المحلة (شركة مصر للغزل والنسيج) - وهي شركة من شركات القطاع العام وإحدى أكبر المؤسسات الصناعية في مصر ويعمل فيها ما يقرب من (٢٥٠٠) عامل - محطة بارزة في حركة الاحتجاج الأخيرة كما شكلت مصدر إلهام لكثير من العمال الآخرين^٧. وتعتبر الحكومة، باعتبارها صاحب العمل الأكبر، مسؤولة مسؤولية مباشرة عن إبطال تشكيل النقابات العماليه المستقلة هناك.

ولم تدعم اللجنة النقابية القاعدية إضراب كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٦، ولذا فقد طلب العمال مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بحل اللجنة المذكورة، وحين تجاهل الاتحاد هذا المطلب قام ما يقرب من (١٢٠٠) عامل بالتوقيع على عريضة يعلون فيها عن "حجب النقمة" عن اللجنة النقابية الخاصة بهم ويطالبون بحلها.

يعملون في مصلحة الضرائب العامة، وقد شارك في حملة التحرّك الحماجي التي أتت إلى هذا النصر العدد الأكبر من العمال في موجة الاحتجاجات يُسرّها منذ عام ٢٠٠٤ وكانت أول تعبئة مُشقة للموظفين الحكوميين على مستوى مصر.

ولم تَنْعِم النقابة العامة للعاملين بالبنوك والتأمينات والأعمال المالية (GUBIFE) التابعة لاتحاد العام لنقابات عمال مصر نضال مُحصلي الضرائب المحليين، ولم يَلْعَم الاحتجاجات سوى لجنة محافظة الدقهلية ونصف أعضاء لجنة محافظة الجيزة؛ من بين (١١) لجنة نقابية قاعدية لمُحصلي الضرائب المحليين التابعين للنقابة العامة للعاملين في البنوك والتأمينات والأعمال المالية^{٣٦}. ولذا فقد قام مُحصلو الضرائب بانتخاب ممثلي من كل محافظة لتشكيل اللجنة العليا لإضراب مُحصلي الضرائب العقارية.

وبعد انتصام كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠٠٧ فجرت اللجنة العليا للإضراب الإبقاء على وجودها، إذ قرر أعضاؤها بقيادة السيد كمال أبو عيطة الاستفادة من النجاح الذي حققه وإنشاء نقابة مُستقلة^{٣٧}. وقامت اللجنة وأنصارها عام ٢٠٠٨ بجمع توقيعات ما يقرب من (٢٠٠٠) مُحصل من مُحصلي الضرائب من يؤيدون إنشاء نقابة مُستقلة^{٣٨}. وتم انتخاب اللجنة النقابية القاعدية في المحافظات. وفي ٢٠ كانون الأول / ديسمبر من عام ٢٠٠٨ اجتمع أكثر من (١٥٠٠) من مُحصلي الضرائب المحليين في القاهرة وأعلنوا عن إنشاء النقابة العامة المسئولة للعاملين في مصلحة الضرائب العقارية (IGURETA). وأصبح السيد كمال أبو عيطة ومعظم أعضاء لجنة الإضراب ومهمهم عضو منتخب عن كل محافظة يشكّلون المجلس التأسيسي^{٣٩}.

وفي ٢١ ديسمبر / أيلول عام ٢٠١٩ قام المجلس التأسيسي مدعوماً بمظاهرة شارك فيها (٣٠٠) من أعضاء النقابة بتقديم طلب إلى السيدة عائشة عبد الهادي

الذى كانوا فيما مضى يعاملوننا وكأننا لسنا من البشر' إكلا نريد إغلاق المصنع ليشعر صاحب العمل بحجم المشكلة ... وقد التقى ستة مذا في نهاية الأمر برئيس مجلس الإدارة ورئيس الموارد البشرية، وكان المكتب الحقيقي، قبل أيام مكاسب مادية تحققت، هو شعورهم بأن لديهم شركة يعمل فيها بشر. فقد كانوا فيما مضى يعاملوننا وكأننا لسنا من البشر'.

المصدر: عامل، شركة السويس لأسمنت، في مركز هشام مبارك، "الاحتجاجات العمال في مصر ٢٠١١" (تحقيق فليبيو)، القاهرة، ٢٠٠٩.

التضليل من أجل استقلال نقابات العمال

بعد منحصتو الضرائب العقارية المحليين البالغ عددهم (٥٥٠٠) العمال الوحدات حتى الآن الذين سمحوا في إنشاء نقابة مُستقلة جاءت ثمرة نضال طويل بدأ بالقضايا الاقتصادية. فقد كانت أجورهم أقل بكثير من أجور نظرائهم الذين تعليمهم وزارة المالية بشكل مباشر، فطالبو بمساواة أجورهم وأن يتبعوا وزارة المالية بدلاً من تعليمهم للحكم المحلي. وقاموا في خريف عام ٢٠٠٧ بتنظيم احتجاجات متنامية شملت المظاهرات ورفض تحصيل الضرائب. ثم قاموا بالإضراب في كانون الأول / ديسمبر، إذ انتصروا ما يقرب من (٣٠٠٠) من مُحصلي الضرائب العقارية المحليين وأفراد أسرهم لمدة (١١) يوماً أمام وزارة المالية وغيرها من المكاتب الحكومية وسط القاهرة. والنفي الإضراب حين قام السيد يوسف بطرس غالى وزير المالية بفتح مُحصلي الضرائب العقارية المحليين مكافأة تعادل راتب شهرى ورفع أجورهم بنسبة تقارب من (٢٥٪) في المائة مساواة أجورهم بأجور من

وقادتها في محاكمتي القبضية وبني سويف؛ متهمًا ليامه بالدعوة إلى إنشاء النقابة (وهي نهضة صحيحة في واقع الحال)^١؛ وبعد تشكيل النقابة العامة المستقلة للعاملين لدى مصلحة الضرائب العقارية، استمر اقتطاع مستحقات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بشكل تلقائي من أجور الأعضاء، بينما قفت عرقلة جهود مستولى النقابة لتحصيل مستحقاتها^٢، وقد أخبر السيد عبد القادر ندا الأمين العام للنقابة أحد الصحفيين العاملين المرموقين قائلاً: «كلما حاولنا أن تجمع الأموال [أي تحصيل المستحقات] للنقابة، يجري التحقيق معنا بتهمة جمع أموال غير مشروعة»^٣ [حسب قوله]، كما ادعى السيد ندا أن بطبيعة يعملون لدى النقابة العامة التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر قاما بإهانة السيد أحمد أبو اليزيد رئيس النقابة وضرره ونفعه وركمه في محافظة الغربية، كما فعلوا الشيء ذاته مع السيد أحمد عبد الصبور ممثل النقابة عن محافظة الشرقية^٤.



محضلو الضرائب العقارية وهم مصريون ويقومون بالتناظر أمام مقر رئاسة مجلس الوزراء بوسط القاهرة، ١١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٧

وزيرة القوى العاملة والهجرة تشكيل نقابة لهم، بعد مفاوضات شاقة وافقت الوزيرة على طلبي ولم تتخذ أي إجراء خلال هذه الثلاثين يومًا التي يحقق لها فيها الطعن في قانونية النقابة الجديدة^٥، وأصبح إنشاء أول نقابة عمومية مصرية مستقلة أمرًا واقعًا بعد أكثر من تصف قرن من الزمان، وتعقد الصحفة المسقطة لمراقباً وفجأة بعد ذلك من تشكيل العاملين لـ السيد عبد الهادي قد اتفقت هذا القرار الاستثنائي نتيجة للعداء الشخصي بينها وبين السيد حسين مخلص رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وأن بقية الحكومة قد ساكنتها في تلك لشعورها بالحرج من النكارة التي تم توجيهها إلى مصر والاتحاد العام لنقابات عمال مصر في مؤتمر منظمة العمل الدولية عام ٢٠٠٥ وغيره من المجال الدولي^٦.

ويتمتع محضلو الضرائب بالعديد من المزايا التي لا يتمتع بها غيرهم من العمال الصناعيين كعمال غزل المحلة، فقد أوقفوا تحصيل الضرائب مؤقتًا مُشكّلين بذلك تهديدًا مباشرًا لإيرادات الحكومة، ولا يُشكّل عليهم النقابي المستقل تهديدًا لشخصية مشاريع القطاع العام، كما أنهم لا يعملون لدى مؤسسة ذات رمزية سيامية وطنية مثل غزل المحلة.

وعلى الرغم من ذلك فقد سعى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر إلى عرقلة جميع الخطوات الرامية إلى تشكيل نقابتهم، فبعد أن أطلق السيد حسين مخلص رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في الجلولة دون إنشاء النقابة الجديدة، اقترح ضم النقابة العامة المستقلة للعاملين لدى مصلحة الضرائب العقارية إلى الاتحاد، إلا أن قيادة النقابة رفضت هذا الاقتراح وأصررت على المحافظة على استقلالية النقابة^٧. ورداً على ذلك قام الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بالضغط على مصلحة الضرائب العقارية لإيقاف نشاط النقابة العامة المستقلة للعاملين لدى مصلحة الضرائب العقارية، وقدم شكوى قانونية لدى المدعي العام ضد السيد كمال أبو عيطة رئيس النقابة

الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في النعي إلى قمع النقابة العامة المستقلة للعاملين لدى مصلحة الصناديق العقارية، وفي رسالة له بعثها إلى الرئيس مبارك في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، تد المدريج بما سماه "الضغط الكبير" الذي مارسه السيد محاور على المسؤولين الحكوميين - وهو ضغط أدى إلى هجمات بيروقراطية على النقابة واعتداءات جسمانية وتهديد وعمليات نقل لأعضائها وقاتلها^{١١}.

ومن المؤشرات الأخرى على كون الموظفين الحكوميين في موقع أفضل من غيرهم لإنشاء نقابات مستقلة بالنظر إلى توافر القوى الحالية في مصر، ذلك النضال الذي مارسه (٥٦٠٠٠) من العاملين الإداريين في نظام المدارس الحكومية المصري. فقد طالب هؤلاء الإداريون الذين يدركون شورون الطلبة وبطلون الكتب المدرسية ويوزعونها ويعدون مواد الامتحانات ويعملون في دوائر المحاسبة والموارد البشرية والشئون القانونية - بمساواة أجورهم بأجر المعلمين^{١٢}. وكما رفض محلو الصراف تصفيتها، فإن رفض الإشراف على الامتحانات يشكل أداة قوية للغاية هذه العاملون الإداريون في التعليم والتوجيه إليها.

ولقد كانت أجور العاملين والإداريين في الماضي مسلوبة (وضئيلة جداً). وفي عام ٢٠٠٧ قام البرلمان المصري بتشريع سلم رواتب جيد للمعلمين، وبما أن العاملين الإداريين لا يصنفون ضمن الكادر التعليمي فلم يحصلوا على زيادات مماثلة في الأجور.

ولم تsuma النقابة العامة للعاملين في الخدمات التعليمية(GUESW) التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر العاملين الإداريين في التعليم، ولذا فقد حذا العاملون الإداريون في التعليم حذو النقابة العامة المستقلة للعاملين في مصلحة الصناديق العقارية وقاموا بشكيل لجنة مستقلة تمامتهم. وقادت اللجنة بتنظيم إضرابات محلية في عدد من المدارس ومديريات التعليم المحلية في ميادين/ فبراير عام ٢٠٠٩ ومحاورة أمام البرلمان في ٩ آذار/مارس.

وتنبعو الجنة، إلى جانب المطالب المتعلقة بالأجور، إلى إنشاء نقابة مستقلة. ولعل ذلك هو ما دفع النقابة العامة للعاملين في الخدمات التعليمية إلى دعم اعتصامين

وفي ٢٧ توزير/ يوليو عام ٢٠٠٩ وافق وزير المالية على إنشاء صندوق احتسابي للنقابة العامة المستقلة للعاملين لدى مصلحة الصناديق العقارية كالصادرات الخاصة بالنقابات الأخرى، كي تستخدم أمواله في تعزيز معاشات المتقاعدين التي أنشأتها الحكومة. وقد عارض السيد مجاور رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر هذا القرار وضغط على وزير المالية لإلغائه. ونتيجة لذلك قام وزير المالية بسحب قراره في ٥ آب/أغسطس والحق الصادق بالنقابة العامة للعاملين في البنوك والتأمينات والأعمال المالية التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر^{١٣}. واحتاجا على هذه القرار، قام ما يقرب من (٣٧٠٠٠) من عمال النقابة العامة المستقلة للعاملين لدى مصلحة الصناديق العقارية في جميع أنحاء مصر بتنفيذ إضراب لهم في ١١ آب/أغسطس، واعتضم ألف سليم في أحد شوارع القاهرة أمام مجلس الشعب منذين والمدريج حسين مجاور وأسيد فاروق شحاته رئيس النقابة العامة للعاملين في البنوك والتأمينات والأعمال المالية لاعتقادهما جهود تفاصيلهم الضرورية إلى تعزيز شخصيتها الاعتبارية^{١٤}.

وتم تعليق الإضراب بعد يوم واحد حين ودع وزير المالية بالنظر في مطالب النقابة العامة المستقلة للعاملين لدى مصلحة الصناديق العقارية. كما فرر مجلس إدارة النقابة، في الوقت نفسه، التقدم بشكوى لدى منظمة العمل الدولية ضد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. فقد أكد قادة النقابة أن الاتحاد قد قام بتعريض المسؤولين الحكوميين على معلاة تقاضيهم، مستشهدين على وجه الخصوص بالشكوى التي قدمها الاتحاد أمام المدعى العام مطاباً بالتحقيق مع قادة النقابة بدعوى إنشائهم للنقابة بشكل غير قانوني^{١٥}.

ومما زالت النقابة العامة المستقلة للعاملين لدى مصلحة الصناديق العقارية تؤكد على كونها تمثل الأغلبية العظمى من محظوظي الصناديق المحليين رغم المعاصرة المستمرة من قبل قادة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والنقابة العامة للعاملين في البنوك والتأمينات والأعمال المالية. وخلافاً لما هو متوقع فقد أبدت الحكومة المصرية في هذه الحالة استعداداً أكبر لقبول تشكيك نقابة مستقلة مما أبداه الاتحاد. وقد لمس السيد جاي رايدر أمين عام الاتحاد الدولي لنقابات (ITUC) التوتر الرئيسي الذي لعبه

أمام وزارتي المالية والتعليم في ١٥ نيسان / إبريل عام ٢٠١٩ ، إلا أن الدعم الرسمي للعاملين الإداريين كان محدوداً .

وفي ١٥ آب / أغسطس عام ٢٠١٩ حاول العشرون من أكتوبر لجنتهم تنظيم اعتصام احتجاجي أمام مقر رئاسة الوزراء وسط القاهرة للمطالبة بالحصول على انحوافر المستحقة لهم . فقامت قوات الأمن بفض الاعتصام واعتقال منسق اللجنة السيد فوزي عبد الفتاح^٣ . ونتيجة لذلك مُنعت من السفر إلى القاهرة من بيته في محافظة السويس وفاقت الشرطة بمصادرها الأموال التي جمعها للتغريب حركة الاحتجاج . وقام السيد فوزي عبد الفتاح بتجاهل منع السفر وعاد إلى القاهرة لمواصلة الاحتجاج^٤ . وما زال هذا النضال مستمراً حتى كاانون الثاني / يناير ٢٠١٠ .

وعلى الرغم من الميزة النسبية التي ينفرد بها المعلّسون على العاملين الإداريين في التعليم ، إلا أن بعضهم يفكرون في تشكيل نقابة مستقلة . وهم يتلقون الدعم والتثبيط من منظمة غير حكومية مهتمة بالتعليم وهي المركز المصري الحق في التعليم (أنظر الفصل الخامس)^٥ .

كما يهدى عمال البريد بتشكيل نقابة مستقلة . ففي ١٨ آيلرا / سبتمبر عام ٢٠٠٩ نفذ عمال البريد في محافظة كفر الشيخ إضراباً لمدة ستة أيام بعد أن رفض مدير مصلحة البريد المصرية مطالبته وقد من عمال البريد من عدة محافظات رغم أنه حدد موعداً لتقديمهم^٦ . وقد طالبوا بمساواة أجورهم بآجر العاملين لدى شركة الاتصالات المصرية (ETC) الذين تعادل أجورهم ثلاثة أمثال الأجور التي يتقاضاها (٥٢٠٠) من عمال البريد . ويقع عمال البريد لنفس الوزارة التي يتبع لها عمال شركة الاتصالات المصرية (إلا أن أجورهم الأساسية لم تخضع لزيادة منذ خمس سنوات . كما طالبوا بتحرير العمال المسؤولين لدى مصلحة البريد الذين يبلغ عددهم (٥٠٠) عامل إلى عمال

تأمل في أن ترى مصر جديدة

نحن بصدده إنشاء نقابة مستقلة للدفاع عن حقوق العمال في المهن البدوية والإدارية ، نقابة ذات سلطات خاصة لا تتفقى الأوصى من أحد ... إننا نأمل أن ترى مصر جديدة ، مصر عظيمة حيث يستطيع جميع العمال أن ينتشروا تقديراتهم المستقلة ويستطيع جميع الفلاحين أن ينتشروا جمعياتهم المستقلة ويستطيع جميع الطلبة أن ينتشروا اتحاداتهم المستقلة . هذا هو الاستقلال الحقيقي في مصر ، وإرادة الشعب المصري أقوى من إرادة رجل الأعمال المصري !

المصدر: عامل، وزارة التعليم، في مركز شام مبارك، "احتجاجات العمال في مصر ٢٠٠٧" (تسجيل فيديو)، القاهرة، ٢٠١٩ .

دائعي، كما شكوا من نظام تقييم الأداء الذي تم اعتماده مؤخراً^٧ .

وفي الشهر الثاني شارك (٢٠٠) من عمال البريد في مؤتمر صحفي في القاهرة تحت الدعوة إليه لجنة نقابة مظلومتهم وخطب السيد أحمد حمدي رئيس لجنة نقابة عمال القنوات الحضور قتلاً^٨ . لقد خاطبنا النقابة العامة إلا أنها لم تستجب لهذا مع الأسف^٩ . وعلى إثر ذلك دعا قادة عمال البريد في المؤتمر الصحفي إلى إنشاء نقابة مستقلة . وأنقى السيد كمال أبو عصبة رئيس النقابة العامة المستقلة للعاملين لدى مصلحة الضرائب العقارية خطاباً في المؤتمر الصحفي مشجعاً عمال البريد على تشكيل لجنة للإضراب والسعى لإنشاء نقابة مستقلة

الحق في الإضراب

قامت الحكومة في نيسان/أبريل عام ١٩٨٧ بمحكمة بسانتي الفنادق التي شاركوا في الإضراب في العام السابق أمام محكمة جنحات لمن الدولة - طوارئ في القاهرة، وقامت المحكمة بتبرئة جميع متهمين بمتلاها إلى كون العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي وقعت عليه مصر يعترض الحق في الإضراب من حقوق الإنسان^٣، ورغم ذلك فقد تم قمع العديد من الإضرابات التي ثبتت بعد ذلك بعدها بـ٦٠ يوم باستخدام القوة المميتة^٤ - كما حدث في شركة الحديد والصلب في حلوان عام (١٩٩٩) وشركة مصر للغزل والنسيج في كفر الدوار عام (١٩٩٤).

ورغم أن قانون العمل المؤرخ لسنة ٢٠٠٣ يتضمن صراحة على شرعية الإضرابات فهو لا يحمي حق العمال في الإضراب^٥، فهذا القانون يسمح بالإضراب إذا وافق عليه «ثلاثة أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة المعنية وصائفي عليه» مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وهيئة الممثليين وسيطر عليهم أعضاء الحزب الوطني التقدمي المصري الموالي للحكومة.

ويجب على النقابة، وفقاً للقانون، بعد الموافقة على الإضراب أن تبلغ صاحب العمل قبل الإضراب بعشرة أيام، كما يجب عليها أن تعلن مقدماً عن مدة الإضراب المخطط لها، فإذا أضرابات المفتوحة لتحقيق المطلب غير قانونية، كما تحظر الإضرابات التي تجري في أثناء سريان الاتفاقيات الجماعية أو إجراءات الوساطة أو التحكيم، وهذه الشروط تضع قيوداً صارمة على درجة الحرارة أن العمال لا يمكنون الحق الفعلي في الإضراب. وقد أقر السيد مفتاح شهاب وزير الشؤون القانونية والبرلمانية قائلاً إن القانون في مصر يحظر الإضرابات، وذلك بتعارض مع المعاهدات الدولية التي وقعنا عليها، إلا أنه لا بد للإضرابات من أنظمة وضوابط كي لا تعم بالمرافق الحيوية للدولة، في تلك قطاعات لا يتعين السماح بالإضرابات فيها^٦.

ورغم أن القانون لا يحظر الإضرابات حظراً كاملاً من الناحية الفنية، إلا أن انور بير شهاب كان محقاً في قوله أن القانون المصري يخرق اتفاقية تنظم معايير العمل الدولية رقم (٨٧)

القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية

بالإضافة إلى القيود المفروضة على تشكيل النقابات العمالية خارج إطار قانون النقابات العمالية لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته، فإن العمال محرومون كذلك من الحرية النقابية بظواهر الرقابة الضاربة التي تفرضها الدولة على جميع المنظمات غير الحكومية بما فيها تلك التي ظهرت كداول للشكل الرسمي لنقابات العمال، فالمنظمات غير الحكومية في مصر لا يملك الحق القانوني في العمل بغير عن رقابة الحكومة لظواهر لأن القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٤ يمنح الحكومة سلطة تطبيق عمل تلك المنظمات والتخلص منها، وقد جاء في تقرير الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالدفاع عن حقوق الإنسان ما يأتي:

ما زال القانون رقم (٨٤) بشكل تدريداً خطيراً للحرية النقابية يمنه الحكومة سيطرة غير مبررة على إدارة المنظمات غير الحكومية وأعمالها. فالقانون ... ينص على عقوبات جنائية لما يسمى بالاشارة إلى المرخص لها بما في ذلك الانحراف في الأشطة السياسية أو الأنشطة النقابية التي تخترق بها الأحزاب السياسية ونقابات إ نقابات العمال (المادة ١١). كما ينص «علاوة على ذلك، على السجن لمدة تصل إلى ستة شهور لائق التبرعات باسم منظمة غير حكومية دون موافقة مسبقة من الوزارء»^٧.

وقد قالت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٨ باستضافة ورشة عمل شاركت فيها (١٥) منظمة غير حكومية من (١٤) محافظة، وأقر الاجتماع مشروع قانون يحل محل القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٤ ويتحقق مع الميثاق الدولي ومبادئ حقوق الإنسان؛ لاسيما ما يتعلق بالحرية النقابية^٨. إلا أن الحكومة لم تجد أي إهتمام بتعديل القانون، بل على العكس من ذلك فقد تعرّضت المنظمات غير الحكومية التي سعت إلى تنظيم العمال وتمثيلهم بشكل مسقٍ كدار الخدمات النقابية والعاملية (CTUWS) إلى مضايقات قانونية كما هو الحال مع العديد من النقابيين المستقلين (أنظر التفاصيل أدناه).

تم استمرار السعودي بعد الإله الكحكي، ويطلع عدد العاملين فيها اليوم فرایة (١٠٠٠) عامل^{٦٢}.

وقام عمال كنان طنطا بالإضراب (دون تصريح من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر) في شباط/ فبراير عام ٢٠١٧ احتجاجاً على الإجراءات التي اتخذها صاحب العمل خلاف لاتفاق بزيادة ساعات العمل دون زيادة الأجر وتحفيض الحوافز بما يقرب من (٥%) في المائة وفرض رسم على العمل يصل إلى (٢٠%) في المائة من تكاليف الرعاية الصحية^{٦٣}. وقد استمرت الاحتجاجات بظواهر العزم الاستجابة لمطالبهم، فقد أيد عضوان اللجان (من أصل ١١ عضواً) من أصحاب الائمة - وهما هشام عقل ورفقت رمضان - القيام بإضراب ثان في ٢٢ نيسان/ يونيو عام ٢٠٠٨، رغم أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر لم يصوت تصويتاً يدليه بالإضراب. وفي ٢٥ نيسان/ يونيو تم فصل السدين عقل و رمضان وخمسة عمال آخرين لمشاركتهم في الإضراب.

ورفضت الشركة تنفيذ أحكام القضاء التي قضت بأن هذا الفصل غير مبرر وتم تحجير الحكومة الشركة على تنفيذ تلك الأحكام رغم أن محكمة الاستئناف قضت في ١٧ يونيو/ سبتمبر عام ٢٠٠٩ بوجوب عودة جميع العمال السابقة المقصوبين إلى عملهم. وقد أفاد العمال بأنهم لم يتلقوا الزيادة السنوية على أجورهم وبالتالي (٧) في المائة من أجورهم الأساسية في نيسان/ يونيو عام ٢٠٠٨ كما يتضمن اتفاقون المصري، كما أنه ورغم أن المؤسسة موسعة ربحية فلم يحصل العمال على حصص من الأرباح مقدمة حصصتها. كما أفاد العمال أيضاً بأن حواجزهم تتحسب لاستلام أجورهم الأساسية التي كانوا يتلقونها في نيسان/ يونيو عام ٢٠٠٤ بدلاً من المستوى الحالي للأجور، وأن الشركة لم تقم بزيادة بدل الوجبات ليصبح (٩٠) جنيهًا مصرياً كما فعلت الشركات الأخرى في صناعة النسيج منذ نيسان/ يونيو عام ٢٠٠٧.^{٦٤}

وفي ربيع عام ٢٠٠٩ قرر عمال كنان طنطا استئناف تضييق حد المالك السعودي غير المرغوب فيه. وقد وافقت النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج وسجلت إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر هذه المرة على الإضراب لمدة خمسة أيام

(سنة ١٩٤٨) حول الحرية النقابية وحماية الحق في التظاهر النقابي التي صادرت عليها مصر. وبينما على أقل تقدير أن كبار المسؤولين الحكوميين لا يفرون بشكل واضح بين الإضرابات المشروعة والأعمال الإجرامية أو التي تهدىء أمن الدولة. وقد أشار أثريين مبارك في كلمته التي ألقاها في عبد العمار (الأول من أيام/ مايو) عام ٢٠٠٩ إلى معارضته للإضراب قائلاً:

إنني أتوجه بنداء إلى العمال وأرباب الأعمال ليدركوا بعد هذه الأوقات الصعبه لنا وللعالم، وأنعوهم إلى قول ميلان شرف ينظم العلاقة فيما بينهم ويضمون الوفاء بحقوق وواجبات كل الجانبيين ويتيح تسوية آليه مطابق بالحوار اثناء وليس بضرائب واعتصامات تتعرض مع القانون و تعطل العمل والإنتاج وتتحقق أدنى حقوق الضرب بالقصداندا.^{٦٥}

وفي أيام/ مايو عام ٢٠١٩ وافق مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر تحت ضغط شديد من العمال والرأي العام، على إضراب في شركة طنطا للكان وازيوت (الظفر دراسة حالة أذناه). وكان ذلك ثاني إضراب على الإطلاق ووافق عليه الاتحاد حسبما يتذكره جميع الناشطين العماليين والصحفيين الذين ثمنوا مقاييلهم لخلافات هذا التقرير. وكانت الإضراب السابق عام ١٩٩٣ حين دعمت النقابة العامة لعمال المذاخر والمحاجر إضراباً يومياً لعمال المصانع^{٦٦}. ورغم البداية الوعدة فإن النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج (GUTW) التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر لم تقم بذلك في دعم العمال.

دراسة حالة: الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يدعم على استحياء إضراباً في شركة طنطا للكان وازيوت (كنان طنطا)

تأسست شركة طنطا للكان وازيوت (كنان طنطا) عام ١٩٥٤ كشركة من شركات القطاع العام، وهي أكبر مؤسسة مصرية تنتج البلاستيك والزيوت وغيرها من منتجات الكان. ويبلغ عدد العاملين فيها في ذروة نشاطها حوالي (٢٥٠٠) عامل. وهي شباط/ فبراير عام ٢٠٠٥ قامت الحكومة ببيع الشركة

يبدأ من ٣١ أيار / مايو عام ٢٠٠٩ وفقاً لقانون العمل المُوّحد الذي يقتضي الإعلان عن الإضرابات وتحديد مدها بشكل مسبق^{٢٧}. إلا أن إضراب كتان طنطا استمر إلى منتصف تشرين الثاني / نوفمبر وانتهى دون تسوية لمطالبته الاقتصادية الرئيسية أو إعادة العمل المقصوبين إلى عملهم.

ويعدّ أسبد حمال عمال النقابة العام نداء الخدمات التقليدية والعمالية أن منع النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج تصريحاً بتفيد الإضراب في كتان طنطا يعكس وعي الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بأن وجوده مهدد ... فقد بدأ الاتحاد يدرك عزلته لا عن القيادة العماليين وحسب بل عن المجتمع المصري ككل. وذلك ناجم عن خصوصية الشأن الحكومي ودفاعه عن موقفها^{٢٨}.

ولما كانت الأسباب التي دعت الاتحاد العام لنقابات عمال مصر إلى تعميم مطالب حمال كتان طنطا بتصريحه بتفيد الإضراب لمدة خمسة أيام، فقد شغلت عليهم في النهاية، ففي ٨ آب / أغسطس عام ٢٠٠٩ حاول السيد زين العابدين أحمد علي مالك السكري رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أن يضع عمال كتان طنطا بيتهاء إضرابهم^{٢٩}. وقد أكد السيد علي بأن السيد حسين محاور رئيس الاتحاد أمر السيد سعيد الجوهري رئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج بيتهاء الإضراب بعد مناقشه مع وزيرة القوى العاملة والهجرة وإدارة الشركة.

ووقفت نقابة على فقد وافت الإدارة على زيادة بعد اوجيات ودفع زيادة سنوية على الأجرور بنسبة (١٠) في المائة. إلا أن صاحب العمل طلب تحقيقاً قضائياً آخر حول ما إذا كان عليه



عمال وعاملات شركة مصر للغزل والنسيج يتظاهرون داخل الشركة بالمرحلة الكبرى،
٢٦ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٧

إعادة تعيين العمال الذين تم فصلهم لأدوارهم في قيادة نصالة عمال كتان طنطا منذ عام ٢٠٠٧. كما لم يذكر أي شيء عن الأسس التي يتم احتساب الخواص وفقاً له. وقد أكد السيد هشام عقل، وهو أحد قادة الإضراب الذين تم فصلهم، أن الإدارة لم تقدم أي التزام راسخ بل مجرد وعد كلامي، ٧، وقد قال السيد العقل أن العمال يريدون أن تتفاوضن الإدارة معهم بشكل مباشر كما أكد السيد جمال عثمان، وهو قائد آخر من قادة الإضراب المقصوبين، قائلاً: لقد حصلت على أمر قضائي يقضى بإعادتي إلى عمل في الشركة (لا أن [الإدارة] تحاولت هذا الأمر القضائي، وإن تعذر حتى تلتقي بالسيدة عائشة عبد اللهاوي [وزيرة القوى العاملة والهجرة] ... لقد سُمِّدَ من تجاوليهم لنا)، ٢١.

لا يربون أن تعود الشركة إلى القطاع العام وإنما أن يديروها بأنفسهم. ولم يكن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر على استعداد للنظر في هذا الخيار كما يتحقق من تصريح السيد الجوهري.

الخدمات الضرورية والحق في الإضراب

كما بين الوزير شهاب فإن الإضرابات محظورة في المشئات الاستراتيجية أو الحيوية التي يؤدي توقف العمل فيها إلى المسئش بالأمن القومي أو الخدمة الأساسية التي تقديمها للمواطنين^{٦٣}. ويمثل رئيس الوزراء صلاحية تحديد ما يشكل مشئلاً استراتيجياً أو حيوياً، وتشمل الفئمة الحالية المستشئفات والمراكز الطبية والصيدليات والمخازن والأراضي العمدة والنقل البحري والجوي والنقل التجاري ومؤسسات الدفاع المدني زمرافق مياه الترب و الكهرباء والغاز والصرف الصحي ومؤسسات الاتصالات والسوائل والمطارات والمؤسسات التعليمية والشرطة والجيش^{٦٤}. كما تحظر الإضرابات في جميع المؤسسات الصناعية العسكرية الكثيرة.

ونقد طالبت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية الحكومة مراجعاً وتكراراً بأن تحرص على أن لا تكون الإضرابات محظورة إلا على الموظفين الحكوميين الذين يمارسون سلطاتهم باسم الدولة أو في الخدمات الضرورية بمعنى الضيق لهذا المصطلح (أي الخدمات التي يؤدي توقفها إلى تعريض حياة المكان كلهم أو بعضهم أو سلامتهم الشخصية أو صحتهم إلى الخطرا)^{٦٥}. وقد تجاهلت الحكومة المصرية هذه التوصية، فقد أكد السيد نظيف رئيس الوزراء في شهر آذار / مارس عام ٢٠١٧ أن القانون يحظر على جميع موظفي الدولة الإضراب أبداً كانت وظائفهم^{٦٦}.

التريع بأمن الدولة لحرمان العمال من حقوقهم

بالإضافة إلى القبود القانونية المفروضة على الحق في الإضراب فإن الحكومة المصرية تقوض حقوق العمال الأساسية ب باستخدام قواتها الأمنية في التزامات الحسائية، فغالباً ما تتدخل مباحث أمن الدولة في

ورداً على طلب لكتف عن الإضراب قام عمال كتان حلطاً بالإعداد لاعتراض لمم وزارةقوى العاملة والجهاز في ٩ آب / أغسطس عام ٢٠١٩ ولذاته اضطروا إلى العدول عن ذلك نتيجة لضغط من السلطات الأمنية^{٦٧}. إلا أنهم لم يظفروا أي إشارات تدل على إلغاء الإضراب، ففي ١٥ آب / أغسطس، وبعد أن توفرت النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج عن منع العمل بذات الإضراب، قام العمال بإنشاء صندوق إضراب خصم بهم، وبذاته العمال في الإضراب برفع ياقصات تعلن دعمهم للسيد حسين مجاور رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والسيد سعيد الجوهري رئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج. وبطولة شهر آب / أغسطس قاموا ببلزال تلك النقابات وراسوا عليها بذاتهم^{٦٨}. وقد رفضوا عرضاً تقدم به السيد نظيف رئيس الوزراء يقتضي بمراجعة مطالبهم. وفي ١٨ آب / أغسطس عام ٢٠١٩ أعلنت العمال إضراباً عن الطعام في حلطا بينما قام زملاؤهم بالظهور أمام مكتب رئيس الوزراء في القاهرة^{٦٩}.

ومما يدل على عجز النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج والاتحاد العام لنقابات عمال مصر عن العمل يشتمل مسلسل عن الحكومة، ذلك التعليق الواهي الذي أطلقه السيد الجوهري تجاه اثنين سليمان الصحفيين والذي تجذب فيه السيد نظيف تصريح نظالب العمال المشاركون في الإضراب الذي أحياه النقابة والاتحاد ابتداء، إذ قال:

إننا للنظر حالياً في إمكانية إلغاء العقد العبرم بين شركة النسيج القابضة والمستثمرين أو إعادة شركة طنطا إلى ملكية الدولة. وإذا لم يكن ذلك عملياً ويتم تصفية الشركة، فيكتفى بطلب بدفع تعويض متناسب للعمال ومنحهم جميع مستحقاتهم وحقوقهم. لكن قدم السيد حسين مجاور ذكره إلى السيد نظيف رئيس الوزراء بخصوص العمال المسؤولين والمطالم الأخرى. ونتوقع أن يتتخذ رئيس الوزراء سريعاً لحل هذه الأزمة^{٧٠}.

وقد دعا بعض العمال بالفعل إلى إعادة الشركة إلى القطاع العام في بداية الإضراب، إلا أن بعض القادة قالوا بعد ذلك إنهم

وأضمنت إلى ممثلي نقابة العمال الرسمية في الضغط على العمال لتفير والاتفاقية التي أثبتت الإضراب^{٦١}، وقام ضباط باقتحام الكاميرا من بد صحفي كانت تعمل على تقطيع الإضراب لصالح صحيفة البديل اليومية التي كانت تندد بطلب العمال بينما كانت تجري لقاءً مع أحد العمال، وتمت إعادة الكاميرا بعد تدخل ضباط كبير.

وتشير هذه الأمثلة إلى أن الحكومة قد كفت في السنوات الأخيرة عن استخدام أعنف أشكال القمع التي استخدمت في الشغب والتسبّبات من القرن الماضي، إلا أن الفلسطينيين العاملين ما زالوا ي تعرضون للضغط من قبل السلطات الأمنية.

الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية

ينص قانون العمل المُؤكَّد على أن الاتفاقية الجماعية لا تكون صحيحة إلا إذا تزمرت بالقانون المتعلق بالنظام العام أو الأخلاق العامة^{٦٢}، وفي عام ٢٠٠٨ طلبت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية بتعريف الأخلاقيات العامة^{٦٣} دون أن تلتقي رداً على ذلك. فالفانون يقتضي تسجيل الاتفاقيات الجماعية لدى السلطة الإدارية المختصة التي تستطيع رفض تسجيل أية اتفاقية مع ذكر الأسباب^{٦٤}، ولا يعده القانون ماهية الأسباب الصحيحة.

ويسمح القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦ لآية مجموعة تتألف مما لا يقل عن (٥٠) عاملًا بتنظيم نقابة محلية جديدة، إلا أن ما يقدر بحوالي (٩٨) في المائة من جميع أمكن العمل في القطاع الخاص، بما في ذلك الاقتصاد غير الرسمي يأسره (ما يصل إلى ١٦١ مليون عامل من إجمالي مجموعقوى العاملة الذي يبلغ [٢٠٠٨] مليون عامل) تستخدم أقل من (١٥) عاملًا^{٦٥}. وغالباً ما يتم تمثيل العمال في مؤسسات القطاع العام الكبير من قبل إحدى النقابات (ولأن كان العمال بموجب عقود محددة المدة ممتوّعون من عضوية النقابات). كما أن نسبة ضئيلة جداً من العمال في مؤسسات

النزعات العمالية لأن الحكومة ترى في الإضرابات والاعتصامات والطاهرات خرقاً للنظام العام. وقد تدخل ضباط مباحث أمن الدولة مرات عدّة في التصالات العمالية في مصباح غزل المحلة الكبير ذي الأهمية السياسية الاستراتيجية منذ عام ٢٠٠٦ دون مبرر أمني مشروع (انظر آنف).

وعادةً ما تتدخل قوات الأمن حتى في الحالات الأقل أهمية. ففي كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٨ طلب العمال المضربون في الشركة المصرية للصناعات التسييجية (فرست) في الموسى بصرف نصيبهم من الأرباح غير المدفوعة على أسمائهم في الشركة من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٦ وزيادة الراتب المختلفة. فقام ضباط مباحث أمن الدولة بالضغط على العمال لإنهاء الإضراب. كما تم الضغط على رئيس النجدة النقابية الفاعلية ليقول لعمال المضربين أنهم سوف يتمهمون بتخريب الآلات وأن (٢٠) عاملًا منهم متوجه إليهم تهمة إثارة الفلافل والخربيض على الإضراب^{٦٦}، فذهب الإضراب دون نتيجة.

كما تعرض عمال الموافق إلى التدخل في أنشطة نقابتهم في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٨ نقا (١٠٠) من عمال شركة الفتنة للموادىء والمشروعات الكبرى اعتصاماً لمدة أسبوع للمطالبة بمساواة أجورهم بأجر حسان هيئة قناة السويس، ووفقاً للسيد أشرف حسان عضو فرع المرصد النقابي والعالي المصري في الإسماعيلية وهو يرافق الجمعية المصرية للهوض بالمشاركة المجتمعية لشئون مؤخراً لمراقبة التزوير العمالي، فقد احتوى ضباط أمن الدولة باثنين من العمال وقدموا لهم عرضًا بزيادة التعويض وزيادة بـ٦٠٪ للوجبات المصنورة للعمال من (٢٦) جنيهًا مصرية إلى ما يعادل حوالي (٤٠٧٣) دولار أمريكي شهرياً إلى (٥٦) جنيهًا مصرية (أي ما يعادل حوالي (٩٤٤٥) دولار أمريكي)... كما هدد الضباط العاملين باعتقالهما إذا لم يقوموا بغض الاعتصام^{٦٧}.

ولثناء إضراب سائقي القطارات في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٩، شاركت السلطات الأمنية في المفاوضات

في حين تملك شركة الأسمدة الإيطالية (Italcementi) حصة الأغلبية فيها). ويشاً عن تعدد الأشوار هذا اتصاراً واضحاً في المصطباح. ويمتلك ابن السيد مجاور شركة ناقلات تملكه عدداً لائق من ممتلكات شركة الأسمدة الإيطالية في السويس وخلوان^{٣٧}. وهناك سلسلة من رؤساء النقلات العامة القومية أعضاء في مكتب إدارة التأمين العمالي في الحزب الوطني الديمقراطي، كما أن رئيس النقلة العامة للعاملين بالزراعة السيد محمد عبد الحليم لحمد عبد الحافظ هو أيضاً عضواً في لجنة النقابات المؤثرة في الحزب الوطني الديمقراطي^{٣٨}.

ومن الأمثلة الأخيرة على خضوع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر للحكومة ما يتعلق بقضية الحد الأدنى للأجر الشهري. في ١٧ شباط/فبراير عام ٢٠٠٨ قام ما يقرب من (١٠٠٠٠) عاملٍ وأفراد آخرين في المحلة الكبرى، بلوح الكثيرون منهم بأرغفة من الخنزير، بالظهور ضد الارتفاع المدروس في الأسعار لتأمين أسعار الأغذية الأساسية الذي يبلغ معدلاته تراوحاً بين (٣٣) في المائة (النحوم) و (١٤٦) في المائة (الدواجن) بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨^{٣٩}. وفي اليوم التالي أوصى المجلس الأعلى للأجور برئاسة الحد الأدنى للأجر الشهري ليصبح (٣٥)، جنيه مصرى (أى ما يعادل حوالي [٦٥] دولار أمريكي^{٤٠}). وكان الحد الأدنى للأجر الشهري يبلغ (٣٥) جنيه مصرى (أى ما يعادل حوالي [٦٥] دولار أمريكي) عام ١٩٨٤ ولم يخضع للتزييد منذ ذلك الحين. وببساطة زيادات غلاء المعيشة السنوية، كان من المفترض أن يصل الحد الأدنى للأجر الشهري إلى (١٠٠,٥) جنيه مصرى (أى ما يعادل حوالي [١٩٠,٥] دولار أمريكي) في تموز/يوليو عام ٢٠٠٨^{٤١}. وحتى مع العكفات والبدلات الإضافية ووجود معيلىاثنين في الحد الأدنى للأجر الشهري البالغ (٣٥٠) جنيه مصرى يظل دون خط الفقر الذي حدده البنك الدولي بدولارين أمريكيين يومياً للشخص الواحد لائلة المصرية العدائية المكونة من (٣٧) فرداً.

وقد وجّهت لجنة إضراب غزل المحلة هذا العرض الخاص بعلوقة الفقر بطلب رفع الحد الأدنى للأجر الشهري إلى (١٢٠٠) جنيه مصرى (أى ما يعادل حوالي [٢١٨] دولار أمريكي)^{٤٢}. وكان الاتحاد العام لنقابات عمال مصر قد سبق وقترح حد لدني للأجر قيمته (٦٠٠) جنيه مصرى شهرياً. وبعد مظاهرة المحطة قام الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بزيادة الأجر المقترن إلى (٨٠٠) جنيه مصرى (أى ما يعادل [٤٥] دولار أمريكي)، مستفيضاً ببحث لائز التي أن الأسرة المصرية

القطاع الخاص الكبير منظمين أيضاً تقنياً، إلا أن غالبية العمال يعملون في مؤسسات تغير من الناحية القانونية أصغر من أن تشكل لجنة نقابية فعلية.

ورغم أن القانون يسمح بذلك لجنة نقابية محلية متدرجة تضم عمالاً في مؤسسات صغيرة مختلفة، إلا أن ذلك أمر نادر الحدوث نظراً لмесويات اللوجستية الكبيرة. ونتيجة لذلك فمن المستبعد أن يمكن أغلبية العمال في القطاع الخاص من الانضمام إلى إحدى النقابات، وتزكي منظمة العمل الدولية في ارتفاع الحد الأدنى لشرط حجم العضوية إنهاكاً نحو التنظيم^{٤٣}.

ويجب على العمال كي يشكلوالجنة نقابية جديدة على مستوى المؤسسة أن يقدموا التمثيل إلى مجلس إدارة النقلة العامة المعاشرة التي يمنحها القانون رقم (٣٥) صلاحية قبول الالتماس أو رفضه. ويجب على جميع لجان النقابات المالية المقاعدية الجديدة والقائمة أن تتبع النقابة العامة القومية في صداعتها. وتملك النقابة العامة السلطة الحصرية لتنظيم العمل وتمثيلهم والمفوضة باسمهم في الصناعة المعنية. ويجب أن تتبع جميع النقابات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وهو اتحاد النقابات العمالية الوحيد المعترف به قانوناً بموجب القانون رقم (٣٥).

ويشكل العمال المحكميون الكتلة الأكبر من أعضاء الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ولا يسمح بالمقاضاة الجماعية في هذا القطاع، فالحكومة تحدد الأجر وغيرها من أحكام التعدين وشروطه من طرف واحد.

الاتحاد العام لنقابات

عمال مصر والحزب الوطني الديمقراطي

لم يقول فيه الاتحاد العام لنقابات عمال مصر منذ عام ١٩٥٧ سوى الموالين للحكومة إلا في حالات نادرة، فجميع أعضاء مجلس إدارة الاتحاد البالغ عددهم (٢٢) عاصوا للدورة (٢٠١١-٢٠١٤) هم أعضاء في الحزب الوطني الديمقراطي، وقد كان الرئيس الحالي للاتحاد السيد حسين مجاور رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الوطني الديمقراطي ويحمل الآن رئاسة اللجنة الفرعية العلمانية في البرلمان، كما يعمل السيد مجاور ممثلاً للحكومة المصرية في مجلس إدارة كل من شركة أسممنت السويس وبشركة سمنت طره. (تملك الحكومة المصرية حصة في كذا الشركتين

إن الروابط الوثيقة بين الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والحكومة وتدخل قوات الأمن المستمر في شؤون النقابت العمالية ومضائقه القادة ذوي التوجهات المبتلة والإجراءات الالتحادية الزرقاء كلها أمر تدل على أن الاتحاد والنقظمات التابعة له لا يعلمون كنقطات عمالية اختارها العمل بحرية لهم وفقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية الأساسية رقم (٨٧) لسنة ١٩٤٨ حول الحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم والاتفاقية رقم (٥٨) لسنة ١٩٤٩ حول الحق في التضييق والمقاومة الجماعية وغير ذلك من الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها مصر

النلاعب والقمع

النلاعب في انتخابات نقابات العمل

تضيع وزارة القوى العاملة والهجرة القواعد والإجراءات الخاصة بإجراء انتخابات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر التي تجري على المستوى القومي مراراً كل خمس سنوات، وتحت هذه الظروف إلى حد بعيد انتلأع مقدمة وهي إحدى الظروف التي تتستخدمها الحكومة للسيطرة على العمل والنقابات، وبذلاً من الدفعات الشعبية تجري الانتخابات بالكامل من القمة إلى القاعدة على نحو بيروقراطي صارم وتحت سيطرة تامة، وقد أشارت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات وال Recommendations النابعة لمنظمة العمل الدولية إلى أن ذلك لا يتوافق مع متطلبات الاتفاقية رقم (٨٧) نظراً لأن تحمل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أو الجهات الحكومية في انتخابات النقابات العمالية القاعدية بحريم العمال من الحق في انتخاب ممثلهم بحرية^{٣٠}.

كما أن شروط الترشح للمناصب في التجار النقابية القاعدية بيروقراطية للغاية^{٣١}، فعلى المرشحين، من بين أمور أخرى، أن يقدموا وثيقة من النقابة العامة القومية تشهد بأن المرشح المعنى عضو في النقابة مدة سنة، وفوجد جميع مقار النقابات العامة في القاهرة، ومن ثم يكون على المرشحين أن يضيعوا يوم عمل كامل للحصول على تلك الوثيقة، كما أن فترة الترشح قصيرة جداً بحيث أنه إذا واجهوا بهم

تحتاج إلى ما لا يقل عن (٤٠٥) جنيهًا مصرياً (أي ما يعادل [٧٥٥.٥] دولار أمريكي) شهرياً^{٣٢}، إلا أنه بعد أن أوضح الرئيس المصري مبارك أن جدول أعمال الحكومة لا يتضمن رفع الحد الأدنى للأجور تضليلًا لمعارضة رجال الأعمال، فقد تحلى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر عن زيادة المسألة كلياً^{٣٣}.

وقد حل الرئيس مبارك القضية حين أعلن عن زيادة الأجور الأساسية لعمال القطاع العام بنسبة (٢٠%) في المائة وذلك قيساً على الإقامة في عبد العمال عام ٢٠٠٨، وقد أدى ذلك إلى زيادة الحد الأدنى للأجر الشهري، بما في ذلك بدل غلاء المعيشة ليصل إلى حوالي (١٤٤) جنيهًا مصرياً (أي ما يعادل حوالي [٢٥٠.٨] دولار أمريكي) - أي أقل مما كانت تحصل عليه الغالية العظمى من العاملين في الاقتصاد الرسمي بالفعل، ومما لا شك فيه أن إعلان الرئيس مبارك جاء استجابة للمطاهيرات ضد التضخم الباهظ ونقص الخير المدحوم في ربيع عام ٢٠٠٨، ولكنها كانت استجابة غير كافية على الإطلاق تركت الكثير من الأسر العاملة تحت خط الفقر حتى بعد إضافة البلاستيك والحوافر والمكالمات ونقلهم الأوراق.

وقد نظم الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بطلب الحصول على عضوية الاتحاد الدولي للنقابات، فعرض الاتحاد الدولي عليه صفة "منظمة مشاركة" في تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠٠٦ (حين عُقد الاتحاد مؤتمره التاسسي)، ورفضت الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ذلك العرض في نيسان / أبريل عام ٢٠٠٨ بينما أنه كان يتوقع قوله كعضو عادي، وفي تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨ بلغ الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الاتحاد الدولي للنقابات ببرغيته في قوله صفة منظمة مشاركة، فقرر المجلس العام للاتحاد الدولي أن يطلب من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر توضيحاً لذلك التغير في موقفه، ولم يحصل أي توضيح حتى شهر كانون الثاني / يناير عام ٢٠١٠ (ولم تحصل إلى المجلس انعام آلية معلومات جديدة)، ولم تعد هذه المسألة مطروحة على جدول أعماله، فلم يقم الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بتحويل نظام إدارته الداخلي إلى نظام ديمقراطي ولم ينتقل عن الحكومة المصرية أو يدعم الإصلاحات في قوانين العمل دعماً علينا بحيث يسمح بالتجددية التقنية^{٣٤}.

كان لا يزال قيد النقاش حتىئذ من مناصبهم؛ إما لأنهم ممنوعون بإدارياً من الترشح أو بسبب الللاصق بالانتخابات، وقد تم منع ما لا يقل عن (١٢٠١) مرشح من الترشح لانتخابات التجان الفاصلية القاعدية للدورة (٢٠٠٦-٢٠١١)،^{١٥٣} وتم التندى بهذه الانتخابات على نطاق واسع باعتبارها انتخابات راقفة، وقد حكم عليها أحد الصحفين المستقلين المعينين بالستون العمالية بأنها "غير ديمقراطية وغير شفافة".^{١٥٤} وقد وصفتها دار الخدمات التقاعدية والعمالية بأنها بلا شك أسوأ انتخابات في تاريخ نقابات العمال المصرية.^{١٥٥} ومن الأساليب التي يلجأ إليها الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم لضمان فوز من ترضي بهم الحكومة بقيادة النقابات العمالية الانتخاب بالتركيه دون منافس، ويعنى الانتخاب بالتركيه على المسقى المحلي عادة استبعاد جميع مرشحي المعارضة بإدارياً قبل الاقراغ، ومن ثم لا تكون هناك انتخابات حقيقة، أما في حالة الهيئة العليا في النقابات فقد جرت العادة على لا يجرؤ أحد على مناقسة شاغل المنصب ومن بين (١٨٠٥) لجنة تقابية قاعدة تم انتخاب (٨٠٥) لجنة بالتركيه في الانتخابات الفاصلية الأخيرة، أما في التجان الفاصلية الأخرى فقد أجريت الانتخابات بعد أن منع معظم المرشحين الذين لم ترض عنهم الحكومة (وعلى رأسهم الإخوان المسلمين) من الترشح، كما أن مجالس إدارات (١٥) من أصل (٢٢) لجنة عاملة قومية قد تم اختيارهم بالتركيه، وجميع أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر البالغ عددهم (٤٣) عضواً تم انتخابهم بالتركيه.^{١٥٦} والتجان التقاعدية للنقابات العاملة ولاتحاد العام لنقابات عمال مصر تناصب انتخاب غير مباشر.

قمع المنظمات العمالية المستقلة

تؤدي الإجراءات الانتخابية المبنية أعلىه إلى لجان فاصلية "منتخبة" يشكل غير نزيه ولا تمثل بوادرها الانتخابية، ونظراً لانفراد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر قانوناً

صعبيات في الحصول على الشهادة المذكورة لا يتنافى لديهم على الأغلب ما يكتفي من الوقت لشوية أمورهم، ومنذ عام ١٩٥٧ اعتدىت قوات الأمن متعد حصوم الحكومة - من الشيوخ والإخوان المسلمين والمستقلين - من الترشح في انتخابات نقابات العمال.

وأثناء انتخابات عام ٢٠٠٦ أعلن أمين عام الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أن شهادات المخصوصية في النقابات لن تصدر دون موافقة رئيس الاتحاد.^{١٥٧} وبخلاف هذا التصرير حكم المحكمة الدستورية في آب/أغسطس عام ٢٠١٩ القاضي بأنه ليس من الضروري الحصول على شهادة من النقابة للترشح في الانتخابات، وقد صعّبت وزارة القوى العاملة وال Migre في هذا الحكم^{١٥٨} ولو تم تقادمه لانتهت فترة قوات الأمن على السيطرة على مرئي النقابات.

ومن العقبات الأخرى أمام التمثيلية في النقابات عدم وجود عملية مناسبة لمرأة الالتحاق بالانتخابات، ووفقاً للسيد خالد علي عمر المحامي العمال، فإن إجمالي عدد القضاة الذي عينوا عام ٢٠٠٦ لمراقبة الانتخابات في جميع التجان الفاصلية القاعدية في جميع أنحاء مصر لم يتجاوز (٣٢)^{١٥٩} أي بنسنة نقل عن قاضي واحد لكل (٥٤) لجنة، مما جعل الإشراف الكافي أمراً مستحيلاً.^{١٦٠} والقضاء الشجاعن هم المسؤولون الحكوميون البحرون الذين يمارسون قراراً كبيراً من الاستقلالية عن السلطة التنفيذية (في حين أن الكثرين من القضاة الآخرين خاضعون لسلطة التنفيذية)، ومن هنا يرى معظم المصريين العدالة أصلح الناس لضمان انتخابات حرة ونزيهة.

وقد تأسست اللجنة التسيقية للحقوق والحربيات التقاعدية والعمالية عام ٢٠٠١ لمراقبة انتخابات نقابات العمال القومية التي أجريت ذلك العام، وقد أعد السيد أن صابر بركات وحداد على عمر تقريراً بعنوان نقابات بلا عمال وعمال بلا نقابات يستند إلى توثيق الإجراءات الانتخابية غير الديمقراطية.^{١٦١} وفي تلك الانتخابات تم عزل جميع أعضاء التجان الفاصلية القاعدية تقريباً من عارضوا سن قانون العمل المؤرخ الذي

المخالفات التي وقعت في انتخابات النقابات العمالية للدورة ٢٠١١-٢٠٠٦

- ذكر أعمال في المحلة الكبرى أن فرز الأصوات تم في بذلة محاطة بقوات الأمن التي أبقت الناس بعيدين عن العيني مسافة تزيد على (٥٠٠) متراً، ولم يسمح للمرشحين ببرأفة العملية ولا متابعتها.
- حازل السيد محمد حافظ فكري الذي يعمل في مديرية صحة هنا أن يرشح نفسه لعضوية اللجنة الفنية القاعدية فأخبروه أن اسمه ليس موجوداً على قائمة أمن الدولة للمرشحين المحتملين، ولكنه سجل اسمه كمرشح رغم ذلك، فقمت وزارة القوى العاملة والهجرة برفع اسمه من القائمة، وحين حازل أن يتقى مرة ثانية هدد أمن الدولة بالاعتقال والاحتجاز فاضطر إلى الالتحام.
- تم حرمان السيد محمد أبو سمرة عضو اللجنة التقنية القاعدية لجنة مياه الإسكندرية وعضو مجلس إدارة النقابة العامة لعمال النقابة البحري من الحق في الترشح مرة أخرى نظراً لأن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر كان قد طرده قبل الانتخابات بشهر واحد، وقد حصل على أمر قضائي يسمح له بالترشح فتم نقله إلى موقع آخر ووظيفة أخرى.
- قامت قوات الأمن في ٢١ تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٦ بالاسطوانات أمام مقر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وتصدت حاجز معدني لمنع الناس من الدخول إلى العيني للتسجيل في سجل المرشحين.
- تعرّض السيد ربيع إبريس الموظف في مكتب العلاقات العمالية في وزارة القوى العاملة والهجرة في ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٦ للضرب من قبل محققين من أمن الدولة وتم اصطدامه إلى مكان مجده لا أنه سمح لأحد أعضاء نقابة العمال بشركة مصر لليترون بتسجيل اسمه في سجل المرشحين دون بطاقة هوية.
- كما قامت قوات الأمن في ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر بمحاصرة مبنى مديرية القوى العاملة في شبين الكوم وأغلقت الشوارع للتحقق من أوراق جميع أعضاء النقابة الذين يربّون التسجيل لترشح في الانتخابات، وقامت الشرطة باصطدام من ظهرت أسماؤهم على قوائم الأمن إلى مكان مجده، وفي المقابلات التي أجريت بعد ذلك أفاد بعض العمال المعتدين بالقضية أنه تم اعتقال (١٦) شخصاً واحتجازهم حتى الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم - أي بعد إغلاق مكتب التسجيل، وقد ندد حكم قضائي بالاعتقال التعسفي إلا أن الأول كان قد ذات لمعظم من تم اعتقالهم لترشح في الانتخابات نظراً لإنفاق عملية التسجيل، وكان ثلاثة من المرشحين الذين تم اعتقالهم أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين، وقد تم رفع اسم أحدهم من القائمة بشكل تعسفي قبل الانتخابات، أما المرشحون الآخرون فقد تم انتخابهم.

المصدر: رسالة من عمال المحلة إلى منظمة العمل الدولية، ١٩٩٣، ٢٠٠٨،
<http://cms.horus.be/files/99931/Newsletter/Binder1.pdf>
الحقوق النقابية لعام ٢٠٠٧، ٢٠٠٧،
<http://survey07.ituc-csi.org/getcountry.php?IDCountry=EGY&IDLang=EN>
لوبوك، مقابلة، شبين الكوم، ٣ آيلول / سبتمبر ٢٠٠٩.

ووفقاً للسيد عادل زكريا محرر مجلة كلام صناعية الشهيرية فين "السلطات تطبق انتقام على الدار اليوم تعجزها عن التعامل مع موجة الإضرابات التي هزت البلاد خلال شهر السنة الماضية، فهم بحاجة إلى كيش قذاء ولا إيقافهم يتهموننا بالتحريض العمال على الإضراب، ولكن كيف لهم أن يتمورنا بالتحريض على جميع الإضرابات التي قدر عددها بـ (٢٢٠) إضراباً خلال عام ١٩٩٤،

وبينما أغلقت مكاتب دار الخدمات التقنية والعمالية، فقد تعرض السيدان كامل عباس ومحمد حلمي، وهما المنسق العام والمستشار القانوني، للصباقة من خلال دعوى قانونية باطلة، فقد اتهموا بالتفاف بعد نشر مقالة في كلام صناعية عن الفساد وسوء الإدارة في أحد مراكز الشباب. وقد استهدفت القضية رئيس مجلس إدارة المركز الذي كان كذلك عطوا في الحزب الوطني الديمقراطي الحكم. وفي ١١ تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٧ حكم على عباس وحلمي بالسجن لمدة عام واحد. وتم إثبات لهم الفساد في نهاية الأمر وقام سحق القاهرا بعزل مجلس إدارة مركز الشباب بأكمله، وفي ٢٧ شباط / فبراير ٢٠١٨ الغي الحكمان الصادران بحق عباس وحلمي.^{١١}

وفي ٣٠ آذار / مارس عام ٢٠٠٨ قفت المحكمة الإدارية (مجلس الدولة) بعد وجوب مبنها بدعوى الحكومة لرفض طلب تسجيل دار الخدمات التقنية والعمالية كمنظمة غير حكومية ولا لإغلاقها، وأكثر ما يلفت الانتباه هو تصريح المحكمة بأن معرضاً للسلطات الأمريكية لا شكل سبيلاً صحيحاً لرفض طلب تسجيل أية منظمة غير حكومية، وقد سقطت الحكومة في تفاصيل أمر المحكمة مما يقرب من ثلاثة شهور ثم أذاعت له بعد تعرضها لانتقادات دولية^{١٢}، وأعادت دار الخدمات التقنية والعمالية فتح أبوابها في شهر / يوليو عام ٢٠٠٨.

وقد حصلت عدة منظمات غير حكومية معتبرة بالعمال وحقوق الإنسان الدعم لدار الخدمات التقنية والعمالية عندما تعرضت للهجوم من قبل الحكومة المصرية لأنها رأت في ذلك اعتداء على جميع المنظمات غير الحكومية المستقلة.

بتقطيع النقابات العمالية فقد ظهرت عدة منظمات غير حكومية سدد هذه الثغرة، ومن تلك المنظمات غير الحكومية دار الخدمات التقنية والعمالية التي تعرضت مؤخراً إلى الكثير من المضايقة والتدخل من قبل الحكومة المصرية.

وقد أسس السيد / كامل عباس والمرحوم يومنف درويش (١٩٦٠-٢٠٠٦) دار الخدمات التقنية والعمالية في شهر آذار / مارس عام ١٩٩٠م، وقد كان درويش محامياً عمالياً عن العبرات من التقبيلات^{١٣}، أمر عباس قد قاد اعتصامين في شركة الحديد والصلب بحلوان عام ١٩٨٩ وتم نفيه من الشركة لمشاركته في إضراب غير قانوني، وهو يحمل الآن منصباً عالماً لدى دار الخدمات التقنية والعمالية، وتهدف دار الخدمات التقنية والعمالية إلى تعزيز استقلالية العمل التقني والدفاع عن حق العمال في الإضراب وتنظيم العمال في القطاع الخاص وبناء مهارات العمال التضامنية وتعزيز مشاركة المرأة في الأنشطة التقنية ومحاربة عمل الأطفال وتطوير الممارسات الديمocratic في مصر والتواصل مع العمال والتقبيلات خارج مصر والتعاون معهم. ويعمل مقرها في حضاحية حلوان جنوب القاهرة ولها فروع في عدة مراكز صناعية.

وقد حاولت دار الخدمات التقنية والعمالية لسنوات عديدة أن تسجل كمنظمة غير حكومية وفقاً لقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢، إلا أن وزارة التضامن الاجتماعي رفضت طلب تسجيلها لمعارضة الأجهزة الأمنية لذلك، وفي ربيع عام ٢٠٠٧ أمر اثنان من المحلفين بإغلاق مكتبين من المكاتب الإقليمية التابعة لدار الخدمات التقنية والعمالية، ورداً على ذلك بعث السيد جاي رايدر أمين عام الاتحاد الدولي للتقبيلات رسالة إلى الرئيس مبارك يطلب فيها رفع القيد المفروض على أنشطة دار الخدمات التقنية والعمالية^{١٤}. ورغم ذلك قامت قوات الأمن بإغلاق المقر الرئيسي للدار في ٢٥ ديسمبر / يبريل عام ٢٠١٧ بدعوى أن الدار مسجلة كشركة أهلية (وهي طريقة شائعة تحاول بها الوزارة لرفض تسجيل المنظمات غير الحكومية) ولكنها في حقيقة الأمر منظمة غير حكومية^{١٥}.

العطر، أحد منظمي الاحتجاج المخطط له في ١٥ نيسان/أبريل، إلى مرفق الشركة في الإسكندرية. وتم إغاءه هذا النقل التأديبي بعد قيام النقابات العمالية في أوروبا والولايات المتحدة وأستراليا برسالة خطابات تضامن معه.^{١٦}

- تم فصل السيد محسن الشاعر عضو اللجنة النقابية في شركة المنصورة - إسپانيا للملابس الجاهزة في طلحة وخمسة من زملائه، لمشاركتهم في إضراب طويل عام ٢٠٠٧. ثم تمت إعادة تعينهم، إلا أن الشاعر فصل من جديد في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٨ بعد أن تحصلت إلى الصحافة منها أن الشركة قد نكثت بالوعود التي قطعتها في العام السابق. (مزيد من التفاصيل حول هذا النضال انظر الفصل الثالث). وفي ١٥ حزيران/يونيو قام (٢٥٠) من زملائه باظهار تضامنهم معه بالاعتصام أمام بوابة المصيف.^{١٧}

- تم فصل السيد أحمد عبد الوهاب عضو اللجنة النقابية في شركة الفيوم لصناعة السكر والسيد سعيد شحاته بالشركة العربية بوليفارا للغزل والنسيج في الإسكندرية لقيامهما بتنظيم الإضرابات عام ٢٠٠٧.^{١٨}

- في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٨ أضم سبعة عمال مقصولين من كتان طنطا إلى عمال من غزل المحلة في اعتصام بمقر الاتحاد العام للنقابات عمال مصر احتجاجاً على الإجراءات التأديبية المتعددة ضد العمال في كل المصانع.^{١٩}

- في ١٥ شباط/فبراير عام ٢٠٠٩ تم اعتقال سائقي الشاحنات المصريين.^{٢٠}

- تم نقل العمال الأربع الذين قادوا الإضراب الناجح الذي استمر لمدة (١١) يوماً في شهر آذار/مارس من عام ٢٠٠٩ بشركة إندوراما شيبين للغزل والنسيج فعلاً تأديبياً إلى مكاتب الشركة في الإسكندرية. وفي ٥ أيار/مايو أصرت عمال إندوراما شيبين دعماً لزملائهم (انظر أدناه).^{٢١}

وقد أخير أحد الناشطين العماليين باحثاً في مركز التضامن أنه يعتقد أن استهداف دار الخدمات النقابية والعمالية بقمع يفوق ما تتعرض له غيرها من المنظمات غير الحكومية المعنية بالعمال يرجع إلى أن علاقتها الحسنة والاتحاد الدولي للنقابات العمال والاتحادات الأوروبية لنقابات العمال ومنظمة العمل الدولية قد عرضت الحكومة المصرية لإخراج دولي. ورغم تراجع الحكومة عن أشد إجراءاتها فطاعة، فقد استمرت في مضيقات دار الخدمات النقابية والعمالية بالاجوء، مثلاً إلى إعادة خرقة السيد كمال عمار أثناء توجهه لحضور اجتماع للاتحاد الدولي للنقابات العمال في بروكسل في تموّر/أبريل عام ٢٠٠٩، وحضور المؤتمر الوطني لاتحاد العمال الأمريكي - تجمع المؤسسات الصناعية في آيلوو/ستيبلر عام ٢٠٠٩.^{٢٢}

قمع النقابيين والقيادة العمالية المستقلين

لطالما مارست الحكومة المصرية الترهيب والقمع ضد عمال القطاع العام الذين يرزاوا كفادة للمطالية بحقوق العمال. كما امتنعت عن تنفيذ الأحكام القضائية التي أيدت حقوق العمال الذين تمت معاقبتهم ومضايقتهم أو تم تسريحهم من الخدمة دون وجه حق من قبل مدراء القطاع العام وأصحاب العمل في القطاع الخاص، كما حدث في حالة كتان طنطا المشار إليها أعلاه. وفيما يلي مزيد من الأمثلة على أعضاء اللجان النقابية والعمال ذوي التوجيهات المستقلة من تعرضوا لإجراءات قمعية أثناء موجة الاحتجاجات الأخيرة:

- في ١٥ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٧ خطط (١٠٠) عامل من عمال غزل المحلة للتوجه إلى مقر الاتحاد العام للنقابات عسى مصر في القاهرة للاحتجاج على عدم الأخذ باستقالاتهم التي قدموها من الاتحاد (انظر تراسة الحلقة أدناه). وكانت الشرطة بمصلدرة رخصة سوق الحفلة التي استأجروها ثم قطعوا بمنع العمال من ركوب القطار المتوجه إلى القاهرة.^{٢٣}
- في ٦ أيار/مايو عام ٢٠٠٧ أصدرت إدارة غزل المحلة، بالتعاون مع مباحث أمن الدولة، أمراً يقلل السيد محمد

استمرار القمع في غزل المحلة

دعت لجنة إضراب غزل المحلة إلى إضراب قومي في ٦ نيسان / إبريل عام ٢٠٠٨ (للتزامن مع انتخابات المحافظة المحلية التي تأخرت كثيراً) دعماً لمطالبها بزيادة الحد الأدنى للأجر الشهري ليصبح (١٢٠٠) جنيه مصرى (أى ما يعادل حوالي [٢١٨] دولار أمريكي). وفي ٦ نيسان / إبريل قامت قوات أمن الدولة باحتلال المصنع لمنع العمال من الإضراب. ورغم أن الإضراب لم يتم فقد تم اعتقال ثلاثة من الناشطين العماليين - وهم كريم البهيري وطارق أمين وكمال الغوبى - بتاريخ ٦ نيسان / إبريل وأحتجزتهم مباحث أمن الدولة لمدة (٥٤) يوماً^{١٢١}. ولدوا بعد ذلك لأهتم تعرضوا للتعذيب وهو أمر شائع بين جميع المعتقلين في مصر على اختلاف الأعراص^{١٢٢}.

ورغم قمع الإضراب، فقد انطلقت مظاهرات كان أغلب المشاركون فيها من النساء والأطفال احتجاجاً على ارتفاع أسعار الغذاء، وذلك في ٦ نيسان / إبريل في ميدان وسط المدينة مع خروج أنورية الصباخة من العمل. وقام الباطلوجية المحاربين من قوى أمن الدولة بتفريق الحشود بواجل من الحجارة لتفريقهم بينما قامت قوات الأمن المركزى التي ترددت الزيarsi بالطلاق عبوات الغاز المسيل للدموع واستعدت لضرب المتظاهرين بالهراوات^{١٢٣}. وبعد ذلك اليجوم قام بعض المتظاهرين بإحرق ياقطات مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي للانتخابات المحلية المققرة في ٨ نيسان / إبريل، ولم تكن تلك الانتخابات تملأ آلة تبرعية نظراً لاعتقال سبات من الأخوان المسلمين، بما فيهن العبد سان المرشحين المحتملين، قبل الاقتراع للقضاء على المعارضة الرئيسية للحكومة^{١٢٤}.

وقادت قوات الأمن على مدى يومين باعتقال (٣٣١) شخصاً وضرب المئات غيرهم وجرح تسعة أشخاص جروحاً خطيرة وإرادة الصبي أحمد على مبارك ذي الخمسة عشر ربيعاً قتيلاً بعيار ناري أصابه في رأسه بينما كان يقف في شرفة شقته، وفي أعقاب هذا الشغب الأمني، تم إتهام (٤٩)

شخصاً من سكان المحلة الكبرى بتهامة التأmer بالإضرار بالممتلكات وما إلى ذلك من تهم. وفي كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠١٨ قضت محكمة أمن الدولة - طوارئ (التي لا تخضع لحكمها للاستئناف) ببراءة (٢٢) منهم وحكمت عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين ثلاثة وخمسة سنوات، وتمت تبرئة (٢٧) آخرين^{١٢٥}.

وفي ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر و١٣ تشرين الثاني / نوفمبر وقف المئات من عمال غزل المحلة وفقة احتجاجية خارج المصانع احتجاجاً على عدم الوفاء بالوعود المقطوعة منذ إضراب كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠٠٦ والتغيير عن خطيئهم من الشخصية المحتملة للشركة. ورداً على ذلك قام العمال الموالون للإدارة في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر بضرب أهل سعيد، وهي من أنشط النساء في الحركة، والتحرش بها جنسياً مفترقاً معطفها وخطاء رأسها وتم تهديد زميلتها وداد نمرداش بالاغتصاب، كما تعرّضت السيد محمد العطّار للضرب^{١٢٦}.

ويعد أن اتهم الضحايا المدير التنفيذي للشركة بالتحرش على تلك الاعتداءات فلدت الإدارة بالانتقام منهم بقتل خمسة من العمال. كما تم إخضاع (١٨٠) عاملًا آخر للتحقيق الشاذ^{١٢٧}. وتم نقل العطّار كريم البهيري ووالد حبيب إلى مستودعات الشركة في الإسكندرية أو القاهرة، وتنتهي بذلك أصل سعيد وداد نمرداش من وظيفتيهما الائتلافين في مصنع العلايس الجاهزة إلى مراكز حبسنة الشركة لتحصلا على أجر يقل بنسبة (٣٠) في المائة عن الأجر الذي كانت تحصلان عليه كعاملات إنتاج، كما أن نقمتهما أدى إلى عزلهما عن زملائهما^{١٢٨}. وقد حكمت المحكمة في آذار / مارس عام ٢٠١٩ ببطلان التقليل والتخفيف في الأجر^{١٢٩}، ومن ذلك حين تحصل المراهقات على أجريهما كعاملات إنتاج إلا أنهما يقيمان معروقات عن زملائهما. وقامت الشركة باستئناف حكم المحكمة، ولم تنظر محكمة الاستئناف في القضية حتى شهر تشرين الأول / أكتوبر، كما لم تستعد المرأةان وظيفتيهما السابقتين.

تأثير الخصخصة على حقوق العمال

المضي في أجندات التحريرية الجديدة

رغم توقيع مصر على اتفاقيات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية مع صندوق النقد الدولي وبنك الدولي عام ١٩٩١، فقد سارت الأجندة الاقتصادية للتحريرية الجديدة بخطى متقدمة لما يزيد عن عقد من الزمان، أما اليوم فإنها تتقدم بسرعة، وحين تولى الدكتور أحمد نظيف منصبه كرئيس للوزراء في سبوز / يونيو عام ٢٠١٤ عهد بحقيقة الاقتصاد إلى حملة الدكتوراه الذين تلقوا تعليمهم في الغرب أو رجال الأعمال المقربين من السيد جمال مبارك نجل الرئيس حتى مبارك^{٣٣}. وقد فيه ذلك على نطاق واسع كتضريح عن الخلافة المرجحة للأبن في الرئاسة والتزام بتنفيذ السياسات التحريرية الجديدة بمعنوية متقدمة.

وقد قالت حكومة رجال الأعمال إنها طبقت علىهام بترحيل عملية بيع مؤسسات القطاع العام التي بدأت في منتصف التسعينيات من القرن الماضي. فتم بيع (١٧) شركة خلال السنة المالية الأولى للحكومة^{٣٤}. وعرضت الشركات الممتهورة ذات

التاريخ العريق - كالشريقة للتبغ والمصرية للأسمدة وسلسلة متاجر عمر أفندي وبنك القاهرة وبنك الإسكندرية - في المزاد أو تم الإعداد لخصخصتها. وبلغت عائدات الحكومة من الخصخصة في السنة المالية (٢٠٠٦-٢٠٠٧) (٣٥) مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها (٣٦) مليار دولار أمريكي عن عائدات عقد كامل من الزمن قبل تولي رئيس الوزراء نظيف لمنصبه^{٣٧}.

وقد منع القانون رقم (٢٠٣) لعام ١٩٩١، الذي نفذ اتفاقيات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية، التسريح الجماعي بعد خصخصة الشركات، إلا أن الخصخصة كانت تعني في العادة تخفيض عدد الوظائف بشكل أو بأخر. وفي تسعينيات القرن الماضي

شجعت الحكومة العمل على التقاعد المبكر فتقاعد عشرات الآلاف منهم. ومن بين الأساليب وراء توقيف الحكومة عن تقديم الوظائف الدائمة بشكل منتظم في المؤسسات الصناعية للقطاع العام أن ذلك يجعل تسريح العمال أمراً في غاية الصعوبة، وبذلاً من ذلك يحصل معظم المستخدمين الجديد، وفقاً لما يسمح به قانون العمل الموحد لسنة ٢٠٠٣، على عقود محددة المدة مما يعني أنهم غير مؤهلين لخوضية التقنيات ويمكن فصلهم دون سبب عذر انتهاء عقودهم، وغالباً ما يحاول مدراء شركات القطاع العام المعروفة للخصوصية جعل شركاتهم أكثر جاذبية بتحقيقن القوة العمالة فيها قبل البيع كما حدث في كتان طنطا وشركة مصر للغاز والتسبيح (اسكو) وشركة إنوراما شبين للغاز والتسبيح والعديد من الشركات الأخرى.

وقد بيّنت دراسة مرجعية لست عشرة شركة ثبتت خصخصتها منذ عام ١٩٩٥ إن شركتين منها فقط - وهما الأهرام للمشروعات التي ثبتت خصخصتها عام ١٩٩٧ وقد حقق سن ستيني الذي ثبتت خصخصته عام



ورشة للمعادن بمنطقة الجمالية بالقاهرة

و رغم أن عمال الشركة المصرية للغزل والنسيج لم يوقفوا عملية الخصخصة إلا أنهم حصلوا على عقوبة قضائية تفيد قانون العمل المؤرخ و مبلغ (١٠٠٠٠) جنيه مصرى (أي ما يعادل حوالي [١٧٧٠] دولار أمريكي) لكل عامل بدلاً من جرمة التقادع البكير ودفع الأجرور المتأخرة عن ثلاثة أشهر. وقد رسم هذا الإضراب الطريق لعديد من الإضرابات التي تلتنه في القطاع العام، و رغم أن عمال (إسکرو) لم يوقفوا خخصصة شركتهم فقد قلما باضراب و احتجاجاً منظمين. ولم يتعرضوا للقمع بعنف وحققوا مكاسب اقتصادية تفوق ما حققه العمال المصريون الآخرون في التعبارات و التسعيرات من القرن الماضي، وتوجة لذلك وصلت إلى العمال المصريين رسالة مفادها أن العمل الجماعي يمكن أن يحقق مكاسب حقيقة.

المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية المؤهلة مناخ صعب بالنسبة للنفايات

قامت مصر ببناء مناطق اقتصادية خاصة قرب الإسكندرية وبور سعيد والمنطقة المحيطة بالقاهرة، كما أوجدت مناطق صناعية مؤهلة في القاهرة وجينها والإسكندرية وقناة السويس ودلتا النيل ومؤخراً في بنى سويف في الجنوب^{٦٥}. وتهدد هذه المناطق إلى جذب أصحاب المشاريع المحليين والأجانب لزيادة القدرة التصديرية الذاتية عن انخفاقات التجارة التفصيلية التي أفرجتها مصر منذ بدأ التقدم في البرنامج التحرير إلى الجديد. وتشمل هذه الاتفاقيات منطقة التجارة العربية الحرة عام ١٩٩٧ والسوق المفتوحة لشرق وجنوب إفريقيا عام ١٩٩٨ واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠١ واتفاقية أغادير وهي اتفاقية للتجارة الحرة (FTA) بين مصر والازرق والمغرب وتونس عام ٢٠١٢ واتفاقية التجارة الحرة المصرية التركية عام ٢٠٠٥. وكان الهدف من اتفاقية التجارة والاستثمار بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٩ أن تكون الخطوة الأولى نحو بدء المحادثات بين البلدين لإنشاء اتفاقية للتجارة الحرة شبيهة بالاتفاقيات الحالية مع المغرب والازرق والبرتغال.

١٩٩٨ - قامتا بزيادة عدد موظفيهما رغم حصولهما على استثمار رأسمالي كبير جديد^{٦٦}. أما الحالة التي تمثل نموذجاً متطرفاً للنمط الأكثر شيوعاً فهي حالة شركة آستنت أسيوط حيث كُم تخفيف نسخة العملة فيها بعد خصخصتها عام ١٩٩٠ من (٣٧٧٤) إلى (٨٦٥) عاملاً.

دراسة حالة: عمال الشركة المصرية للغزل والنسيج (إسکرو) يقاومون خخصصة مكان عملهم

لقد شُيّب الخوف من فقدان الوظائف في المؤسسات التي تم خصخصتها في إضراب استمر أربعة أشهر من شباط/ فبراير إلى إيار/ مايو عام ٢٠٠٥ في الشركة المصرية للغزل والنسيج (إسکرو) في قليوب شمال القاهرة^{٦٧}، وبحلول عام ٢٠١٥ كم تخفيف عدد العمال في مصانع النسيج الستة بشركة إسکرو من أكثر من (١٠٠٠) إلى (٣٥٠٠) عاملاً من خلال مزدوج من الاستبعاد والتقادع البكير وإيقاف التعينات لمدة طويلة بعد إضراب كبير علم عام ١٩٨٦. وهن علم عمال مصنع قليوب للغزل البالغ عددهم (٤٠٠) عاملاً يأمر ببيعه الوسيك لمستثمر مصرى بدأوا حملة لإنقاذ خخصصة مكان عملهم، فإذا تعذر ذلك فإنهم يسعون فيهم بريدون ضمان وظائفهم؛ وإذا تعذر ذلك فإنهم يسعون للحصول على حزم مناسبة للتقاعد البكير.

وقد بدأت خخصصة الشركة المصرية للغزل والنسيج (إسکرو) في قليوب بعد تنصيب حكومة البديع نظيف بوقت قصير وكانت جزءاً من إستراتيجيتها لخصخصة قطاع الغزل في مصانع النسيج تحسين نوعية الخيوط المستخدمة فيه، وقد كان العمل يدركون تماماً أنهم يواجهون إعادة توجيه للاقتصاد المصري بعد برنامج التصحير الاقتصادي ولويكلي عام ١٩٩١، وكلوا يعتقدون أنهم والجمهور ولوسع، وليس المديرين التابعين للدولة، هم المسئولون الحقيقيون للمؤسسة. وقد شناعل السيد جمال شعبان العامل الماهر ذي الأقدمية التي تتبع (٢٣) عاماً فائلاً: يأتي حق تم البيع [لهذا المصنع] لا ... لقد وافق على البيع [امحسن عبد الوهاب] الجيلاني [البرتبى التقى بي للشركة القابضة للقطن والنسيج التي تملك جميع شركات النسيج في القطاع العام]. فهل كانت الشركة ملكه لم يملأ أشبع؟.

يصبح في الإمكان فصلهم إذا ما انضموا إلى نقابة أو انخرطوا في أنشطة لا ترضي عنها إدارة^{١٢٣}.

وفي المنطقة الاقتصادية الخاصة المسماة «مدينة المستقبل» قرب الإسماعيلية جرت العادة على أن يطلب من العمال توقيع استقالة غير موزحة، وقد أكدت عاملة في مصنع بذرا أنها أجبرت على التوقيع على كتاب استقالة عند تعيينها وأن الكثيرين من زملائها أجروا على التوقيع على كتب معاشرة، أما العمال الذين محتى على تعيينهم وضع ستر على شرفة دبي المسلمين فلم يضطروا إلى التوقيع على خطابات استقالة، إلا أن هذا هو العرف المنبع مع المستخدمين الجدد^{١٢٤}.

وفي المنطقة الصناعية المؤهلة (QIZ) في المحطة الكبري قام العمال في شركة أبو النباع للنسيج بالإصرار في توزيع/ بوليسرو عام ٢٠١٩ عطاليين بدفع الأجر المتأخر ومحتجين على الإغلاق المؤقت للمصنوع لمدة (٤٥) يوماً، وأفاد أحد العمال المطربيين الذي يبلغ من العمر (٢٣) سنة ويشتري علاه حميد لصحيفة المصري اليوم اليومية بأنه يعمل منذ (١٠) سنوات دون عدد بأجر يومي مداره (١١) جنيه مصرية (أي ما يعادل حوالي دولاً ررين أمريكيين)، كما شكا من أنه أحضر على التوقيع على خطاب استقالة غير موزحة قبل تعيينه، وعلى السيد حمدي حسين مدير مركز أفاق إشتراكية، وهو منظمة غير حكومية معنية بحقوق العمال، على ذلك قائلًا: «هذه الممارسة منتشرة في شركات القطاع الخاص^{١٢٥}».

كما رفع الاتحاد الدولي للنقابات وجود عدة حالات من التمييز العادل للنقابات بما في ذلك فصل النقابيين أو التوبيخ بفصلهم من مشاريع مختلفة^{١٢٦}. وفي عام ٢٠٠٨ أشارت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات إلى أن الحكومة المصرية لم تجب بعد عن تحقيقاتها في هذه المسألة^{١٢٧}.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ أيرمت مصر اتفاقية تجارية مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تتشكل منطقة صناعية مؤهلة، وتتمتع السلع المصنعة في المنطقة الصناعية المؤهلة بحصة واسعة من الرسوم في الأسواق الأمريكية إذا كان ما نسبته (٣٥) في المائة من قيمتها^{١٢٨}.

وكانت قد تم إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة بموجب القانون رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٤^{١٢٩}. وبإضافة إلى الأمثلات في الضرائب والرسوم والصعوبات بعد دخول الحكومة في تسيير المنتجات أو تأمين المشاريع، فإن قانون المناطق الاقتصادية الخاصة يسمح للشركات بإنهاء عقود موظفيها بسهولة أكبر مما تتعادي ذي منافع أقل، وتوضح هذه الأحكام أسلوب تشجيع الاستثمار الرأسمالي الخاص على حساب الوظائف الأولى لآمنة للعمل، وقد شكلت هذه الأحكام نموذج إصقاء الصيغة القانونية على العقوبة محدثة المدة في الاقتصاد كلها بمقتضى قانون العمل الموحد لعام ٢٠١٦^{١٣٠}.

وفي توزيع/ بوليسرو عام ٢٠٠٧ صدر مرسوم أنشأ جيلاً جديداً من المناطق الصناعية^{١٣١}. فأصبح من حق مستثمري القطاع الخاص أن ينشئوا المناطق الصناعية التي تديرها هيئاتهم التنظيمية التي تحض المطورين الرئيسين المنطقة ومسؤولين حكوميين، وأن يطوروا تلك المناطق ويرجوا لها وزيروها، وهذا (١٠) من تلك المناطق منها برج العرب قرب الإسكندرية ومدن العشر من رمضان والسداد و«أكتوبر» الجديدة بالقاهرة، إن مستوى التنظيم النقابي في المناطق الاقتصادية الخاصة مثمن جداً، ففي عام ٢٠٠٤ بلغ عدد العاملين في (١٢٠٠) مشروع في مدينة العاشر من رمضان (١٠٠٠٠) عامل ولم ينشأ فيها سوى (٤) لجنة نقابية (كانَ [١] منها موجودة قبل انتقال المشاريع من القاهرة، كما لو قفت ثلاثة منها عن العمل فيما بعد)^{١٣٢}. ومن بين (١٠٠٠) مشروع في مدينة ٦ أكتوبر لا توجد لجان نقابية إلا في ستة منها^{١٣٣}. كما لا يوجد لجان نقابية سوى في مشروعين اثنين من أصل (٢٠٠) مشروع في مدينة السادس يعدل فيها ما يقرب من (١٧٠٠) عامل^{١٣٤}.

وقد اتفق الاتحاد الدولي للنقابات للتصويتات المعادلة للنواب في المنطقة الاقتصادية الخاصة عدة مرات، ومن الممارسات الشائعة التي تجدها إليها الإدارة الضغط على الأعضاء للخروج من النقابة، وقد ثقى الاتحاد الدولي تقارير من عمال في المنطقة الاقتصادية الخاصة (SEZ) في مدينة العاشر من رمضان تفيد بأنهم قد أجروا على توقيع خطابات استقالة عند بدء عملهم كـ

إن الفيabilit و العمل اعتملاً أن ينجزروا إلى محاولات أصحاب العمل للابسراع في توقيف العمل باعتباره ضرباً من الاستغلال، وقد قاموا بذلك مقاومة شرسة في صناعة التسريح وغيرها من الصناعات في الأردنة والبلدان والثقافات المختلفة (فهو ما يسميه حمل التسريح الأمريكيون زيادة العجم)^{١٢٨}.

وقد داعت النقابة العامة للعاملين بالغزل والنسيج لرجلة النقابة القاعدية بموافقتها على إضراب تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠٠٣ ضد انتهك ميثاق الشرف والأخلاقيات وشروط قانون العمل المؤرخ للإضراب القتوني، وذلك صحيح من الناحية الفنية؛ فإلإضراب لم يفي بالشروط القانونية، ونتيجة لذلك قدم الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بحل الرجلة النقابية القاعدية قبل نهاية العام^{١٢٩}. وقد تعلم العمال الآخرون في المحلة الكبوري للدرس؛ إذ لا توجد اليوم آلية لجلن نقابة في أي من شركات التسريح التابعة لقطاع الخاص هناك^{١٣٠}.

كارثة في إحدى المناطق الصناعية المؤهلة: حالة شركة إندوراما شيبين للغزل والنسيج
لقد ظهرت الآثار السلبية للشخصية على حقوق العمال بشكل حاد في شركة مصر



أعمال الحياكة في مصنع يقوم بتصنيع وتصدير البذل الرجالى بمدينة العاشر من رمضان، ٢٢ شباط/ فبراير، ٢٠١٦، ويقع هذا المصنع في منطقة مؤهلة صناعية (العوizer).

التقديرية مضافة في المنطقة الصناعية المؤهلة (١١٧) في المائة من هذه القيمة المضافة تكون من مدخلات إسرائيلية (تم تحفيضها إلى [١٠٥] في المائة في شهر تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٧)، ورداً على المعارضة القومية لهذه الاتفاقية دعت الحكومة أنها ضرورية للحفاظ على ما يصل إلى (١٥٠٠٠) وظيفة في قطاع التسريح كانت متقد في نهاية عام ٤٠٠٠ بالنتهاء الفعلية للأيف المتعددة وهي لاتفاقية متعددة الأطراف حلت حصصاً سخية لتحول المنتوجات المصرية إلى الأسواق الأمريكية دون رسوم^{١٣١}.

دراسة حالة: تقويض حقوق العمال في المنطقة الاقتصادية الخاصة في المحلة الكبرى

تم الانتهاك من حقوق العمال في شركة سامولي لصناعة التسريح وهي شركة كبيرة من شركات القطاع الخاص في المحلة الكبرى، بعد توسعها بحيث أصبحت تستخدم (٣٥٠٠) عامل واصبحت جزءاً من منطقة اقتصادية خاصة، وتوضح هذه الحالة تعاون مؤسسات الدولة والاتحاد العام لنقابات عمال مصر لتقويض حقوق العمال في التعليم التقاني والمفوضة الجماعية وإلغاء الإجراءات التقنية الفعالة لكفالة تغير الاستثمارات الخاصة^{١٣٢}.

وفي نهاية عام ٢٠٠٢ وبعد إقرار قانون المناطق الاقتصادية الخاصة، وفع عدد كاف من العمال على عريضة لتشكيل نقابة لهم، وفي خطوة غير عادية سارت النقابة العامة للعاملين بالغزل والنسيج إلى قبول العريضة وتم إنشاء لجنة نقابية قاعدية.

وفي تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠٠٣ تم فصل أحد العمال لرفضه العمل على الآلة بأجر لا يزيد عن الأجر المنفوع عن الآلة الواحدة سوى بمقدار الثلث، وعلى إثر هذا الاستغلال قالت اللجنة النقابية بإعلان إضراب استمر لمدة يومين، ورغم أن صاحب العمل لم يخرق القانون المصري بشكل ملائم إلا

يأجر شهري مقداره (٣٥٠) جنيه مصرى (أى ما يعادل حوالى [١٢,٥٠] دولار أمريكي) أن أتفع تكاليف الرعاية الصحية؟ كيف يمكنني أن أعيش وأتفع ثمن الدواء؟ نفذ حتى على عطس قرى المصنع سنتان ولكن هذا حل مؤقت، وسوف ترك العمل فور العثور على فرصة أفضل. فالعمال الآخرين يتمتعون بحقوق لا تستحق نحن بها كالسكنات والحرافر. أما أنا فلا أملك سوى راتبى [الأساسى] لأنعيش عليه. مع آنذا تزدي العمل نفسه، وتشتت بالغير التذر. لقد أوجحت الإداره الجديدة هذا النظام المتفاوت^[١٤].

ولم يعارض عمال غزل شبين شراء إندوراما للشركة، ولكنهم لم يحصلوا على مكافآت الانتاج قبل الإعلان عن بيع الشركة، ونظراً لعدم تقديم إندوراما استثنى التزامات شركة القطاع الحكومي، فقد لدوا إضراباً لمدة أسبوع في مطلع شباط/فبراير عام ٢٠٠٧ ليضمنوادفع مكافآتهم المتأخرة، كما طالبوا بمحصلة في الأرباح تعادل أجر (٤٥) يوماً لجميع العمال الصناعيين في القطاع الحكومي (وهو ما دفع عمال غزل المحلة في إضرابهم في خالون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٦) تدفع قبل انتهاء إندوراما على موسitemهم في ١٥ شباط/فبراير عام ٢٠٠٧. وقد حصل العمال على مطالبهم غير أنهم لم يتسلموا الوثائق التي تؤكد لهم سمعتكون ما سببته^[١٥] في إتماله من الشركة حسب ما ينص عليه عقد البيع؛ على الفور.

وكانت غزل شبين قبل بيعها تحقق خسائر، وتدعى الإداره الجديدة أنها استمررت (٦٨) مليون جنيه مصرى (أى ما يعادل [١٢,١١] مليون دولار أمريكي). وتم إغلاق مصنع من المصانع السابقة، وفي عام ٢٠٠٨ تم إنشاء مصنع جديداً، إلا أن الحالات التي تقل العمال من العمل وإليه لم تكن ضمن حزمة الاستثمار الجديدة، كما لم تتح الإداره الإجراءات اللازمة لجعل المصانع يحقق المعايير الفائمة الخاصة بالسلامة الصناعية.

ولزم عقد الشراء إندوراما بالمحافظة على شروط التعدين والأجر وحوافر الانتاج التي كان العمال يتمتعون بها قبل الخصخصة^[١٦]. إلا أن الشركة أرسست خططاً في شباط/فبراير عام ٢٠٠٩

لتغزل والنسيج في شبين الكوم (غزل شبين) وهي شركة تمت خصخصتها مؤخراً وتقع في منطقة صناعية مؤهلة^[١٧]، وقد أنشئت غزل شبين كفرقة من شركات القطاع العام سنة ١٩٥٩ وبطخ عدد العاملين فيها في ذروة تفطاطها (١١٠٠) عامل في سبعينيات القرن الماضي، ومذكى ذلك حين أخذ عدد العاملين فيها بالتقاضي باكتشافه. وبعد قرار الحكومة بخصخصة الشركة خفضت برامج التقاعد المبكر المقررة العاملة فيها، ووفقاً للإشارة فقد حصل (١٦٤٢) عامل على حرم التقاعد المبكر براند تفاصي حكومي.

وفي ١٣٢٠٠٦/١٣٢٠٠٧ أكتوبر عام ٢٠٠٦ وافقت وزارة الاستثمار المصرية وشركة التنمية القابضة على بيع ما يسمى (٧٠) في المائة من أسهم الشركة لمجموعة إندوراما وهي مجموعة متعددة الجنسيات مقرها في إندونيسيا ولها عدة مشاريع أخرى في مصر. وتنقص إندوراما في الخيوط المغزولة والآلات النسيج الصناعي، ويتضمن تضليلها إلى أكثر من (٩٠) بلداً من خلال ماركات مثل إسپريت (Esprit) وثابك (Nike) وليم آند إس (M&S) وسانت أوليفر (S. Oliver) وليروس (The Gap) وجوكى (Leertos) وأبيكتس (Spiritex) وأديداس (Adidas).

ويعمل لدى شركة إندوراما شبين للتغزل والنسيج، كما أصبحت تعرف اليوم، (٤٤٠) عامل، وحين التفتت إندوراما حصة الأغلبية في الشركة وعثت بـلا يقدر بأى من العمال السافين وظائفهم نتيجة لخصوصية^[١٨]، إلا أن الإدارة الجديدة ضفت على (٤٩) عامل لقبول حرم التقاعد المبكر التي تقل عماسيق أن عرضته عليهم الحكومة قبل بيع الشركة^[١٩]. ويعمل في الشركة اليوم (٣٤٠١) عامل بعقود دائمة و(٨٠٠) بعقود مؤقتة (محددة المدة) لمدة تتراوح من يوم واحد (ويعمل حسن هذه الفئة ما يقرب من [١٠٠] عامل وهو لا يتمتعون بذلك بأى أمن وظيفي) إلى ستة أشهر.

وقد شرح أحد العمال "المؤقت" شروط تعينه قائلاً: إذا هرست قليس الذي تأمين صحي لتعطيبة النقفات، وكيف يمكنني

اضراب عمال متاجر عمر أفندي



بدأ عمال متاجر عمر أفندي، أكبر سلسلة متاجر في مصر، إضراباً لمدة ثلاثة أيام في شهر نيسان/أبريل عام ٢٠٠٩ ثم في ٥ ليلار/مايو عام ٢٠٠٩. وكانت شركة بيع الملابس السعودية أولى المتعددة للتجارة قد اشترت في عام ٢٠٠٧ حصة تبلغ (٩٠) في المائة من الشركة التي كانت سابقاً مملوكة للقطاع العام. وقد ادعى المضربون أن المالكين الجدد قد خرقو التزاماً تعاقدياً وهو أن الفوترة العاملة لن تخفض بما يزيد عن (١٠٠) عامل وأن الموظفين الجدد قد عينوا بأجور أعلى من أجور الموظفين القائمين الأكثر تأهلاً والذين يؤدون العمل نفسه.

المصدر: سارة كلر، أخبار مصر اليومية، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٦ ليلار/مايو ٢٠٠٩.

فيها النقابة والإدارة والوزارات، حصل العمال على مكافآتهم، إلا أن أربعة من قادة الإضراب نفوا في ليلار/مايو تقلاً ثديبياً إلى مخزن لإندوراما في الإسكندرية. وأكَّت المدير الإداري لإندوراما السيد عبد العبد الخالق أن الفقد كان يعود تدريبياً قائلًا: لقد أخبرنا العذر في الإسكندرية بحاجته إلى موظفين فارسلنا هؤلاء الأربعين، ولما أرسلناهم هم تحديداً لأنهم مخطئون ومتورطون مشاكل، وحين سُئل السيد عبد الخالق عما إذا كان العمال يمكنون الحق في الإضراب أجب قائلًا:

طبعاً لا، فلا يمكنهم الإضراب هكذا دون مبرر، فهذا لا فنوات إدارية لحل المشاكل، ولا يمكنك أن تعطل مصانعاً يضم (٣٠٠٠) عامل من أجل أربعة أشخاص معروقون بتأثيراتهم للمشاكل ويقولون كل شيء رأساً على عقب بالمشاكل التي يتذرونها^{١٤٣}.

لعل فيه أنه نظراً للأزمة الاقتصادية العالمية فإنها لن تدفع للعمال مكافآتهم السنوية التي تعادل أجر (٢٢٨) يوماً^{١٤٤} وقد تسبَّب ذلك في انتظام استمر لمدة (١١) يوماً اعتباراً من ٥ آذار/مارس، كما شعر العمال المصريون بالغضب لتفويت الموظفين الإداريين الأجانب في الشركة أحورهم بالدولار وتوفير السكن المجاني لهم وعملهم في مكتب مكتبة وإيصالهم إلى العمل بالسيارات، في حين كانت الحالات التي تقل العمال المصريين والتي يبلغ عددها (٣٠) حافلة في حالة سيئة.

وقد بدأت اللجنة النقابية في الشركة بالإضراب بعد عم من النقابة العامة لعمال الغزل، والسيج التابعة لاتحاد العام للنقابات عمال مصر، وقد دعت وزيرة القوى العاملة والهجرة بتفصيلاً إندوراما إلى أن تدفع للعمال المكافآت المستحقة لهم تعاقدياً^{١٤٥}. وزعم هذا الدعم الرسمي فلم يتعذر توقف العمل فاتورنياً ولم تستخدم النقابة مصطلح "إضراب". وبعد مفاوضات شاركت

إدارة إندوراما تحمل عمالها مسؤولية الخسائر العالية

تعليقات عبد الخالق مدير إندوراما:

كانت [شبين الكوم] في الماضي مشهورة في جميع أنحاء العالم، وكان لا بد من بثثريتها وهي تحقق الخسائر أن يحولها إلى شركة مربحة بفضل هذه الشهارة، لماذا؟ بسبب الجودة، فلديها أفضل الخيوط في العالم، ومنذ حصولنا عليها أصبحت هي الأسوأ؟ لماذا؟ لأن العمال لا يريدون العمل ... لم لا يعملون كما كانوا يعملون حين كانت الحكومة تحمل سوطاً - فإذا فعل العامل أي شيء كانت الشرطة تستدعى لتأخذه.

ويعلاني القطاع الخاص حالياً من الفوضى. لقد أرسلنا الخيوط إلى إسبانيا وتمت إعادتها تظراً لرداة توقيتها. ومن الذي قام بصنع هذه الخيوط التي تباع بربع الثمن الذي يتبعني أن تباع به؟ ليسوا هم العمال؟ وإذا كانت النوعية رديئة فلم لا يجعل العمال شيئاً جيال ذلك؟

ما زال العمال يعتقدون منذ خصخصة الشركة أنهم يعملون لدى القطاع الحكومي؛ وليس على المستثمرين سوى كلمة 'هات...' لقد ضاعفوا الأجور ورفعنا بدل الوجبات إلى ثلاثة أمثاله. لما يزالون غير راضين؟ بسبب ثقافتهم، فالحرارة دون ثقافة تؤدي إلى الباطحة!

المحضر: سارة كفر، « نقاش عمال إندوراما لتفريحهم درساً وفقاً للمدير »، أخبار مصر اليومية، ٧ يناير / ماير ٢٠١٩ .

وقد ألغت التجدة التقليدية بالشركة أحد الباحثين في مركز التخصص أن التدهور في العلاقات العمالية وظروف العمل في إندوراما شبين كان أحد العوامل التي دعت ما يقرب من (١٠٠) من العمال الدائمين إلى الاستقالة من وظائفهم في جزيران/يونيو عام ٢٠١٩، كما كان أولئك العمال يشعرون بالقلق حيال التريع المقترن الذي سيؤدي إلى تخفيض المعادلات الشهرية للمنتقددين. ولذا فقد قيلوا رابط القاعدة العنكبوت بموجب الأنظمة الحالية، إلا أن بعض الذين «قاهموا» ما زالوا يعملون لدى إندوراما شبين كعمال مؤامرة.

وتحت تفسير سبب استمرار إندوراما في تحقيق الخسائر انطلق السيد عبد الخالق في خطبة لإذاعة متهمًا عمال الشركة بالجشع والكليل والباطحة (انظر المربع أدناه)، وقد ناقشت شيفاله المبالغ فيها ادعاءات الشركة على موقعها الإلكتروني بأن المصانع يمتلك بيئة تحية ممتازة وتقلقة عمل جيدة ومعايير جودة مقبولة دولياً^{١١٦}. وقد تذهب موافق الإدارة المحلية بعيداً في تفسير سبب تعرض إندوراما شبين للأضرار الكبير (١٠٠) توقف فصیر عن العمل وغيرها من الاحتجاجات منذ خصخصتها، كما أن تعليقاته كشفت عن إراداته للعمل المصريين وبسياسات إندوراما العمالية الرجعية.

Banana (The Gap) وبانانا ريبليك (Hugo Boss) وهي هوغو بوس (Republic) وماش للملابس (M*A*S*H Clothing) وأولد نيفي (Old Navy).

وليس في شركة السويس للملابس تقابة ولا ترحب بالإدارة في وجودها، فهي تعتقد أن اهتمامها الأبوبي برفاهية العمال يكفي لضمان حقوقهم.^{١٢٦}

إلا أن العمال لا يمكنهم الاعتماد حتى على الإدارة ذات أطيب النوايا لحماية حقوقهم، ولا يديرون عن الحق في التنظيم النقابي والمفاضلة الجماعية مع أصحاب العمل، ولم تسع التقابة العامة لعمال الغزل والنسيج إلى تنظيم عمال شركة السويس للملابس على الإطلاق.

ومظالم العاملين في الشركات الصغيرة في نفس المنطقة الصناعية المؤهلة لشركة السويس

للملابس شبيهة بمظالم العمال في غيرها من مؤسسات القطاع الخاص. فعمال شركة كزرين للملابس، على سبيل المثال، يشكون من نقص معدات الصحة والسلامة وعلم وجود مراوح في غرفة الغزل للحد من العبار، كما أفادوا بأنهم غالباً ما يجرون على العمل الإضافي.^{١٢٧}

وخلص مسؤولون في السفارة الأمريكية في القاهرة قاموا بزيارة للمصنع في المناطق الصناعية المؤهلة آخر عام ٢٠٠٨ إلى أن قواقلين العمل الوطنية المصرية لا تتطلب معايير يتفق بها أصحاب المصانع، فإذا كانوا يتتجرون لمؤسسات ذلك وعي اجتماعي تفرض معايير العمل معاملة جيدة مثل ليفي شراوس وشركاه فإنهم يحافظون على مستوى جيد من العلاقات التجارية، إلا أن لهم يفعلون ما يحلو لهم.^{١٢٨} وهذا النطاق شائع في القطاع الخاص، ووفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية لبيانات الشركات الكبرى في القطاع الخاص، لا تلتزم الشركات عموماً بالمعايير التي تفرضها الحكومة.^{١٢٩}



العاملون بمحلات عمر أفندي يتظاهرون أمام الفرع الرئيسي بالقاهرة، ٩ مايو ٢٠١٩.

المناطق الصناعية المؤهلة، مما كانت النتائج

تتراوح ظروف العمل في المناطق الصناعية المؤهلة من بين الأسوأ في مصر، ممثلة بمندوراما شبين، إلى الأفضل. فشركة السويس للملابس في المنطقة الصناعية المؤهلة في منبة العاشر من رمضان تقدم أجوراً وظروف عمل أفضل من المتوسط في مشاريع القطاعين الخاص والعام.^{١٣٠} فمودج عملياً يستخدم مزيجاً من أساليب الإدارة، وتعيين العمال غير المدرسين (لأسباب الفتيات) وتزويدهم للعمل وفق معايير الشركة، وأساليب الإنتاج المتقدمة تقنياً والدعم الحكومي والصلات السياسية عالية المستوى التي توفر الحماية عند الضرورة، كل هذه العوامل ساعدت لشركة السويس للملابس بالحصول على حصة كبيرة من السوق - تبلغ (١٤) في المائة من جميع صادرات مصر من الملابس، ومن علاماتها جي سي بي بيللي (JC Penney) وماسبيرو (Macy's) وجاي

الخلاصة

لقد كانت نسبة كبيرة جداً من الإضرابات والاحتجاجات التي جرت منذ عام ٢٠٠٤ ناتجة عن الخوف من أن تؤدي خصخصة شركات القطاع العام إلى إفلاس جماعية أو فقدان المنافع الاجتماعية التي يحصل عليها العمال بصفتهم موظفين في القطاع العام، ورغم أن القانون يفرض على أصحاب العمل في القطاع الخاص أن يوفروا نفس المنافع الاجتماعية والتأمين الصحي مثل شركات القطاع العام « لا تفعل ذلك سوى لفضل الشركات إداري، أما الشركات الأخرى فتهارب من القانون برسوة المقتضى والإبلاغ للسوق الجنائية الذي يتطلب معايير تحقيقات وثائق أقل مما تطلبها سوق التصدير ».١٢٢

وتبين الشركات التي ثبتت خصوصيتها حديثاً والشركات في المتسلق الاقتصادية الخاصة والمتسلق الصناعية المؤهلة التي تمت دراستها في هذا الفصل أن لدى المدافعين عن العمل وحقوق الإنسان مخالفة مبررة وجدية حول حقوقHuman في التنظيم النقابي والساواحة الجماعية في القطاع الخاص المصري الثالثي، وسما يزيد من هذه المخالفات أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ليس معاد

الحواشى السقلية

١. من بين المصادر الكثيرة التي تؤيد هذه الادعاءات، انظر إلى قاسم، السياسة المصرية: «بنanies الحكم السلطوني» (بولدر وشركاه: لين ريلز، ٢٠٠٤) وبخولا برات، الديمقراطية والسلطوية في العالم العربي (بولدر وشركاه: لين ريلز للنشر، ٢٠٠٧) ومقالات عن مصر في تقرير الشرق الأوسط على الانترنت، <http://www.merip.org/>، وأنظر كذلك التقرير المشترك لتحالف منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المصرية حول المراجحة العالمية الدورية لمصر [أي تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان شبه الحكومي] أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وقد أقررت هذا التقرير (٦٦) منظمة مصرية معاشرة غير حكومية بحقوق الإنسان تشكل منتدى منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المستقلة، وقد وجدت أنه تنظر الحالة الطوارئ المعهود بها منذ عام ١٩٨١ فقط لازداج حكم القانون والمؤسسات القانونية للدولة، وانتهت الضمانات الدستورية للحقوق والحريات العامة، وبخطورتها تقدّم المواطنين في الدولة وفي قيامتهم الشخصية». وبالإضافة إلى ذلك «التراجع» المستمر في حقوق الإنسان، هو نتيجة لعدم استعداد الحكومة للتخلي عن بعض الأساليب واحترام حقوق الإنسان...، ورغم بعض الإنجازات...، ما تزال الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان ونتائج الإفلات من العقاب مستمرة.
٢. موجزاً الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، «المجتمع على الفضاء المؤدين بالإصلاح»، ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٦ <http://www.fidh.org/Crackdown-on-pro-refprm-judges>

٣. ماري دوبوك، مقابلة، القاهرة، ١٣ آذار / مارس ٢٠٠٩.
٤. بيت الحرية، تهديد الحرية التأليبية - مصر، ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨، قائمة مصادر المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين <http://www.unhcr.org/refworld/docid/492a751728.html> UNHCR Refworld
٥. على سبيل المثال، منظمة مرافق حقوق الإنسان، مصر : الشرطة تعتدي على المتظاهرين والصحفيين، ١١ آذار / مارس ٢٠٠٦ ، <http://www.unhcr.org/en/news/2006/05/11/Egypt-police-assault-demonstrators-journalists>
٦. الاتحاد الدولي لنقابات العمال، الدراسة السنوية لانتهاكات حقوق التأليبة لعام ٢٠٠٨، <http://www.survey08.ituc.org/survey.php?IDContinent=1&IDCountry=EGY&Lang=EN>
٧. جمعية الإخوان المسلمين، أنشئت عام ١٩٢٨، وهي أكبر الحركات الإسلامية في مصر والعالم العربي التي، وهي جمعية غير مشروعة ويرتبط بها بعض قائمون، وبشكل الإخوان المسلمين أكبر حركات المعارضة للحكومة وأفضلها تنظيماً.
٨. حالة جديدة تخص الصحفيين، أظرف صفاء عدنان، إبطال أحكام بالسجن وتلقي غرامات مقدارها (٢٠٠٠) جنيه مصرى فى قضية "المحرر الأزلي"، أخبار مصر اليومية، ١ شباط / فبراير ٢٠٠٩، قضية أدين نور الرئيس السابق لحزب الغد التبشيري، الذي أُلقيى عام ٢٠٠٤، وتال الكثير من الاتهام من قبل إدارة جورج دبليو بوش والأطراف الدولية الأخرى. وفي كانون الثاني / يناير تم تبرئة نور من حصنته البرلمانية واعقاله. وفي كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠٠٥ أدين بالتهمة المستبعدة وهي تزوير التوقيعات بما فيها توقيعا زوجته وحماده في عريضة إنشاء حزبه في العام السابق وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات، وفي شباط / فبراير عام ٢٠٠٩ تم الإفراج عنه لأسباب صحية.
٩. هكذا كان الحال في محاكمة (٤٠) من الإخوان المسلمين. فقد ثبتت تبرئة (١٧) منهم من تهم غسل الأموال وغيرها من اتهم من قبل محكمة عدنية، وأعيد اعتقالهم قبل محاكمتهم بـ٦ شهور واعتبرت محاكمتهم أمام محكمة عسكرية أدلة (٢٥) منهم في نيسان / أبريل عام ٢٠٠٨. أظرف منظمة مرافق حقوق الإنسان، مصر : محكمة عسكرية تدين قادة المعارضة: الحكم يغير عن ازدراء www.hrw.org/en/news/2008/04/15/egypt-military-court-convicts-opposition-leaders
١٠. إن التهديد بإغلاق المنظمة المصرية لحقوق الإنسان يعني مخالفتها للقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ من الأمثلة الحديثة على ذلك، أظرف الشبكة الأوروبية المتوسطية لمرافق حقوق الإنسان: بيان صحفي مشترك: مصر: تجدد المضيافات لمنظمات حقوق الإنسان، ٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٩، <http://www.fidh.org/The-Observatory-EMHRN-Joint-Press>
١١. سارشا بريشتلين بوسوسي: العمل والدولة في مصر: العمال والنقابات وإعادة الهيكلة الاقتصادية، ١٩٩٦-١٩٥٣ (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩٧) ص (٦٠-٦٣).
١٢. المصدر السابق، ص (١٧٣) وما بعدها؛ روبرت بيتشي، المؤسسة الجامحة: الحياة التأليبية في مصر القرن الحادي والعشرين (نيويورك: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٨٩) ص (٤٤-١٤)،
١٣. بوسوسي: العمل والدولة في مصر، ص (١٧٣ و ٩٠-٩١)،
١٤. مصر، القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣ (قانون العمل الموحد لسنة ٢٠٠٣) الذي أصدر في ٣ نيسان / أبريل عام ٢٠٠٣، وذلك <http://www.misr.gov.eg/english/laws/labour/> ترجمة رسمية عنه باللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني /

١٥. المصدر السابق، الكتاب الأول، المادة (٤).
١٦. المصدر السابق، الكتاب الثاني، المواد (١٠٦) و (١٠٨) و (١٢٩).
١٧. التنصار بدر (المحققة الرئيسية لمشروع المرأة العاملة التابع لمؤسسة المرأة الجديدة)، في الفيلم المصوّر 'حكايات كل يوم'، القاهرة، مؤسسة المرأة الجديدة، ٢٠٠٨.
١٨. المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣، <http://www.eohr.org/annual/2003/report2003.html#5.shtml>
١٩. تم دمج الاتحاد الدولي لنقابات العمل الحرة مع الاتحاد الدولي للعمل لتشكيل الاتحاد الدولي لنقابات العمل في كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠٠٦، وتلاطلاع على التقرير أنظر الاتحاد الدولي لنقابات العمل الحرة ، معايير العمل الدولي المعترف عليها دولياً في مصر : تقرير لمراجعة المجلس العام لمنظمة العمل الدولية للسياسات التجارية في مصر ، جيف، ٢٦ نوفمبر / بولندا ، ٢٠٠٥ <http://www.ilo.org/www/pdf/clsegyp12005.pdf>
٢٠. ملاحظات لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية يخصيص الاتفاقيين رقم (٨٧) و (٩٨) منذ عام ٢٠٠٣ إلى الوقت الحاضر .
<http://webfusion.ilo.org/public/db/standards/normes/libsynd/index.cfm?Lang=EN&hdroff=1>
٢١. مؤتمر العمل الدولي، الدورة (٢٧)، جيف، ٢٠٠٨، التسجيل المؤقت رقم (١٩) الجزء الثاني - تقرير النجدة حول تطبيق المعايير: صن (٥٥-٥٤)،
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/-ed_norm/-reconf/documents/meetingdocument/wcms_094204.pdf
٢٢. سراء كار، لمنظمة العمل الدولية تفعي التقارير التي ترجم وضع مصر على القائمة السوداء، أخبار مصر اليومية، ٣ أكتوبر / سبتمبر ٢٠١٨.
٢٣. تشد الأحكام الخاصة بالآثار المترتبة على هذا الإضرار القانوني إلى ذكر الخدمات التقانية والعمالية، إعلان المبادئ، الاتحاد الدولي لنقابات العمل، الدراسة الصحية للمستوى لتأثيرات الحقوق لتقانياته لعام ٢٠٠١ ، <http://survey08.ituc-csi.org/survey.php?IDContinent=1&IDCountry=EGY&Lang=EN> في مصر المعاصرة: الأنظمة والحقوق والانتهاكات، (رسالة ماجister، قسم العلوم السياسية، الجامعة الأمريكية في القاهرة ٢٠٠٦).
٢٤. الملاحظة الفرعية للجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، تقانية رقم (٨٧)، مصر، قاعدة بيانات آيلوكشن .
<http://www.ilo.org/ilalex/gbe/ceacr2008.htm>، ٠٦٢٠٠٨EGY087
٢٥. أثناء زيارة ميدانية لمصر عام ٢٠٠٧ قام بها باحث لدى مركز التضمن، غير أحد فنادق النقابة العامة لعمال الكمبيوتر عن التقني المنتشر على نطاق واسع حيث هذه المسارسة، مفرحاً أن يكون لجان التقانية صناديق إضراب خاصة بها.
٢٦. لجنة الحريات التقانية: موجز القرارات ١٩٩٥ ،
<http://www.ilo.org/ilalex/cgi-lex/single.pl?query=2319850301@ref&chspec=23>
٢٧. الدراسة الصحية العامة للحرية التقانية وحرية الممارسة الجماعية، ١٩٨٣ ، التقرير الثالث، الجزء (٤)، الفقرة (٨٩).
٢٨. جوبل بيبين، مقابلتان مع صبر بركات، ١٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٨، وكمال عباس، ٤٤ كانون أول / ديسمبر ٢٠٠٨.
٢٩. مقابلة مع سعد الحريري، اليوم السابع، ٧ شباط / فبراير ٢٠١٩
<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=69167>

٣٠. الملاحظة الفردية للجنة الخبراء المعنية بالطريق الالتفاقيات والتوصيات، التفقرة رقم (٨٧). مصر، قاعدة بيانات إيلوكس .<http://www.ilo.org/ilolex/gbe/ceacr2008.htm> .062008EGY087
٣١. عالم تتم الإشارة إلى حلف ذلك، فالمعلوم في هذا القسم تنتهي إلى جوين بينين وحسام الحملاوي، مقابلة مع محمد العطار وبه حبيب، العحلة الكبرى، ٩ آذار / مارس ٢٠١٧، وم مقابلات مع عمال عزل المحلة أجزاها جوين بينين وماري بوبيوك في القاهرة والمحلة الكبرى بين بيسنل / بيريل و كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩.
٣٢. وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، التقارير القطرية حول ممارسات حقوق الإنسان؛ مصر، ٢٠٠٧ .<http://www.state.gov/g/drl/rls/hrprt/2007/100594.htm>
٣٣. ليام ستاك و مرام مازن، "عمال المحلة المصريون يطالبون الحكومة بالوفاء بوعود التي نكث بها"، أخبار مصر اليومية، ٢٧ آيلون / سبتمبر ٢٠٠٧ .
٣٤. حسام الحملاوي، عربياوي، .<http://arabist.net/arabawy/?s=tax+collectors+committees>
٣٥. كمال أبو عطيه، الذي يبلغ من العمر (٥٦) عاما، له تاريخ طويل من النشاط السياسي وخيرة مبشرة بحوالي ٣٠ يوماً من القسر في الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بصفته رئيس اللجنة النقابية محلية، انظر 2538 .<http://www.e-socialists.net/node/2538>
٣٦. عمر سعيد، "اتفاق المؤمنين في النقابة المستقلة للضرائب العقارية"، البسيط، ٩ ميادا / فبراير ٢٠٠٩ .
٣٧. دار الخدمات النقابية والعمالية، يوم تأريخي للحركة العمالية المصرية لنقابات عمال مصلحة الضرائب العقارية [كذا] (بيان صحفي)، ٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨ .<http://ctuws.jeeran.com/archive/2009/4/857895.html>
- جوين بينين، تقرير شاهد عيان، دار الخدمات النقابية والعمالية، ١ الوكالة الدولية للخدمة العامة لؤكد انتضمام النقابة العامة المستقلة للعاملين لدى مصلحة الضرائب العقارية، (بيان صحفي)، ٢٤ نيسان / إبريل ٢٠٠٩ .<http://ctuws.jeeran.com/archive/2009/4/861473.html>
٣٩. محمد عازور، بعثة العمل الدولية تصل القاهرة في بيريل لمواجهة الاتهادات ضد العمال، المصري اليوم، ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٨ ، يذكر التوتر بين الوزيرة عبد الهادي ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر مجاور وقلق الحكومة من انفصال منظمة العمل الدولية للممارسات العمالية في مصر. وقد قام محتوى مركز التضامن بإجراء مقابلات مع الناشطين العماليين المستقلين في آذار / مارس ٢٠١٩ وقاموا بالتأكيد على نفس النقطة.
٤٠. دار الخدمات النقابية والعمالية، الإضراب العام لنقابة مصلحة الضرائب العقارية وظاهرة حادثة احتجاجا على تحمل السيد حسين سجاور وعماله، بيان صحفي أرسل بالبريد الإلكتروني بتاريخ ١٢ آب / أغسطس ٢٠٠٩ .
٤١. المصدر السابق.
٤٢. حسام الحملاوي، النقابات تحت الرقابة الأمنية، الطبعة الإنجليزية من صحفة المصري اليوم على الإنترنٌت، ٨ تموز / يوليو ٢٠١٩ .http://www.almasryonline.com/portal/page/portal/MasryPortal/ARTICLE_EN?iId=UG99722&pId=UG14&channelId=NEE&pType=1

٤٣. المصدر السابق.

٤٤. المصدر السابق.

٤٥. المصدر السابق.
٤٦. المصدر السابق، جانو شريل، «الإضراب من أجل الحقوق والحرريات النقابية»، ١١ آب / أغسطس ٢٠٠٩، <http://she2i2.blogspot.com/2009/08/striking-for-trade-union-rights.html>، وحسام الحملاوي، «إضراب مهندسي الضرائب في مصر»، نسخة الإنجليزية من صحيفة المصري اليوم على الإنترنت، http://www.almasryonline.com/portal/page/portal/MasryPortal/ARTICLE_EN?itId=UG111012&p_id=UG14&pType=1.
٤٧. دار الخدمات النقابية والعمالية، «بيان عاجز عن موظفي الضرائب العقارية»، ١٣ آب / أغسطس ٢٠٠٩، <http://www.ctiws.com/?item=319>.
٤٨. رسالة إلى رئيس مجلس إدارة نقابة المحاسبين، ٢٠ آب / أغسطس ٢٠٠٩، <http://she2i2.blogspot.com/2009/08/solidarity-with-tax-union-from.html>.
٤٩. دار الخدمات النقابية والعمالية، «التعريض للتمثيل»، فبراير / مارس / إبريل ٢٠٠٩.
٥٠. حاتم سليم، «الجهات اعتصام إداري التعليم واحتجاز مقتفيهم»، الديرد السابع، ١٤ آب / أغسطس ٢٠٠٩.
٥١. تقرير من إعداد مريان فاضل، القاهرة، ١٨ آب / أغسطس ٢٠٠٩.
٥٢. عبد الحميد طايب، بيان موجه إلى اجتماع نظمته دار الخدمات النقابية والعمالية، ١٥ آذار / مارس ٢٠٠٩.
٥٣. أبو زاهر، أبريل كفر الشيخ يدعوا لإضراب مفتوح عننا، الديرد السابع، ١٧ أبريل / مايو ٢٠٠٩، <http://www.youm7.com//News.asp?NewsID=99953>.
٥٤. سراء كزار، أعمال البريد الشفطون يطالبون بضاية مستنقعة، آخر مطر مصر اليومية، ٧ حزيران / يونيو ٢٠٠٩، <http://www.thedailynewsegyp.com/article.aspx?ArticleID=22250>.
٥٥. المصدر السابق.
٥٦. تقرير تقدمه الممثل الخاص للأمين العام المعنى بالمدافعين عن حقوق الإنسان، حيث جيلاني، «ملحق: عرض للمستجدات في مجال المدافعين عن حقوق الإنسان»، وثيقة الأمم المتحدة (٥/٩٥/CN.4/2006/Add.5) (E/CN.4/٢٠٠٦/٩٥/Add.٥) الفقرة (٤١٧).
٥٧. المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، <http://en.eohr.org/?p=65>.
٥٨. التقرير السنوي للجهاز الفوضي المصري لحقوق الإنسان (٢٠٠٥/٢٠٠٤)، النصف الثاني، http://www.nchr.org.eg/Eh/human_rp2_4.html.
٥٩. عمر الشافعي، «العمل والنقابات والدولة في مصر ١٩٨٦-١٩٨٢»، توراق القاهرة في العلوم الاجتماعية، ١٨، رقم (١٩٩٥/٢)، ونيكولايرات، بروت بولن المؤسسات: توضيح استجابات العمال للتحرر الاقتصادي في مصر (جامعة دورهام، مركز الدراسات الشرق الأوسطية والإسلامية: ورقة اشترق الأوسط رقم (٢٠))، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٨.
٦٠. قانون العمل الموحد لسنة ٢٠١٣، الفصل السابع، المادة (١٩٢).

- ٦١- خالد وربى، 'مفت شهاب: مثل علوزين سلاح إسرائيليين ولو هيكستون مطارات'، السبيل، ١٤ أذار/ مارس ٢٠٠٩، الرئاسة المصرية، خطاب الرئيس محمد حسني مبارك بمذكرة عن العمل، ٢٩ نيسان/ إبريل ٢٠١٩، <http://www.sis.gov.eg/En/Politics/Presidency/President/Speeches/000001/04010502000000000405.htm>
- ٦٢- حسام الحصليوي، الكلمة المخطوطة، المصري اليوم (بالإنجليزية)، ٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٩، http://www.almasryonline.com/portal/page/portal/MasryPortal/ARTICLE_EN?iId=UG97507&pId=UG14&pType=1
- ٦٣- المصدر السابق.
- ٦٤- إخوان ويب، 'اضراب عن العمل في شركة طنطا للكتان ومش تكاه'، ١٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٧، <http://www.muslimbrotherhood.co.uk/Home.asp?ID=6338&Lang=E&Press=Show&System=PressR&Page=Systems>
- ٦٥- المصدر السابق.
- ٦٦- المصدر السابق، عمال كنان طنطا يتهمون إدارة المصانع بالغريق المتعذر، أخبار مصر اليومية، ٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٩، <http://www.thedailynewseypt.com/printfriendly.aspx?ArticleID=22892>
- ٦٧- مفتاح من كار، 'النقابة التي تغيرها الحكومة تدعم إضراب عمال النسيج'.
- ٦٨- مصطفى النجار، اتحاد العمال يؤكد: فخر إضراب طنطا لكتان، اليوم السابع، ٨ آب/ أغسطس ٢٠١٩، <http://www.youm7.com//News.asp?NewsID=125728>
- ٦٩- جوزيف ميتون وحسام الحصليوي، 'الضغط على المحررين في طنطا: الطبيعة الإيجابية من المصري اليوم على الإنترنت'، ١٠ آب/ أغسطس ٢٠١٣، http://www.almasryonline.com/portal/page/portal/MasryPortal/ARTICLE_EN?iId=UG110149&pId=UG14&channelId=NEE&pType=1
- ٧٠- جانو شربيل، 'إضراب كنان طنطا يدخل يومه الثاني'، ١٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٩، <http://she212.blogspot.com/2009/08/tanta-flax-company-strike-enters-its.html>
- ٧١- مختار عمار، 'تغريق إضراب كنان طنطا بغضون الجبهات الامنية'، أخبار مصر اليومية، ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٩، <http://www.thedailynewseypt.com/article.aspx?ArticleID=23722>
- ٧٢- حسام الحصليوي، عرباوي: 'عمال كنان طنطا يشتركون مثلكم لإضراب'، ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٩، ويقطفن صورة لأحد العمال وهو يدعون على إحدى اللاقات، http://arabist.net/arabawy/2009/08/15/tanta_strike_fund/
- ٧٣- مختار عمار، 'عمل مصانع كنان طنطا يدخل يومه الثاني عن الطعام'، أخبار مصر اليومية، ١٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٩، <http://www.thedailynewseypt.com/article.aspx?ArticleID=23932>
- ٧٤- جانو شربيل، 'إضراب شركة كنان طنطا يدخل يومه الثاني'، الطبيعة الإيجابية من المصري اليوم على الإنترنت، ١٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٩، http://www.almasryonline.com/portal/page/portal/MasryPortal/ARTICLE_EN?iId=UG112714&pId=UG14&channelId=NEE&pType=1
- ٧٥- قانون العمل الموحد لسنة ٢٠٠٣، الكتاب الرابع، المادة (١٩٤).

٧٧. يكفل على عمره الحق في تشكيل النقابات وما يتعلق بذلك من الحقوق باعتبارها معايير دولية أساسية للعمل؛ الحالة المصرية (القاهرة: مركز هشام مبارك للقانون، بدون تاريخ) ص(٢).
٧٨. الملاحظة الفردية للجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، اتفاقية رقم (٨٧)، مصر، قاعدة بيانات إيلوكس www.ilo.org/ilolex/gbe/ceacr2008.htm, 062008EGY087
٧٩. المصري اليوم، ٦ آذار/ مارس ٢٠٠٨، لقد كان رئيس الوزراء يقصد إضراب مصاليي الضراب في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، والذي رغم أنه غير قانوني، حدم الصالحي، عرباوي، <http://arabist.net/arabawy/2008/01/21/suez-weavers-strike-update-security-threatens-workers/>
٨٠. سراء كار، "عمال القناة يواصلون احتجاجهم لليوم الثالث أو عمل القناة ينهي اعتصامهم"، أخبار مصر اليومية، ٥ و ٦ آذار/ مارس ٢٠٠٨.
٨١. سراء كار، "عمال القناة يبدأون الإضراب"، أخبار مصر اليومية، ٢١ كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠٠٧.
٨٢. سراء كار، "عمال القناة يبدأون الإضراب"، أخبار مصر اليومية، ٢١ كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠٠٧.
٨٣. قانون العمل الموحد لسنة ٢٠٠٣، الكتاب الرابع، المادة (١٥٤).
٨٤. الملاحظة الفردية للجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، اتفاقية رقم (٨٧)، مصر، قاعدة بيانات إيلوكس <http://www.ilo.org/ilolex/gbe/ceacr2008.htm>, 062008EGY087
٨٥. قانون العمل الموحد لسنة ٢٠٠٣، الكتاب الرابع، المادة (١٥٨).
٨٦. إبرهارد كيتل، الوهم الكبير: الديقراطية والإصلاح الاقتصادي في مصر (القاهرة: أي بي تاورزوس للنشر، ٢٠٠١) ص(٩٢).
٨٧. "عقبة الشروط القانونية الصارمة المتعلقة بتأقل عدد أو نسبة من العمال تعيق دون داع تشكيل النقابات، فالحدث المعتد للأخدام هو (٢٠) أو (٢٥) عملا إلا أن بعض البلدان (مثل مصر وبقى والعراق والصومال) تستقرت (٥) عملا... وتحتفظ هذه الشروط اختلافا كبيرا عن الحال في عدد من دول الكومونولث حيث ما يزال الحكم القديم الذي يسمح لآية بسيطة لشخص بتشكيل نقابة قائدا تنفيذ العمل الدولي (جنيف: مكتب العمل الدولي، ١٩٨٥) ص(١١).
٨٨. دار الخدمات النقابية والعمالية، سذكرة مقدمة إلى المقرر السابع والستون لمنظمة العمل الدولية، <http://cms.horus.be/files/99931/Newsletter/Binder1.pdf>
٨٩. الموقع الإلكتروني للحزب الوطني الديمقراطي (نسخة العربية فقط)، <http://www.ndp.org.eg/ar/Committee/Council.aspx?CommitteeID=8>.
٩٠. المصري اليوم، ١٨ و ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٨.
٩١. أشرف صادق، تفاصيل حظر إثر الكشف عن خطة لزيادة الأجور، "جريدة مصرية"، ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٨، لمصر طبعة الصحف، وهي ليكونوبيست، ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٨، وفقا لبعض الروايات كانت الزيادة المقترحة (٩٥٪) جنباً مصرياً (أي ما يعادل [٤٥,٥] دولار أمريكي).
٩٢. صير بركات، الحق في العمل وحقوق العمال (القاهرة: مركز هشام مبارك للقانون، ٢٠٠٧) ص(١٧-٨).
٩٣. ترتيب الأخبار، الأهرام الأسبوعية، ٢١-٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

٩٤. اللجنة المصرية للأحوال: الح الأدنى للأحوال (٨٠٠) جنيه مصري، أخبار الحدث نيوز كوم، ١٩ آذار / مارس ٢٠٠٨
<http://news.egypt.com/en/200803191985/news-egypt-news/egyptian-wages-commission-le-800-as-minimum-wage.html>
٩٥. جويل بيتين، مقابلة مع حسان عيسى بتاريخ ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨.
٩٦. رسالة من مصدر سري تم إرسالها بتاريخ ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر إلى هبة الشاذلي مديرية البرامج الإقليمية لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مركز التضامن.
٩٧. الملاحظة الفردية للجنة الخبراء المعنية بتحقيق الاتفاقيات والتوصلات، اتفاقية رقم (٨٧)، مصر، قاعدة بيانات إيلوكس
<http://www.ilo.org/ilolex/gbe/ceacr2008.htm>، ٠٦٢٠٠٨EGY087
٩٨. دار الخدمات النقابية والعمالية، حقوق حول الانتخابات النقابية للنورة ٦-٢٠٠٧-٢٠١١ (القاهرة، ٢٠٠٧).
٩٩. مجلة روزاليوسف، ٦ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦، مقتبسه في فرانسو كليمينت (Françoise Clément)، 'Elections ouvrières: Entre fraude et chasse aux Frères masqués.'
١٠٠. كلاوس وشيماء حسبي (مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية: القاهرة)، 'النحو الآخر'، ص(٦٨-٥٩).
١٠١. المصوّر، ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦، مقتبسه في المصدر السابق.
١٠٢. خالد علي عمر، العمال والمقاومة الاجتماعية (القاهرة: مركز هشام مبارك لحقوق الإنسان واللجنة التنسيقية لحقوق والحرفيات النقابية والعمالية، آذار / مارس ٢٠٠٧) ص(١٤).
١٠٣. صابر برراك و خالد علي، نقابات بلا عمان، عمال بلا نقابات: تقرير عن الانتخابات العمالية لنورة ٢٠٠٦/٢٠٠١ (القاهرة: مركز هشام مبارك لحقوق الإنسان، ٢٠٠٢).
١٠٤. خالد علي عمر، العمال والمقاومة الاجتماعية، ص(١٤) وجلو شريف، تقارير،
<http://arabist.net/arabawy/2006/11/10/trade-union-elections-conducted-amidst-labor-ministry-interference/>
<http://arabist.net/arabawy/2006/11/29/ndp-abducts-the-egyptian-trade-union-federation/>
<http://she2j2.blogspot.com/>، the-egyptian-trade-union-federation/
<http://arabist.net/arabawy/2006/11/29/ndp-abducts-the-egyptian-trade-union-federation/>
١٠٥. دار الخدمات النقابية والعمالية، حقوق حول الانتخابات النقابية للنورة ٦-٢٠٠٧-٢٠١١ ص(١٩).
١٠٦. المصدر السابق ص(٦٧-٤٧).
١٠٧. انظر فايزه راضي، يوسف درويش، التجاعدة لاستمرار، الأهرام الأسبوعية على الإنترنت، ٦-٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٧.
<http://weekly.ahram.org.eg/2004/719/profile.htm>
١٠٨. رسالة جاي وايدر لمن عام الاتحاد الدولي لنقابات العمال إلى الرئيس حسني مبارك بتاريخ ٢٠ نيسان / أبريل ٢٠٠٧
http://www.iluc-csi.org/IMG/pdf/EGYPT_ITUC_protest_re_CIUWS_20_April_2007_FORMATTED_2.pdf
١٠٩. عرصات حقوق الإنسان، مصر: توفرها عن مضايقة مجموعة حقوق الإنسان ٢٦ نيسان / أبريل ٢٠٠٧
<http://www.hrw.org/en/news/2007/04/26/egypt-end-harassment-labor-rights-group>

١١٠. مكتبة في مذكرة راتب، «العمال يحذفون على هتفي العتبة، الأهرام الأسبوعية، ٩-٣ / ٢٠٠٧».
١١١. الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، «العام انكم العمال بحق السينما كمال عباس و محمد حلمي»، ٤ آذار / مارس ٢٠٠٨، EGY 001 / 0407 / OBS 035.3، ٤ آذار / مارس ٢٠٠٨، http://www.fidh.org/spip.php?article5295&debut_visite_compress=50.
١١٢. مرصد حقوق الإنسان، مصر: أطيحوا المحكمة، واصغرى بمجموعة العمل، ٦ حزيران / يونيو ٢٠٠٨، <http://www.hrw.org/en/news/2008/06/05/egypt-obey-court-recognize-labor-group>.
١١٣. الموقع الإلكتروني لدار الخدمات التقنية والمالية، «المجلس العام لدار الخدمات التقنية والمالية تعرض لإجراءات عدائية»، ٢ فبراير / شباط ٢٠٠٩، www.ctuws.com/Default.aspx?item=247، ٢٠٠٩، ١٢ فبراير / شباط ٢٠٠٩، <http://www.ctuws.com/results.aspx?item=351>.
١١٤. جوبل بيبل، حوار هاتفى مع السيد محمد العطار بتاريخ ٥ نيسان / إبريل ٢٠٠٧، http://arabist.net/arabawy/2007/05/14/solidarity_attar/.
١١٥. انتصار تقرير حسن الحسلاوي للجنة إلى منتدى مع بلات مع العمار فى موقع عرب لوى الإلكتروني، ٣ http://arabist.net/arabawy/2007/05/15/attar_victory/.
١١٦. ميخائيل سيفور، تسرع عمل في شركة المقصورة إسبانيا بعد المخاوف من الهياكل، «أخبار مصر اليومية»، ١٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٨.
١١٧. دار الخدمات التقنية والمالية، «نعم العمل .. وليس قصت النابغين انكرام»، ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢، <http://www.e-socialists.org/node/280>.
١١٨. جنو شربيل، «عمال من شركة المحلة للتشييع وشركة ملطا للبياضات يذاؤن اعتنقاً احتجاجياً في سفر الاتحاد المصري لنقابات العمل»، ٢٠ شرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦، <http://she212.blogspot.com/2008/11/workers-from-mahalla-textile-co.html>.
١١٩. الشرطة المصرية تعامل (٢٥) من سائقى الشاحنات المضربيين، وكالة فرانس برس، ١٥ شباط / فبراير ٢٠٠٩، <http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5ihrq95gxIZjHM-QWwMgJ2QCiYYQ>.
١٢٠. تضامن، صرخ تصالات الناس، ٥ آيار / مايو ٢٠٠٩، <http://tadarronmasr.wordpress.com/2009/05/05/%D8%A7%D8%B6%D8%BA%D8%A7%D8%A8-4000-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%81%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D9%84-%D8%B4%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D9%85%D8%A7/>.
١٢١. مدونة عمل مصر Egyworkers، «كرم الحريري تعرض تقارير حول الشؤون العمالية وتحققات سياسية»، انتصر، <http://egyworkers.blogspot.com/>.
١٢٢. وكالة فرانس برس، «إخلاء سبيل كاتب مدونة مصرى بعد تأسيعه من التعذيب»، ٦ حزيران / يونيو ٢٠٠٨، ١٧ تموز / يوليو ٢٠٠٨، مرصد حقوق الإنسان، مصر: انتصر، <http://www.hrw.org/en/news/2008/07/17/egypt-release-dozens-protestors-held-without-charge>، وبخصوص التعذيب أنظر بذاء التعذيب في مصر: إيجاز من مرصد حقوق الإنسان، <http://hrw.org/english/docs/2004/02/25/egypt17658.htm>.
١٢٣. جوبل بيبل، «رواية شاهد عيان.. ولننظر كذلك مرصد حقوق الإنسان، مصر: قوموا بالتحقيق في استخدام الشرطة للقوة ضد المحتجين»، ٢٠٠٨، <http://www.hrw.org/en/news/2008/04/10/egypt-investigate-police-use-force-protests>.

١٢٤. مرصد حقوق الإنسان، مصر: إن سجن (٨٠٠) ناشط يثير الشكوك حول الانتخابات، وتشتمل الاعتفالات الجماعية مرشحين مستقبلين، ٣٠ آذار / مارس ، ٢٠٠٨ ،
http://www.hrw.org/legacy/english/docs/2008/03/30/egypt18397_idx.htm
١٢٥. بيار، كار، المحكمة ثانية (٢٢) متهمًا في قضية تغيف المحلة؛ أخبار مصر اليومية، ١٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨ .
١٢٦. بيان صحي (باللغة العربية) لمراكز هشام مبارك للقانون واللجنة التشريعية لحقوق وحرفيات التقنية والعمالية، ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨ ساره كار، أعمال مصنع المحلة يرافقون عرضاً من الشركة ويوافقون الاعظام، أخبار مصر اليومية، ١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨ .
١٢٧. المصغر السابق وساره كار، أعمال المحلة يطالبون بالترابع عن تلك زملائهم، أخبار مصر اليومية، ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨ .
١٢٨. ساري دويوك، مقالة مع أمل سعيد، المحلة الكبير، ٢٠ آذار / مارس ٢٠٠٩ .
١٢٩. ساره كار، أعمال مصنع المحلة يدعون إلى الإضراب في إيلار / مايو، أخبار مصر اليومية، ١٥ تيسان / إبريل ٢٠٠٩ .
١٣٠. ومتهم وزير التجارة الخارجية والاستثمار رشيد محمد رشيد ووزير المالية الدكتور يوسف بطرس غالى ووزير الاستثمار الدكتور محمود محي الدين وزیر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور طارق كامل، غرفة التجارة الأمريكية في مصر، شارة مرصدة مصر، ١٥ أكتوبر / سبتمبر ٢٠٠٥ ،
http://www.amcham.org.eg/BSAC/WatchBulletin/View_article.asp#v
١٣١. مجموعة أكسفورد للأعمال، التقرير: مصر الثالثة (النinth)، ٢٠٠٨ (ص ٥٢) .
١٣٢. ليونيل نايت، تقييم تبعات ما بعد الشخصية: التقرير النهائي - مراجعة لسبعة عشر شركة (القاهرة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية [USAID] ، ٢٢ آذار / مارس ٢٠٠٧). وقد قالت شركة الأهرام للمقاولات بزيادة عدد العاملين لديها من (٣٠٠) إلى (٥٥٠) عامل، في حين ازدادت الأجر بنسبة (٣٠٠-٥٥٠) في المائة - وهي نتيجة لاستثنائية الشخصية. وقد أغلق فندق مار ستيفانوا كلها عام ١٩٩٣ وقام بتعيين كادر جديد بالكامل قبل أن يعود الافتتاح في حزيران / يونيو ٢٠٠٧ .
١٣٣. يستند المعلومات عن إسكندر فليوب إلى جويل بيلين، التحركات الاجتماعية الشعبية ومستقبل السياسات العصرية؛ تغير الشرق الأوسط على الإنترنت، ١٠ آذار / مارس ٢٠٠٥ ،
<http://www.merip.org/mero/mero031005.html> ، فايز راضي، التهاء مجلة إسكوند، الأهرام الأسبوعية، ٨-٩ حزيران / يونيو ٢٠٠٥ .
١٣٤. جمهورية مصر العربية، وزارة الصناعة والتجارة، الموقع الإلكتروني لوحدة المناطق الصناعية المؤهلة وعواصم،
<http://www.qizegypt.gov.eg>
١٣٥. مصر، قانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٢ الخاص بالمناطق الاقتصادية ذات انتفاضة الخاصة،
http://www.investment.gov.eg/NR/rdonlyres/60D3B86A-14BC-44BF-811D-560BF8DB3F6B/3240/81FCB314CC9748529_Lawno83of2003.pdf
١٣٦. غرفة التجارة الأمريكية في مصر، مصر، الصورة الاقتصادية العامة، (القاهرة، آذار / مارس ٢٠٠٩) .
١٣٧. خلق على عمر، الحق في تحكيم النقابات وما يتعلق بذلك من حقوق باعتبارها محلياً أساسية للعمل: الحالة المصرية، ص (١١) .

١٣٩. مصطفى يسونى (أهراسل العمالي لصحيفة النستورى)، الحرية النقابية، أوراق المترافق، رقم (١٧) (صيف ٢٠٠٧)، ص(٥٥).
١٤٠. خدعة رجاني، تقرير عن أحوال عمال الغزل والنسج والملابس الجاهزة، سلسلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، رقم (٦٣) (القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨) ص(١٩).
١٤١. الاتحاد الدولى لنقابات العمال، الدراسة السبعية السنوية لانهائات الحقوق النقابية لعام ٢٠٠٧، مصر، <http://survey07.ituc-csi.org/getcountry.php?IDCountry=EGY&IDLan=EN>
١٤٢. شوية لااتهوكات الحق حقوق النقابات لعام ٢٠٠٩، مصر، <http://survey09.ituc-csi.org/survey.php?IDContinent=1&IDCountry=EGY&Lang=EN>.
١٤٣. ماري دوبووك، مقابلات، ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨.
١٤٤. الإتحاد الدولي لنقابات العمال، الدراسة السبعية السنوية لانهائات الحقوق النقابية لعام ٢٠٠٧، مصر.
١٤٥. الفلاحة الفردية للجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، النقابة رقم (٩٨)، مصر، قاعدة بيانات إيلوكشن <http://www.ilo.org/ilolex/gbe/ceacr2008.htm>, 062008EGY098
١٤٦. جمهورية مصر العربية، وزارة الصناعة والتجارة، الموقع الإلكتروني لوحدة المناطق الصناعية الموزعة وعوانها، http://www.qizegypt.gov.eg/www/english/About/about_qiz_faq.asp.
١٤٧. ما لم يكن خلاف ذلك، فالعلومات حول هذه القضية تستند إلى انتصار بدر المحفوظ رئيسة، نساء في سوق العمل: العمالة وسياسات الشخصية (القاهرة: مؤسسة المرأة الجديدة، ٢٠٠٧) ص(٢٥٩-٢٦٦).
١٤٨. أجانتك أيرلنديز؛ اختبار الصفحة الجديدة: الإضرار العام لعمان التسويق عام ١٩٣٤ في الجنوب الأمريكي (أوريندي: مطبعة جامعة إلينوي، ٢٠٠٠).
١٤٩. ماري دوبووك، حوار هاتفي مع عامل سابق في شركة سمنوي، ١٤ آب / أغسطس ٢٠٠٩.
١٥٠. رجافي، تقرير عن أحوال عمال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، ١٩ جوين بينين وحسام الصلاوي، مقابلة مع محمد العطار وسيد حبيب، المحلة الكبرى، ٩ آذار / مارس ٢٠١٧.
١٥١. ما لم ترد الاشارة إلى خلاف ذلك، فالمعلومات عن عزل شبين تستند إلى مقابلات مع العمال والمدراء آخرتها ماري دوبووك خلال الفترة من كانون الثاني / يناير وحتى آذار / مارس ٢٠٠٩.
١٥٢. موقع fibre2fashion.com، مصر: الدور واماكنستولى على شبين الكوم للغزل، ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦.
١٥٣. سارة كار، اعمال المصانع يضررون في الملوقة ويطالبون بكافقات، انخار مصر اليومية، ١١ آذار / مارس ٢٠٠٩.
١٥٤. المصدر السابق.
١٥٥. محمد السيد، لا صمت بعد اليوم، الأهرام الأسبوعية على الإنترنت، ١٤-١٥ شباط / فبراير ٢٠٠٧.
- http://www.fibre2fashion.com/news/textile-news/newsdetails.aspx?news_id=26360

١٥٦. سارة كار، "عمال المصنع يضرعون في المزرقة ويطالبون بكافات"، أخبار مصر اليومية، ١١ أذار / مارس ٢٠٠٩.
١٥٧. المصدر السابق.
١٥٨. المصدر السابق.
١٥٩. سارة كار، "نقل عمال إندوراما للتقطيع درساً وفقاً لأحد السراء"، أخبار مصر اليومية، ٧ أيار / مايو ٢٠٠٩.
١٦٠. الموقع الإلكتروني لإندوراما، http://www.indorama.com/companies/indo_shebin/profile.htm.
١٦١. جوين بيتن ومريان فاصل، زيارة ميدانية، ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨.
١٦٢. المصدر السابق.
١٦٣. مريان فاصل، مقابلات، ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨.
١٦٤. جوين بيتن، مقابلات في السفارة الأمريكية، القاهرة، ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨.
١٦٥. وزارة الخارجية الأمريكية، التقرير القطري حول ممارسات حقوق الإنسان، مصر، ٢٠٠٧.
١٦٦. جوين بيتن، مقابلة مع مدير إحدى مؤسسات القطاع الخاص طلب عدم ذكر اسمه، القاهرة، ١٩ آذار / مارس ٢٠٠٥.
١٦٧. لقد حددت منظمة العمل الدولية أربعة معابر أساسية للعمل وهي: (١) الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية و(٢) القضاء على جميع أشكال العمالة القسرية و(٣) الإنتهاء الفعلي لعمالة الأطفال و(٤) القضاء على التمييز المتعلق بالتوظيف والمهنة. منظمة العمل الدولية، الإعلان الخاص بالعادي والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته، ١٩٩٨، <http://www.ilo.org/public/english/employment/skills/hrdr/instr/decla.htm>

التمييز في أماكن العمل

صادقت

مصر على كل من اتفاقية المساواة في الأجور رقم (١٠٠) لعام ١٩٥١ والاتفاقية رقم (١١١) لعام ١٩٥٨ بشأن التمييز في مجال الاستخدام والمهنة الصادرتين عن منظمة العمل الدولية. كما صادقت مصر على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD) واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) لعام ١٩٨١. وتنص المادة رقم (٤٠) من الدستور المعدل لعام ١٩٨٠ على أن: "المواطنين لدى القانون سواء وهم مسؤولون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة". وتحظر المادة رقم (٣٥) من قانون العمل الموحد التمييز في الأجور بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة" إلا أنها لا تنص على حقوقية محددة لمخالفة القانون.

وتشتمل الأعراف الاجتماعية والثقافية المصرية بطبعها الهرمي والأبوبي^٢. ومن هنا كان الضعف في تطبيق هذه المعايير القانونية في أماكن العمل وفي المجتمع ككل. ووقفت لوزارة الخارجية الأمريكية، على سبيل المثال، فرقاً وأصنافاً الحكومية المصرية التمييز ضد غير المسلمين في الاستخدام في القطاع العام ...^٣.

وليس المشكلة في الغرب في عباد القانون الذي يحظر التمييز أو خيال العقوبة العناية، وإنما في التفسير الرسمي وتبه الرسمى للفانون الذى يتحقق عملياً في الحيلولة دون التمييز أو معالجته. وتنص المادة رقم (٤) من الدستور على أن الإسلام دين الدولة ولغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. ويفسر الكثير

الفصل الثالث

من المصريين أصحاب السلطة في الحكومة وخارجها هذه المادة بطرق تفويض حقوق المرأة وغير المسلمين. كما لا يوجد نص قانوني محدد يحظر التمييز بسبب الإعاقات أو السن أو التوجه الجنسي. فالقانون يعرض على مؤسسات الأعمال أن تخصص ما تبينه^(٥) في المائة من الوظائف فيها لذوي الإعاقات الجسمية أو العقلية إلا أن هذا القانون ليس مطبقاً كما ينبغي^٦.

وقد ناضلت المرأة المصرية على مدى القرن العشرين في سبيل الحصول على المساواة في المجتمع وعلى حماية متساوية بمقتضى القانون. وكثيراً ما كانت المرأة المصرية مثالاً لتحدى به النساء في البلدان العربية المجاورة، ورغم تلك التضالالات فقد توأمت انتهاكات الحقوق الإنسانية الأساسية للمرأة في مصر رغم مصادقة الحكومة على الاتفاقيات الدولية الرامية إلى إيهام هذا التمييز.

التمييز ضد المرأة في الاقتصاد المصري

تقل نسبة النساء المصريات العاملات في الاقتصاد الرسمي عن نظيرتها في المغرب وتونس وتركيا - وهم المعنفون الاقتصاديون الأقليميون الرئيسيون لمصر، كما أنها أقل مما هي في البحرين وإيران وبنجلاديش واليمن^٧. غير أن الصناعة الاقتصادية في السنوات الأخيرة أدت إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في الاقتصاد الرسمي بأكثر من الضعف؛ إذ ارتفعت من (١٠,٩) في المائة عام ١٩٨١ (٩١٧,٠٠ امرأة) إلى (٤١,٨) في المائة عام ٢٠٠٤ (٤,٤٤ مليون امرأة) ثم إلى (٤٢,٣٤) في المائة (٥,١١ مليون امرأة) عام ٢٠٠٦^٨. وفي نفس الوقت، تعاني المرأة من معدلات بطالة أعلى بكثير (كما في الإحصائيات أدناه).

التمييز في أماكن العمل

الجدول رقم (١)

التركيزات الأعلى للنساء في الاقتصاد الرسمي

القطاع	نسبة (%) النساء العاملات إلى العاملين في القطاع	نسبة (%) النساء العاملات	نسبة (%) النساء العاملات إلى العاملين في القطاع
التعليم	٣١	١٩,٨	٣١
الادارة والدفاع (أغلي مكاتب حكومية)	١٧,٥	٨,٤	١٧,٥
الزراعة ومصانع الأسمدة والغازات	٤٣	٤٩,٩	٤٣
الخدمات الصحية والاجتماعية	٣٥	٦,٧	٣٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، مسح حياة الفرد العائلي، ٢٠٠٩.

وتقى الحكومة وشريحة كبيرة من الرأي العام، معبرين عن مثالية تقافية لم تقدّم مثل حقائق اجتماعية، أن تدني مشاركة المرأة في القوى العاملة الرسمية مدفوعة الأجر يرجع إلى تحصيل المرأة المهرة المتزوجة البقاء في البيت والعنابة باسترتها.^{١٢} وفي الواقع، فإن معظم النساء المصريات العاملات إنما يحملن سبب الضرورة الاقتصادية، وكما يقول سلوى وهي واحدة من بين (٥٠٠٠) امرأة يعملن في شركة مصر للغاز والتسييج في المحلة الكبرى (غزل المحلة)، فإن العمل ضروري لظرف المصاريق الأسرة.^{١٣} فكثيري الأسر المصرية لا يمكنها العيش بمصادر واحد تدخل^{١٤}، ويعتمد حوالي (٢٢) في المائة من مجموع الأسر المصرية على دخل امرأة اعتماداً كلياً.^{١٥}

وتحتل مصر المرتبة الرابعة والعشرين بعد المائة من بين (١٣٠) دولة وفقاً لمؤشر المدى الاقتصادي العالمي للحركة بين الجنسين لعام ٢٠١٨، ويتمثل أسلوب تصنيف لها في عنصر "التفكير السياسي" للمرأة، حيث تحل في هذا المؤشر (المرتبة ١٤٤) ببلده عصر "المشاركة والفرص الاقتصادية" (المرتبة ١٢٠).^{١٦} لقد جرت العادة فيما مضى على أن يتركز استخدام النساء في الاقتصاد الرسمي في القطاع الحكومي

ويعمل قسم صغير نسبياً عن النساء في الصناعة، وتقرب النساء العاملات ضمن القوة العاملة الصناعية الرسمية ملحوظة الأجر في صناعات النسيج والملابس، إذ تبلغ نسبة النساء العاملات في صناعة النسيج والملابس (٣٥) في المائة مقارنة بنسبة لا تتجاوز (٨,٤) في المائة من النساء العاملات في صناعة المنتجات الطبية و(٤٩,٩) في المائة في الصناعات الغذائية.^{١٧}

إلا أن الأرقام المستندة إلى مشاركة المرأة في الاقتصاد الرسمي أرقام تغورها النقا، إذا لم يتمتد العمل العائلي دون أجر ومن يعمل بشكل غير رسمي لدى متهدى العمل لوجدنا أن ما يقرب من ثلث النساء العاملات يعملن في الزراعة، كما أن ما يقدر بنحو (٨٣) في المائة من النساء العاملات في القطاع الخاص غير الزراعي يعمل بشكل غير رسمي.^{١٨} ولو توسعنا في تعريف سوق العمل بحيث يشمل العمل في الاقتصاد غير الرسمي لوجدنا أن ما نسبته (٤٦%) من النساء المصريات اللواتي تتراوح أعمارهن بين الخامسة عشرة والرابعة والستين هن من الناشطات اقتصادياً، ويحملن خفاءً الكثير من عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي على زيادة التمييز ضد النساء يظهرانهن وكأنهن غير موجودات حسن القوى العاملة.

(٩٤) في المائة بحلول نهاية العام^{٧٧}، ويتوقع الاقتصاديون المصريون أن تصل هذه النسبة إلى (١٠) في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. ونتيجة لتراجع صادرات الملابس الجاهزة فمن الأرجح أن تفوق معدلات البطالة بين النساء المعدل العام لبطالة، أي أن النسبة المتوقعة لاستخدام النساء بعد ما يقرب من ثلاثة عقود من السياسات الليبرالية الجديدة ستكون في عامي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ نفس النسبة التي كانت عام ١٩٨١ تقريباً رغم ارتفاع نسبة النساء العاملات ياجر، وإنما تمثل النساء المحيطات^{٧٨} فإن معدل البطالة بين النساء لعام ٢٠٠٩ سيكون أعلى دون شك مما كان عليه عام ١٩٨١، ويصعب الوصول إلى أرقام دقيقة في هذه الإحصائيات لأن المراقبين المطلعين يرون أن معدل البطالة الحقيقي للرجال والنساء على حد سواء أعلى بكثير مما تظهره الأرقام الرسمية بل ربما يبلغ صعف تلك الأرقام.

(للنساء الجامعيات، ولا سيما في المكاتب الحكومية) والقطاع الصناعي العام، وعادة ما تناضل المرأة العاملة في هذين القطاعين نظراً لقلة دعاء العمل والخدمات الاجتماعية والأمن الوظيفي. وهذه التضييق تبني حلقات النساء الواتي يعيشن في ائمة ثانية في البيت بقيمهن بأعمال الطهير والتظيف والعنابة بالأطفال.

وفي عام ٢٠٠٦ بلغت نسبة النساء اللواتي تم تعيينهن في القطاعين العام والحكومي (٣٨) في المائة من مجموع النساء العاملات^{٧٩}. وقد أدى انكماش هذه القطاعات بسبب السياسات الليبرالية الجديدة إلى الحد من فرص العمل المتاحة للنساء، لا سيما المتعلمات متبنٍ.^{٨٠} ويفقد معدل البطالة الكلي الرسمي من المعدل الفعلي ويؤثر على المرأة بشكل أكبر لأنها في حالة انعدام الوظائف في القطاع الحكومي يكتب بعض الباحثين عن العمل، وبصفة خاصة النساء، عن البحث عن فرص العمل. وقد قررت

أعداد متزايدة من النساء المتخصصات لأنهن لا يعشن على الإطلاق نظراً لما يسميه أحد الاقتصاديين المصريين البارزين "المناخ غير المواتي" وفجوة الأجور الكبيرة بين الجنسين في القطاع الخاص.^{٨١} وقد تناضل النساء الأقل تعليماً العمل في المزارع أو الأعمال العائلية لقاء أجر زهيد أو دون أجر على البحث عن عمل في القطاع الخاص، ولا تعدد مثل هؤلاء النساء "عاطلات عن العمل" نظراً لأن شمولهن في إحصائيات البطالة يتشرط بحثهن عن العمل.^{٨٢}

وقد ارتفع معدل البطالة الرسمي بين النساء من (١٩) في المائة عام ١٩٨١ إلى (٢٤) في المائة عام ٢٠٠٢، ثم انخفض في أواسط عام ٢٠٠٨ إلى (١٨,٧٦) في المائة (مقارنة بنسبة [٥٠,٤٢] في المائة بين الرجل).^{٨٣} وقد بدأت معدلات البطالة في التزايد خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية في وقت



نساء مصريات يعملن بمصنع غزل المحلة، المحلة الكبرى ، ٦ نيسان / أبريل ٢٠٠٨

[١٦٠،٠٠٠] دولاً راً أمريكيًا) بينما تبدأ النساء براتب مقداره (١٤٠ جنية مصرية (حوالى [٢٨،٦٠] دولاً راً أمريكيًا). ووفقاً لمصدر آخر فإن الرجال ذوي الخبرة في تلك الشركة يحصلون على أعلى شهري مقداره (١٤٠) جنيه مصرى (حوالى [٧١] دولاً راً أمريكيًا) في حين تحصل النساء على (٢٥٠) جنيه مصرية (حوالى [٤٤،١٥] دولاً راً أمريكيًا) تتفق بالعمل نفسه.^٣

ويشهد غزل المحلة أكثر المشاكل شيوعاً للتحقيقن الوظيفية التي تفصل بين النوع الاجتماعي، فجميع عمال الإنتاج في قسم الملابس الجاهزة في المصانع من النساء، وتقل أجورهن عن الأساسية كثيراً عن أجور عمل الإنتاج من الرجال في الأقسام الأخرى (الغزل والنسيج والتبييض إلخ).^٤ ووفقاً لبيانات دمدادش، إحدى عاملات الإنتاج السابقات في قسم الملابس الجاهزة، فإن النساء يحصلن على أجر شهري يقل بمقدار (١٥٠) جنيه مصرية (حوالى [٢٦،٨١] دولاً راً أمريكيًا) مما يحصل عليه الرجال الذين يحصلون العدد نفسه من الساعات يومياً في أعمال تتطلب القدرة نفسه من المهارة، إلا أن تصنيفات الوظائف تختلف لتترتب التفاوت في الأجور.^٥ وقد كانت ودال إحدى المراتين اللتين تم تقديرهما نقالاً لأديبها من العمل الإنتاجي إلى حضانة الشركة التجارية في شهر سبتمبر الثاني / نوفمبر عام ٢٠١٨ انقااماً منها لمشاركةها في المظاهرات التي جرت خارج بوابات المصانع (انظر الفصل الثاني لمزيد من التفاصيل).

تعمل شركة الصيد وهى إحدى شركات اقطاع الخاص في المحلة الكبرى في صناعة ملابس الأطفال، وحول أشيك هذه الشركة قل عززرين، عما كان جميع عمال الإنتاج فيها من النساء، وما زال جميع عمل الإنتاج فيها اللذين يبلغ عددهم (١٤٠) عامل من النساء، إلا أن قسم الصيانة والإشراف لا يعمل فيهما سوى الرجال ويكتفىون بأجوراً أعلى.^٦

وفي شركة الدلوي للنجع، وهي إحدى شركات القطاع الخاص في بنها، يعمل جميع العاملين من الرجال في تصنيع النجع للتربجية والسيارات، أما النساء فجميعهن يعملن في وزن النجع وتبييضه وتغليفه، وتقل أجور أعمال النساء جميعها عن أجور أعمال الرجال.^٧

وقد تم تشجيع الرجال وإناثه خلال تعيينات الفزن الماضي على التقادم المبكر لتخفيض أعداد القوى العمالة في القطاع العام، وقد ساعدت هذه السياسة على النساء على ما اعتبر عمالة زائدة قبل القيام بشخصية الشركات، وبلغ سن التقادم القانوني في القطاع العام المصري (٦٠) عاماً للرجال و(٥٥) عاماً للنساء، ويستحق الرجل التقادم المبكر في من الجنسين والمرأة في سن الخامسة والأربعين، ومن هنا فقد أوجد التقادم المبكر شكلاً من أشكال البطالة المدقعة التي توفر على المرأة بقدر كبير.^٨ فمن المستبعد أن تخين شركات القطاع الخاص امرأة غير موفقة في الخامسة والأربعين من عمرها.^٩

التمييز ضد المرأة في الأجور

ليس هناك تمييز رسمي في الأجر بين الرجل والمرأة في القطاع العام، ولكن بعض شركات القطاع الخاص تميز في الأجر بين الرجل والنساء، إلا أن التمييز في الأجر بين الرجل والنساء واضح شائع في كلا القطاعين نظراً لكون النساء يعملن في الغالب في أقسام متصلة أو أقسام غالبية العاملات فيها من النساء في تصنيفات وظيفية ذات أجور تقل عن أجور الرجال ذوي التعليم والخبرات العملية المماثلة، وعادةً ما تحدث إعلانات الوظائف في القطاع العام التي تنشر في الصحف ما إذا كان العامل المطلوب رجلاً أو امرأة.

وتقرب النساء العاملات في صناعة النسيج والملابس في قطاع الملابس الجاهزة، والأجر في هذا القطاع أعلى منها في قطاع الغزل الذي يكاد يكون حكراً على الرجال، وقطاع النسيج الذي تعمل النساء ما يقرب من ثلث العاملين فيه.^{١٠} وتمثل النساء ما نسبته (٥١) في المائة من مجموع العاملين في صناعة الملابس بالقطاع العام و(٥٦) في المائة من العاملات في صناعة الملابس بالقطاع الخاص و(٤٠) في المائة من العاملين في صناعة الفحصان في كلا القطاعين.^{١١}

وقد ذكرت إيمان، وهي إحدى العاملات في شركة ترانت للصناعات النسيجية، إحدى شركات القطاع الخاص في أنسويس، مثلاً وأوضحت على التمييز في الأجر، إذ يبلغ الراتب الشهري الابتدائي للرجال في هذه الشركة (١٩٠) جنيه مصرية (حوالى

هذه هي فقط أمثلة قليلة على الممارسة المنتشرة على نطاق واسع ، المتمثلة في الفصل بسبب النوع الاجتماعي وفقاً للتصنيف الوظيفي وما يترتب على ذلك من التمييز في الأجر. ولم تفت الحكومة المصرية أي إجراء ملموس لتعزيز تطبيق القانون في هذا المجال مخفة بذلك باقتصاماتها تجاه العمال المصريين وأثر راماتها بموجب المعاهدات الدولية.

الفصل بسبب النوع الاجتماعي (الجزء) قيادة المرأة

لقد أصرّ الفصل في العمل بسبب النوع الاجتماعي بمستوى معيشة الكثير من النساء العاملات، إلا أنه وله أثراً إيجابية غير متوقعة. ففي حالات العمل المقتصرة على النساء أو حيث تكون الأكثريّة فيها من النساء، لا يكون هناك أي ضغط على المرأة للتفاوت الشفافي المنشئ في الألعان للرجل، ومن ثم فقد بدأت النساء في النطاع عن حقوقهن، وقد بدأ العديد من النساء في الظهور كقدادات في القرآن الحكيم مؤخراً في التحركات الصناعية. وقد عزى بروز هذه القيادة النسائية الاخلاط العام بين الجنسين وهو الأمر الذي كان قد بدأ في التراجع منذ سبعينيات القرن الماضي حين بدأت الصحة الإسلامية في الدعوة إلى انتهاج السلوك الاجتماعي الأكثر تحفظاً.

ومن الأمثلة على هذا الاتجاه أنسيدة عبد العزيز أبو صدام، عضو النجدة الثقافية القاعدية في شركة حداوي للتنفس. فقد نظمت في شهر آذار / مارس ٢٠٠٣ بشكوى لمكتب العمل المحلي حول قيام الإدارة الجديدة من جانب واحد بتخصيص المكافآت السنوية وعدم دفع الزيادة الاجتماعية السنوية (خلاف المعيشة). وقد ثهربت الإدارة من النظر في هذه الشكوى، فقامت الحاجة عائلة عام ٢٠٠٧ بقيادة (٣٥٠) من العمال والعاملات لاتخاذ عدة إجراءات جماعية، كما نادت إلى القاهرة عدة مرات للتحدث عن التضليل في شركة حداوي أمام شرائح مختلفة من الناس وأصبحت بذلك معروفة في الأوساط العمالية المصرية المستقلة.

كما قامت الحاجة عائشة، سعوا منها لتعزيز إيجاد المزيد من العمليات التبعيراتية الداخلية، بجمع (٢٥٠) توقيعاً على عريضة تطالب بسحب الثقة من أعضاء اللجنة النقابية الذين لم يدعموا مطالبات غالبية العمال. وقد أعادت النقابة العامة للصناعات الغذائية التابعة للاقتحام العام ل نقابات عمال مصر عدم قانونية تلك العريضة وقامت بتعليق عضوية عائشة في اللجنة النقابية القاعدية في ٢٦ آب / أغسطس عام ٢٠٠٧، وقد أعطي ذلك "صورة أخضر" ضمنياً لإدارة شركة حداوي كي تنهي خدماتها بعد ذلك بعشرين أيام، كما قامت الشركة في آب / أغسطس عام ٢٠٠٨ بنهاء خدمات (٢٢) عاملة آخر يعن فيهم النساء اللواتي كن من الناشطات في الحملة التي قادتها الحاجة عائشة، ورغم أنها لم تدع تحمل لدى شركة حداوي إلا أنها قامت بدعم من عدد من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق العمل بإجراء مفاوضات مع الشركة أفضت إلى إعلان (٣٣) امرأة في شهر كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠٠٨ إلى العمل، (لأن الشركة لم تعد الحاجة عائشة إلى العمل حتى شهر تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٩).

وقد بدأت إضراب كنون الأول / ديسمبر عام ٢٠٠٦ في غزل المحنة (٣٠٠) امرأة من العاملات في صناعة الملابس مسن قادرات أمكن عملهن ونظمن مسيرة إلى قسمي الغزل والنسيج حيث كان زعماؤهن من الرجال ما يزيدون على الأربعين، وقد شسبن في إحراب الرجال ليتضمنوا إلى الإضراب بتركهن: الأرجالة فين؟ اللسوان أهوا! وقد رحبته الكثير من النساء في المصانع في احتلال المصنع مع الرجال حتى اليوم التالي، وفي النهاية قبل رأي قلادة الإضراب من الرجال القائل بأنهن إن بقين فسوف يضر بالإضراب النهان بن الدعوة إلى سلوك غير أخلاقي. وقد أعرب أحد قلادة الإضراب من الرجال، وهو السيد محمد العطاز، عن اعتراضه بأن النساء أبنىن روح تحضارية أكثر من الرجال^{١٠٠}. وقد شكل هذا الإضراب إحدى المحطات البارزة في حركة الاحتجاج التي بدأت عام ٢٠٠٤. (لمزيد من التفاصيل انظر الفصلين الأول والثاني).

التمييز ضد النساء في غير الأجر

إن الفرضية الثقافية في مصر القائلة بأن جميع الأمر برأسها (أو يجب أن يرأسها) الرجل تؤدي إلى أشكال عدّة من التمييز في غير الأجر. ففرص الرجال في الترقى أكبر بكثير من فرص النساء من يتعلّن بنفس الدرجة من الأكاديمية والتعليم، وتمثل هذه الممارسة شكلاً غير مباشر من أشكال التمييز في الأجر أو إذ يؤدي انعدام فرص الترقى إلى تدني أجور النساء طوال حياتهن حتى لو تساوت أجور الرجال والنساء الذين يعملون في الوظيفة نفسها. وقد عملت السيدة أمل سعيد، وهي إحدىقيادات النسائية في اثنين من الإضرابات في غزل المحلة، لمدة (٤٤) عاماً في المصانع كعاملة إنتاج في قسم الملابس الجاهزة إلى أن تم نقلها مؤخراً ناديباً، وخلال تلك المدة شهدت ترقى العديد من الرجال من يقلّون عنها خبرة في حين لم يتم ترقية أي من النساء إلى وظائف مماثلة.^{١٣}

وذلك العديد من الدراسات التي تؤكد تجربة أمل والتي تبيّن قلة عدد النساء اللواتي يتم ترقيتهن أو يحصلن على تدريب متقدّم أو يعملن كمدلّلات للعمل في مجالات إدارة الشركات أو في قيادات التقنيات أو يعملن في وظائف إدارية. وتشهد آخر النتائج وأعمقها إلى يحيى مهاتي، أجزاء فريق من مؤسسة المرأة الجديدة بالستخدام عينة من (٦٠٠) امرأة عاملة في كلا القطاعين العام والخاص. وقد وجّلت الدراسة أن ما نسبته (٣٤,٧٪) في العينة من النساء المشمولات بالعينة يشرف عليهن الرجال وأن ما نسبته (١٦,٢٪) في العينة تشرف عليهن النساء و(٤٩٪) في العينة يشرف عليهن الرجال والنساء معاً، وتظهر النسبة المتقدمة من النساء المشرفات بشكل أوضح في القطاع الخاص حيث لا تتعدي نسبة النساء المشرفات (١٠٪) في العينة مقابل (٤٢٪) في العينة في القطاع العام. وتزيد نسبة النساء المشرفات في شركات النسيج والملابس في القطاعين العام والخاص عن نظيرتها في شركات المنتجات الكيميائية والبتروكيماويات وما شابه.^{١٤}



عاملات بشركة المنصورة - إسبانيا للملابس أثناء الإضراب في كلّها بمحافظة القليوبية بدلتا النيل، ٥ أكتوبر / مايو ٢٠١٧.

أما في مصنع المنصورة إسبانيا للملابس فقد كانت غالبية العاملين من النساء. وقد شكلت تلك العاملات القوة الأساسية وراء الإضراب الذي استمر شهرين بين نيسان / إبريل وحزيران / يونيو ٢٠٠٧، ولم تصحّ "طاعتهن" المفترضة تقافياً وخطابهن "القبليّة" لهم بالمشاركة في الإضراب بشكل فعال. وقد ظهرت النساء في صورة على الصفحة الأولى من إحدى الصحف اليومية مرتديات الحجاب أو النقاب، ويُفَضّل جنبًا إلى جنب عدائماً مع زملائهم من الرجال.^{١٥} وخلال الإضراب أعلنت عدة شركات إضرابهن عن العمل كما هدّدت خمس ملايين بالانتحار. ورغم أن المضربين قد تمكّوا أسبانيا من تحقيق مطالبهم إلا أن الإدارة والحكومة لم تفي بوعدهما، ورغم تنفيذ العمال تعزيز من الإضرابات والاحتجاجات إلا أن الشركة قد ثُمّت تصفيتها عن (٢٠٠٩)، (المزيد من المعلومات أظرف الفصل الثاني).

٢١ شرين الأول/ أكتوبر حين قضت محكمة للمرة الأولى بإدانة رجل بالتحرش الجنسي. فقد حكمت محكمة شمال القناطر على السيد كريفي جمعة بالسجن لمدة ثلاثة سنوات وبغرامة مقدارها (٥٠٠) جنيه مصرى (حوالى [٨٩] دولاً أمريكياً) يدفعها للسيدة تهنى رشدي لمسها في الشارع^١. وفي حين تأمل الكثير من النساء في أن تشكل هذه القضية نقطة تحول في السوسي الأجتماعي بهذه المشكلة فما زالت الكثير من النساء يشنعن بالخرج من التكبيع عن التحرش الجنسي بهن وكثيراً ما يتم تجاهلهن أو إلقاء اللوم عليهن لإن فعلن ذلك.

ويمثل إضراب عام ١٩٨٥ في الشركة المصرية البرائنية للنسج في السويس مثالاً معروفاً في الأوضاع النسائية على التعرش الجنسي في العمل وكيفية مواجهته. فقد أنشئت الشركة عام ١٩٧٥، وفي عام ١٩٨٥ قام عمالها البالغ عددهم (٣٠٠٠) عامل منهم (٨٠٠) من النساء بإنشاء نقابة اعترفت بها النقابة العامة لعمال النسيج، التي تدخل هذا القطاع في الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وأحقتها بها.

وكانت البيضة نجاة ربيع واحدة من بين سنتة أعضاء تم انتخابهم في اللجنة النقابية الفرعية الأولى، وقد تجدهن ريميلانيا من العاملات على الترشح لهذا المنصب نظراً لكثرة شكاويهن من تكرار محاولة المشرفين الشباب الالتفاف بين بعد العمل وقيامهم بشخصيّة على من يرفضن ذلك ومعاقبيهن. وبعد الاعتراف بالنقابة بأشبوعين بدأت النساء إضراباً طالباً فيه بوضع حد للتعرش الجنسي من قبل المشرفين وإنشاء حضانة نهارية. وف قامت اللجنة النقابية بدعم النساء وأضافت إلى مطالبهن مطابع أخرى وانضم جميع العاملين إلى الإضراب، وتم فصل اثنين من قيادات الإضراب فتوالت اللجنة النقابية قضيبهن وقامت بسقاية الشركة، وبعد أربع سنوات حصلت المرأةان على تعويض تاله مقداره (٤٠٠) جنيه مصرى (حوالى [٤٢] دولاً أمريكياً)^٢. ورغم أن ذلك لم يكن سوى نصر جزئي فقد مثل دفاع النساء عن حقوقهن إنجازاً كبيراً.

ورغم هذه النتائج فلم يشعر (٦٥٪) من النساء المنسولات بالعينة بأي تمييز ضدهن من حيث الترقى أو المعاملة في العمل أو الأجر^٣. ويتمثل التفسير الأرجح لهذه الفروق بين الأسلوب الظاهر للتغيير وبين تصور العديد من النساء للأمر في أن الأعراف الثقافية للمرأة تجعل تفضيل الرجل على المرأة أمراً مسلماً به وخطيباً.

كما انتقدت أهل أيضاً سيولة غزل المحطة في حصر استحقاق الحصول على سكن الشركة في الرجال^٤. فسكن الشركة في غزل المحطة ليس متاحاً للنساء إن كن مسؤولات عن الأمراة وغير متزوجات أو لم يكن أزواجيهم يحصلون لدى الشركة، مما يخلق مشكلة خطيرة للعاملات في المدينة. فيما أن غزل المحطة شركة من شركات القطاع العام فإن هذا التشكيل من إشكال التمييز في تخصيص السكن هو فعلياً سياسة حكومية.

تكون مساكن الشركة من تجمّعات من الشقق الكثيرة المتراصة التي كانت مبنية في الأساس من أجل الفلاحين الذين هاجروا من القرى في الثلاثينيات من القرن الماضي للعمل في المصانع بالمحلة الكبرى. واليوم لا يتوفّر لدى الشركة عدد كافٍ من الوحدات لإمكان كل من يطلب الحصول على سكن، إن مصر تعاني من نقص حلا في إسكان محدودي ومتواطي الدخل، وتحتجاج الكثير من الأسر إلى مثل هذا الإسكان. ويمثل الحشو المنفروض على منع هذه المساكن للنساء العاملات بشركة غزل المحطة مشكلة خطيرة بالنسبة للإبلات العاملات بالمدينة.

التحرش الجنسي بالنساء

لقد خص صبح أحرّه مؤسسة المرأة الجديدة شمال (٦٠٠) من النساء العاملات إلى أن التحرش الجنسي بالنساء في العمل أو أثناء الذهاب منه وإليه أمر شائع^٥. بل إن ما يصل إلى (٨٣) في المائة من مجموع النساء المصريات قد تعرضن للتحرش الجنسي^٦. رفقة دراسة أعدتها المركز المصري لحقوق المرأة في تقرير يوميرو ٢٠١٨^٧، وقد أحّررت المرأة المصرية نصراً كبيراً في

استغلال صغيرات السن في سوق العمل

شكل النساء الصغيرات في السن وغير المتزوجات نسبة كبيرة من النساء العاملات مما يشكل المبرر المعتاد لمحنهن أحوراً متيبة، وغالباً ما يعملن من أجل الدخل لشراء الأذان والأذان قبل الزواج، وقد توقفت الفتيات اللواتي يستطيعن أهاليهن شراء تلك التوازن عن العمل نهائياً أو حين يكبر أطفالهن، و غالباً ما يتم تعين الفتيات القائمات من الريف من لا يمتلكن بآلة خبرة أو لم يسبق لهن أن عملوا بأجر.

ومن بين النساء المتماثلة اللواتي شملهن المسح الذي أجرته مؤسسة المرأة الجديدة، فإن نصفهن تقريراً (٤٦.٩) في المائة كن دون الثلاثين من العمر، ويظهر الميل إلى استخدام صغيرات السن من النساء بشكل أوسع في القطاع الخاص حيث بلغت نسبة النساء سننهن دون الثلاثين من العمر (٦٨) في المائة من مجموع العاملات، مقارنة بالقطاع العام حيث بلغت نسبة النساء منهن دون الثلاثين من العمر (٢٥.٦) في المائة من مجموع العاملات، أما في شركات النسيج والملابس في القطاع الخاص فإن (٨٤) في المائة من النساء العاملات تقل أعمارهن عن الثلاثين^١.

وفي شركة إنتوراما شين للغزل (غزل شين)، وهي إحدى شركات القطاع العام التي تمت خصيصتها في شبظ/ فيبر عمر ٢٠٠٧ (أنظر للصلب الثاني)، فإن سياسة الاستخدام الجديدة تشجع استخدام العاملات صغيرات السن، وتتعذرهن الإداره أكثر طواعية من الرجال وترى أن ذلك يزيد من الانضباط في العمل والإنتاجية، وتشكل صغيرات السن من النساء أغنى النساء العاملات في وحدة الإنتاج الجديدة التي أنشئت عام ٢٠١٨، ولكن تكون المرأة مؤهلة للعمل في غزل شين الجديدة فحسب أن يتاحلز سنها الخامسة والعشرين ولن لا يزيد وزنها عن (٦٠) كيلوغراماً (١٣٢ رطل)، وأن تكون غير متزوجة، ومن المعتقد أنه من الأسهل على العاملات الرجال أن يرهيوه من تطبيق عليهم هذه المعايير^٢.

وتخضع النساء لظروف مماثلة في شركات القطاع الخاص الأخرى؛ وإن لم تكن بهذا الوضوح أو الصرامة. ففي الشركة السويسرية للملابس في مدينة العاشر من رمضان يصلع متوسط السن لجميع العاملات من الرجال والنساء (٢٣) عاماً، وسيكون جميع عمال الانتاج في مرافق الشركة الجديدة الذي سيتم إنشاؤه في

محافظة بنى سويف المصرية من النساء^٣. وقت تم تدريب أربعون من النساء صغيرات السن من بنى سويف في مصنع مدينة العاشر من رمضان، وبنن ينتقلن إلى العمل في حفلات الشركة، ويقمن في بدلاتها وبعدهن إلى بيوتمن في عطل نهاية الأسبوع، وهذا النظام في العمل عريض على النساء في الأسر التقليدية المصرية الراقية وبكم تبريره الرئيسي في حجم الفقر والبطالة في بنى سويف.

وكما اشرنا في الفصل الثاني فإن احتساب قيم شركة حسنة الإدارة كالشركة السويسرية للملابس التي تصدر مقتنيتها وتبيعها تشركات ذات الوعي الاجتماعي يدفع بدلات التأمين الصحي والمسدمة في برنامج التقادم الوطني والشيد بقوابين العمل المصريه، أكبر من احتساب قيم الشركات التي تتبع لسوق المحلي بذلك. وقد قال الرئيس التنفيذي للشركة السويسرية تفاصيل أن الشركة لا تعتقد أنها تستغل النساء العاملات لديها من صغيرات السن، بل على العكس من ذلك، فقد غير عن اعتقاده بأنه الشركة توفر فرص العمل للنساء الريفيات - سواء من صغيرات السن أو المطلقات الأكبر سنّاً اللواتي ما كان لهن أن يجدن عملاً - وأن الشركة تطلب المو الاقتصادى إلى المناطق التي تعاني من الركود الاقتصادي كبني سويف^٤.

ويتزأوح صافي الأجر الشهري لعاملة النسيج صغيره السن (إما في تلك البدلات والخوازيق بعد خصم الضريبة وبدلات التأمين إن كانت الشركة تدفعها) بين (٢٠٠) جنيه مصري (حوالي [٢٦] دولاراً أمريكي) و(٤٥٠) جنيهها مصرية (١٠٠) دولاراً أمريكي). ويشكل أرتفع الأكتر في هذه المعاملة مبنينا كبيراً من المال لأمرأة صغيرة غير مدربة تقيم في بيتها، إلا أن ما يقرب من (١٩) في المائة من النساء المشمولات في المسح الذي أجرته مؤسسة المرأة الجديدة والبالغ عددهن (٣٠٠) أمرأة (٨٩) في المائة من عاملات النسيج يحصلن على أجر شهري يقع عن (٣٠٠) جنيه مصرى (حوالي [٥٤,٥٥] دولاراً أمريكي)، وهو أجر لا يحصل عليه سوى في القليل من الوظائف المتأخرة لهن في الريف أو المدن أو المدن التي تخسر من الصناعة (باستثناء الوظائف الخدمية في فنادق الخمس نجوم التي تحملن السواح)، ورغم ذلك فقد شكت (٢٨,٣) في المائة من العاملات

المشمولات بالمسح من عدم وجود زيدات تغطي ارتفاع تكاليف المعيشة، وقد كان ذلك أكثر ما شكون منه على الإطلاق^{٤٣}.

ووفقاً للمسح المذكور فقد كانت هنالك نقابات عمالية في جميع شركات القطاع العام التي تعمل فيها العاملات الثلاثمائة، إلا أنه من بين النساء الثلاثمائة العاملات في شركات القطاع الخاص المشمولات بالمسح لم تكن هنالك نقابات عمالية في أماكن العمل سوى لها نسبة (٢٥) في المائة منها^{٤٤}، وهي نسبة تفوق بكثير المعدل العام لوجود النقابات في القطاع الخاص (أنظر الفصل الثاني). إلا أن (٤١) في المائة من العاملات في شركات القطاع الخاص لم يكن مؤهلات لعضوية النقابات نظراً لعلمهن بعقود محددة المدة أو دون عقود على الإطلاق^{٤٥}. ونتيجة لذلك لم يكن لدى غالبية العاملات صغيرات السن أية وسيلة للتضييم الجماعي وأنقواضهن للحصول على ظروف عمل أفضل.

المرأة ونقابات العمل

إن تهميش المرأة في النقابات العمالية المعترف بها رسمياً أمر جلي، ففي الانتخابات النقابية لدورات ٢٠٠٦ - ٢٠٠١ فازت النساء بما نسبته (٤) في المائة من المقاعد في اللجان الفاعلية (٤٦) وفي المائة من رئاسات النقابات المحلية و(٢) في المائة من المناصب في مجالس إدارة النقابات العامة^{٤٧}. ولم تكن هنالك أية امرأة في مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر طوال نصف دورة ٢٠٠٦ - ٢٠٠١ كما لم يتم انتخاب أية امرأة عام ٢٠١٦.

ولا توجد إحصائيات معلنة عن نتائج انتخابات دورة ٢٠٠٦ - ٢٠١١، إلا أن وزيرة القوى العاملة والهجرة السيدة عائشة عبد الهادي، وهي امرأة، أدعت حدوث بعض التقدم خلال اجتماع لجنة تطبيق المعايير التابعة لمنظمة العمل الدولية الذي دقت فيه عدم تطبيق مصر لالتزاماتها المتعلقة بالحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم في المؤتمر السابع والستين المنعقد في القاهرة في عام ٢٠٠٨، وقد أعلنت السيدة عائشة

عبد الهادي أن النساء قد فزن في انتخابات النقابات العمالية لدورات ٢٠٠٦ - ٢٠١١ بألف مقعد من أصل (١٨٠٠٠) مقعداً (٥,٥٪) في المائة) في التجان النقابية الفاعلية^{٤٨}. وبشكل تلك تقدماً طفيفاً عن نتائج دورات ٢٠٠١ - ٢٠٠٦، وما زال الطريق طويلاً لتحقيق المرأة على تمثيل عادل في قيادات النقابات العمالية المصرية.

ولعل التمييز الضعيف للنساء في جميع مستويات القيادة في النقابات العمالية المعترف بها رسمياً يفسر لمَّا تتوجه سوى (٢,٣٢٪) في المائة من النساء من بين (٤٠٪) امرأة في القطاعات الصناعية الثلاثة (النسيج والمنتجات الكيميائية والإلكترونيات) المشمولات بالعينة التي درستها مؤسسة المرأة الحديثة إلى اللجان النقابية الفاعلية عندما كان لديهن تظلم بالعمل^{٤٩}. ومن جهة أخرى، فقد شاركت حوالى (٢٧٪) في المائة منها في إضراب أو شكل من أشكال العمل الجماعي للتقدم بمتطلباتهن إلى أرباب العمل، مما يظهر تزايداً محتملاً في المطالبة بالتنظيم والنشاط العمالى الحقيقي والذي يُشير بمستقبل جيد^{٥٠}.



عاملة تحمل الطوب بمصنع لا توجد به نقابة بمدينة المنصورة بـ٦٣٠٠٨.

التمييز ضد العمال الوافدين

العمال الوافدون في مصر

لقد وقعت مصر على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال الوافدين وأفراد أسرهم (ICRMW). وليس في قانون العمل الموحد (رقم [٢٠٠٢] نسنة [٢٠١٢]) آية أحكام تتعلق بحماية العمال الوافدين، وفي بلد ترتفع فيه معدلات البطالة وتقصى التشغيل بهذا القدر، يكون الإقرار العام بوجود عمالة وافدة من غير المهنيين المهرة غير المتوفرين محلها أمر مخزي، ولا يتضمن المهنيون المهرة عادة إلى القابات والوافدون الذين لا يحملون تصاريح عمل غير مؤهلين أصلاً للانضمام إلى القابات. ويمنع غياب الحماية القانونية للعمال الوافدين أرباب العمل حرية التناهك الحقوق الأساسية للوافدين بصورة منهيبة.

روفقاً لوزارة القوى العاملة والهجرة فقد بلغ عدد الأجانب العاملين في مصر عام ٢٠٠٩ (٤٠٠٠) عاملاً^{٦٣}. ومن الواضح أن هذا الرقم إنما يشير إلى من يحملون تصاريح عمل قانونية. بينما هناك الكثيرون غيرهم ومن يدخلون إلى البلد بتأشيرات سياحية ويعملون فيها للعمل. ومن بين هؤلاء عمال المنزل.

ويتضمن قانون العمل الموحد على لا تزيد نسبة الأجانب العاملين في آية شركة عن (١٠٪) في المائة (مع استثناء بعض المؤسسات كالجامعة الأمريكية في القاهرة). إلا أن المستثمرين الأجانب في بعض القطاعات كالتصنيع والملابس يستخدمون أعداداً من العمال الأسيويين تفوق العد المذكور لأنهم يتقاضون أجراً تقلّع مما يتقاضاه المصريون^{٦٤}.

وتتمثل أكثر التراخيص شمولاً عن العمال الوافدين في مصر في التقرير الذي أعدته المبادرة العصرية للحقوق الشخصية (EIPR) للجنة الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق جميع العمال الوافدين وأفراد أسرهم. وقد أشارت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إلى عدد من الممارسات التي تصل إلى درجة التمييز ضد العمال الوافدين^{٦٥}. وتلخص القراءات

الثالثة البحث الذي استند إليه التقرير المذكور في الفحص:
الأولى: (١) فحص الإيجاري لفوريوس لفحص المعاشرة البشرية/متلازمة نقص المعاشرة المكتسب (الإيدز) وانتهاء ضد العمال الوافدين العصابين ب لهذا المرض و (٢) حقوق عمال المنازل الوافدين و (٣) عنصرية المصريين تجاه العمال الوافدين.

تقرير وزارة القوى العاملة والهجرة على رب العمل الذي يزيد الحصول على تصريح عمل للعامل الوافد المراد استخدامه أن يقدم إلى مديرية القوى العاملة والهجرة المحلية شهادة ثبت خلو العامل الأجنبي من مرض نقص المعاشرة المكتسب (الإيدز)^{٦٦}. ويُستثنى من هذا المطلب الأجانب المتزوجون من مواطنين مصريين وأطفالهم والأجانب المقيمين الذين لم يغادروا مصر خلال السنوات العشر السابقة.

ويمثل فحص فيروز من الإيدز الإيجاري للعامل الأجانب انتهاكاً للحق في العمل المعترف به دولياً للعصابين بالإيدز وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية الدولية بشأن فيروز نقص المعاشرة البشرية/متلازمة نقص المعاشرة المكتسب (الإيدز) وحقوق الإنسان التي أعدتها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروز نقص المعاشرة البشرية/الإيدز (UNAIDS) بالاشتراك مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والتي أقرت عدداً من قرارات الأمم المتحدة^{٦٧}. ولم يُستثنى ذلك أبداً من المعاشرة محدودة معمول بها حالياً صادرة عن منظمة العمل بشأن التمييز بسبب الإيدز. إلا أن منظمة العمل الدولية بدأت في مؤتمرها الذي عقد في حزيران / يونيو ٢٠٠٩ بمناقشة معابر دولي جديدة بشأن مرض الإيدز والأعمال الهدامة إلى تعزيز التدريجيات الوطنية ضد التمييز بسبب الإيدز^{٦٨}.

ولا تطبق أحكام قانون العمل الموحد على عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، وقد بيّنت المقابلات التي أجرتها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أن عمال المنازل الوافدين، ولا سيما النساء، قد تعرضوا إلى إساءات لفظية ونفسية وجسدية، وأفاد البعض بأن أرباب العمل قد احتجزوا أحواض سفرهم للتحكم

إذ ذكر (٧١) في المائة من السودانيين المقيمين حالياً في إسرائيل أن السبب الرئيسي الذي يدفعهم إلى مغادرة مصر هو تعرضهم لإساءات لفظية وجسدية^{٢٣}.

المصريون العاملون في الخارج

كانت الحكومة المصرية حتى منتصف السنتين من القرن الماضي تفرض فيرونا على هجرة العمال المدربين، وقد تم رفع بعضاً من تلك القيود ضمن سياسة "الباب المفتوح" الاقتصادية المصرية الجديدة عام ١٩٧٤ فبدأت على إثر ذلك موجة من الهجرة^{٢٤}. ونظراً لزيادة أهمية هجرة العمال منذ سبعينيات القرن الماضي فقد قامت السلطات المصرية بإنشاء عدد من المؤسسات والنظم لتشجيع الهجرة، إلا أن هذه الهيئات لا تقدم انحصارياً لحقوق العمال المهاجرين.

ويعد قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج (رقم [١١٦] لسنة ١٩٨٣) القانون الرئيسي الذي يحكم الهجرة، فهو يحدد قواعد الهجرة وإجراءاتها ويوضح التسهيلات الممنوحة للمهاجرين المصريين بهدف المحافظة على التواصل مع المصريين في الخارج^{٢٥}. وقد قام المرسوم الرئاسي رقم (١٦٥) لسنة ١٩٩٦ بنقل صنوفيات وزارة الدوحة لشؤون الهجرة إلى وزارة القوى العلمية والتوظيف، ونص المرسوم على أن أهداف وحدة الهجرة في الوزارة هي: (١) الربط بين سلامة المهاجرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية و(٢) تقديم الرعاية الازمة للصغار في الخارج وإنشاء الروابط بينهم وبين بلدتهم الأم^{٢٦}.

وفي عام ١٩٩٧ تم إنشاء اللجنة العليا للهجرة كهيئة تسبيب نضم متبنين للوزارات والهيئات المعنية بالهجرة. وقد كانت إليها مهمة تقديم التدريب وتصنيق مؤهلات طلابي الهجرة وتسهيل بناء الروابط مع المصريين العاملين في الخارج^{٢٧}.

وخلالية العمال المصريين المهاجرين هم مهاجرون مؤقتون. أما من يستقرون على نحو دائم في الدول العربية المختلفة وأوروبا وأمريكا الشمالية فغالبيتهم من الأطباء والمهندسين والمدرسين وغيرهم من المهنيين.

في تحركاتهم ومنعهم من التبليغ عن آلية إساءة لهم إلى الشرطة نظراً لأن كلية محضر في الشرطة تتطلب وثيقة هوية صالحقة تحمل ختم الإقامة، كما تحدث بعض عمال المنازل الوافدين عن ظروف شبه العودية وتشمل العمل الإيجاري دون راحة أو إجازات والفرمان من الحرية^{٢٨}.

وقد تم تأكيد التفاصيل التي توصلت إليها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بشأن عمل المنازل الوافدين في بحث مسحى أجري عام ٢٠٠٧ وشمل (٣٦٢) من عمال المنازل الغربيين والإندونيسيين والإثيوبيين والسودانيين والإرتقبيين والنيجيريين، وقد بين المسح أن نسبة العاملين على تصاريح وعقود عمل من بينهم لا تتجاوز (١٥) في المائة، وكان النقباء أكثر العاملين على تصاريح عمل إلا أن نسبة العاملين على تصاريح عمل تتجاوز عدد ساعات عمل ثلاثة أيام عمل المنازل المقيمين في البيوت (١٢) ساعة في اليوم ووصلت في بعض الحالات إلى (١٨) ساعة، كما كان ثلثهم يعمل سبعة أيام في الأسبوع، كما ذكر المشاركون في المسح حالات أخرى من الإساءة شملت اصراراً عليهم (٥٩) في المائة وإهاناتهم (٣٠) في المائة) وصففهم وضربهم وغير ذلك من أشكال الإساءة الجنسية (٢٧) في المائة) والتحرش الجنسي بما في ذلك الاغتصاب (١٠) في المائة). وبكما ذكرنا أعلى، فكثر من حالات التحرش الجنسي لا يتم التبليغ عنها نظراً لأن اللوم في تلك الحالات يوجه عادة إلى المرأة^{٢٩}.

وقد ذكر العمال الوافدون واللاجئون، ولا سيما الأفارقة السود، حالات من المضايقة اللفظية والعثنوان الجنسي في الشوارع من قبل الشرطة وضباط الأمن، كما تذكر قصص الاعتداء عليهم من قبل الشرطة والبلطجية^{٣٠}. وكثيراً ما ينقل الإعلام المصري صوراً ملتبة عن الوافدين باعتبارهم أدساً لا أخلاق لهم ينسبون في نشر الأمراض، كما حدثت حالات من توقيف كل من "بيتو" إفريقياً لأسباب عنصرية^{٣١}، فكثر من السودانيين القادمين إلى مصر يغادرونها بطريق غير قانونية إلى إسرائيل بحثاً عن فرص عمل بأجور مرتفعة وهرباً من التمييز.

(لا سيما كهربائيين أو في الخدمات الغذائية). وليس لديهم حرفة تقافية وفي بعض الأحيان لا تكون لديهم أية حقوق ذاتية. ولم تدخل اتفاقية عام ٢٠١٧ الصيرفة بين وزارة الفري ائمة والجارة المصرية ووزارة العمل. الأردنية لتقييم تصاريف العمل المصريين من خلال السفارة المصرية في الأردن حيز التنفيذ. ولم يحصل على تصاريف عمل من خلال هذه الاتفاقية سوى (٣٠٠٠) عمل من بين ما يزيد على (٢٠٠٠) مصرى يعملون في الأردن^٣.

وتقى أجور الوافدين أحوايا بقدر كبير عما يتوفر عنده، وبتحكم الكثافة بالعمل يأخذ جوازات سفرهم ورفض نقل كفالاتهم لرتب عمل آخر^٤. وقد أفاد بعض المصريين بلعراضهم لامسات خطيرة.

فقد أفاد عامل واحد من محافظة المنيا، على سبيل المثال، أنه قد تم تعبيته في مصنع للأسمدة خارج مدينة ساحل في إحدى المناطق الصناعية المزدهرة (أنظر الفصل الثاني للاطلاع على تعریف المناطق الصناعية المزدهرة العلمة في مصر) لمدة شهرين أو ثلاثة حيث كان يعمل من الساعة (٧:٣٠) صباحاً إلى الساعة (٤:٣٠) مساءً مع استراحة وحيدة مدتها نصف ساعة. كما كان ينام في المصانع رغم أنه لم يكن يحتوي على مياه نظيفة أو مرحاضين أو مكان للاستحمام. ولذا حاول التناوض على أجراه إلا أن رب العمل أخذ جواز سفره. ولذا فلم يكن يمكّنه قانونياً أن يبحث عن عمل آخر رغم أنه تلقى عرضها للعمل بأجر أعلى بكثير. ولم يتم بالاتصال بالسفارة المصرية لأنه لم يكن يعتقد أنه سيقطلون أي شيء لمساعدته^٥.

وهذا عامل زراعي من محافظة الشرقية عمل لمدة ثمانية أشهر في مزرعة مع عمال آخرين يتجاوز عددهم بين (٢٥) و(٣٠) عملاً. وقد كانوا يعملون من الساعة (٦:٠٠) صباحاً إلى الساعة (٦:٣٠) مساءً سبعة أيام في الأسبوع في جميع حالات الطقس. ولم يمكنوا الحصول على أوقات راحة ولا حتى لتناولوا الطعام. وأي تخلف عن العمل كان يؤدي إلى الخصم من أجورهم. وكانوا يسكنون في خيم بلاستيكية وينامون على الأرض، الموجلة عند نزول المطر^٦.

ويشمل المهاجرون المؤقتون كلاً من المدربين تدريباً علياً وغير المدربين ويغزاون بين العماء والفلاحين الذين يعملون في الإنشاءات. أما المهاجرون المؤقتون إلى دول الخليج العربي فغالبيتهم من الرجال^٧.

ويبلغ عدد المصريين الذين هاجروا للعمل في الخارج عام ٢٠١٧ (١٠٠٨٧٧٢) شخصاً. وقد توجه ما نسبته (٩٥٪٧٥) في المائة منهم إلى دول عربية (٩٦٦٣٤ عام). وكان أكبر عدد من العمال المصريين المهاجرين من تصرف الملكة العربية السعودية إذا بلغ عددهم (٤٥٩٤٩٣) عاملاً، ثالثاً الكويت التي هاجر إليها (١٩٢١٨٥) عاملاً^٨.

تشكل الحالات التي يرسلها المصريون العاملون في الخارج أحد أكبر مصادر العملة الأجنبية لمصر. فقد بلغ مجموع تلك الحالات خلال السنة المالية ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ (٦,٢) مليار دولار أمريكي بزيادة مقدارها (٢٢,٦) في المائة عن السنة المالية ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، وفي السنة المالية ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ شكل المصريون المقيمون في الولايات المتحدة أكبر مصدر للحالات إذا قمنوا بتحويل ملياري دولار أمريكي، يليهم المقيمون في الكويت الذين حولوا (١,١) مليار دولار أمريكي^٩.

وتأتي الأردن في المرتبة الرابعة (والثالثة في بعض السنوات) من حيث الوجهات التي يقصدها العمال المصريون المهاجرون، وظروق العمال الوافدين في الأردن شديدة بنظيرتها في دول الخليج العربي (أنظر الفصل الرابع)، وهناك بعض اتفاقيات التناوض الصناعي التي تشمل العمال الأردنيين والمقيمين. وقد ابرمت النقابة العامة للعاملين في الصناعات الغذائية الأردنية اتفاقية مع النقابات المصرية العامة (القطاعية) للعاملين في الصناعات الغذائية والعمال الزراعيين، إلا أن مذكرة التفاهم المبرمة بينهم تنص على قيام النقابة الأردنية بزيارة مصر دون أن تذكر شيئاً عن التعاون لحماية حقوق العمال المصريين الوافدين إلى الأردن. وبخشى معظم الوافدين المصريين إلى الأردن الانضمام إلى النقابات الأردنية وإن كانوا مؤهلين لذلك^{١٠}.

ويصل غالبية الوافدين المصريين في الاقتصاد غير الرسمي في قطاعات الإشادات والزراعة والتسييج والملابس والخدمات

وفي شهر تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٣ قامت المنظمة الدولية للمهاجرة ووزارة القوى العاملة وأنهجة المصرية بإطلاق نظام معلومات الهجرة المتكامل الذي أعد لمساعدة السلطات المصرية على إدارة هجرة العمال بشكل أفضل وتسهيل الهجرة القانونية وتحسين ظروف عمل العمال المصريين العاملين في الخارج^{٢١}.

ووقف السفارة المصرية في الأردن فإن الحكومة المصرية تعمل على تعريف العمال المصريين بحقوقهم القانونية بموجب قانون العمل الأردني قبل سفرهم، وتحصي المعلومات المذكورة (٢٢) مادة ذات صلة من مواد القانون الأردني تشمل الأحكام المتعلقة بالعمل بالإيجار وساعات العمل وحق العمال في الاحتفاظ بجوازات سفرهم. ويعجب عن العمال المصريين الذين يتم تعينهم أن يختاروا امتحاناً يتعلق بحقوقهم قبل أن يغادروا مصر^{٢٣}. وقد لا يكن مثل هذا الامتحان أداة تقييفية فعالة نظرًا لكون شبة عالمة من العمل المصريين المهاجرين من ذوي التعليم المتوسط في أحسن الأحوال كما أن ظروف حكم الامتحان المذكور ليست واضحة.

وتدعي الفحصولة المصرية في الكويت أنها تتعامل مع ما يقرب من (٤٠٠) حالة يومياً من المصريين الذين يطلبون المساعدة في قضايا تعاقديّة وما يزيد على (٥٠) حالة من الأنواع المختلفة من المشاكل المتعلقة بالعمل. وتقوم الفحصولة بالتدخل نيابة عن العمال الذين يواجهون مشكلات تتعلق بالكفالة بوفضها المشاركة في التأمين على العقود مما لم يتم حل القضايا المعنية. كما تتحمل الفحصولة مع قائمة من المحامين للمساعدة في الدفاع عن حقوق العمال المصريين في الكويت ومن يسعون إلى استرداد جوازات سفرهم من الوكلا أو الكفالة^{٢٤}.

وبقى مكتب العمل في السفارة المصرية في قطر الخدمات والحماية للمواطنين المصريين بداية من الرقابة السابقة على السفر. ويقوم الملحق العدلي بالتحقق من عقود العمل التي يعتزم

پير امهما للتأكد من الوضع القانوني لشركة المستخدمة/ الكفيل وظروف العمل. وقد أوضح المسؤول أن التأشيرات لا تصدر أو يتم الاعتراف بها على انحدر المصرية أو القطرية دون موافقة مكتب العمل. كما يعقد مكتب العمل اجتماعات شهريّة مع إدارة البحث والمتابعة التابعة لإدارة العمالة لجوازات المنادق وشذون الوافدين في وزارة الداخلية القطرية. وإذا ظهر فراغ بين العمال وأرباب العمل تقوم الادارة ببيان جميع الخدمات الحكومية المقدمة لرب العمل إلى أن يتم حل المشكلة^{٢٥}.

ورغم الدعاءات تقديم الخدمات للعمال المصريين من قبل سفارتهم، يشعر الكثيرون من المصريين العاملين في الخارج بأنهم لا يحصلون على هذا الدعم من حكومتهم وقد أغربوا عن إنفاقاتهم في الصحفة^{٢٦}. وقد قام اثنين حسام بهجت مدير العادرة المصرية للحقوق الشخصية بنقل هذه الآلام من مصر ودفعت على الانقاضية الدولية لحماية حقوق جميع العمال الوافدين وأفراد أسرهم عام ١٩٩٣^{٢٧}. ومن هنا فإن الحكومة مازالت بحاجة مواطنيها العاملين في الخارج^{٢٨}. كما أشارت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق جميع العمال الوافدين وأفراد أسرهم إلى هذه القضية في تقريرها الذي أعدته عام ٢٠٠٧ إذ ذكرت الآتي:

لقد تناهى المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر عندا من الشكاوى التي تتعلق بحقوق العمال المصريين في الخارج وهي [اللجنة] شعر بالقلق خوال ما يدعى من غربال المساعدة اللازمة من قبل الخدمات الفصلية [المصرية]. وتشير على وجه الخصوص، بقلق إلى المعلومات التي تفيد بأن بعض العمال المصريين المهاجرين لم يحصلوا على وثائق سفر للعودة إلى مصر بعد صدور قرارات تقليل بحقهم في البلد المضيف، وتذكر بأن للعمال المهاجرين وأسرهم الحق في النزول إلى بلد़هم الأصلي في أي وقت والبقاء فيه ...^{٢٩}

ورغم قيود الحكومة المصرية الرسمية المزدوجة عن العمال المهاجرين إلا أنها لا تبذل الجهود الحثيثة بالزيارة عليهم، ومن أرجح أسباب ذلك أن مصر لا تستطيع معاونة الدولتين الريسيتين اللتين يقصدهما العمال المهاجرون وهما: المملكة العربية السعودية والكويت. فمصر بحاجة إلى عوهم السياحي والاقتصادي، وقد أصبحت الهجرة ظاهرة أكثر تبيعاً في الاقتصاد العالمي اليوم وتحتاج إلى تعاون كل من البلدين المصدرة والمضيفة لضمان حماية حقوق العمال. ولدى التوقيع الرئيسية التي يقصدها العمال المصريون معايير عمل سينة ولا سيما للعمال الأجانب. وقد يلادي

الحواشى السقنية

١. رغم مصادقة مصر على هذه الاتفاقية إلا أنها أباحت على عدد من التحفظات التي تفلت من تعاليتها بما في ذلك تقييد حق المرأة في الصلاة والتخطف العام الذي يقضى بأن مصر تلتزم بالاتفاقية بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع الشريعة. انتظر الأمم المتحدة شجعة التهوض بالمرأة، دائرة التطور الاجتماعي، "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الإعلانات والتحفظات والاعتراضات على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة".
٢. لقد وصفت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان مصر بأن لديها "اتفاقية التمييز ضد المرأة، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، أقبل بداية القرن العشرين أو قبلها جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (نشرة صحفية)، ٨ آذار / مارس ١٩٩٦ rights/mena/eohr/women.html؛ المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ (آخر تقرير متوفّر)، الفصل (١٢) "التمييز ضد النساء" على الموقع الإلكتروني، <http://www.eohr.org/annual/2003/report2003-7.shtml>؛ المنشورة على الموقع الإلكتروني، <http://www.eohr.org/2003/fe1.htm>. وبخصوص عدم المساواة في إمكانية حصول المرأة على الطلاق انتظر مرصد حقوق الإنسان، الطلاق من العدالة: عدم المساواة في إمكانية حصول المرأة على العدالة في مصر، تشرين ثاني / نوفمبر ٢٠٠٤، ص (٧-٥)، <http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/egypt1204.pdf>. وبخصوص التمييز الذي انتظر المعايير المصرية لحقوق الشخصية، "التقرير الفصفي"، الفصل (٤)، "التمييز بسبب الدين أو العقيدة"، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٨.

٣. وبخصوص التمييز في معاملة بنو إسرائيل أميرة إيلاهيم، "أسباب الخطأ؟" لأمراء المسلمين الإلكتروني، ٢٠٠٨، ٢٠٠٨ http://www.eipr.org/en/reports/FRB_quarterly_rep_Oct08_en/Discrimination_on_the_basis_of_religion_or_belief.htm
٤. سميـا نـادـير وـليـ نـومـيرـتـ، حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمـال إـفـرـيقـياـ (دـ. لـاتـهمـ: رـومـانـ وـلـيفـيلـدـ، ٢٠٠٥) صـ (٧١).
٥. ورـاـةـ الـخـارـجـيـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ، التـقـرـيرـ الـقطـرـيـ حـولـ مـسـارـسـتـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ، ٢٠٠٨ـ، مـصـرـ، ٢٥ـ تـنـاطـقـ فـيـ اـيـ، ٢٠٠٩ـ، <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrpt/2008/nea/119114.htm>

٤. المصدر السابق.
٥. البنك الدولي، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وضع المرأة وتنميتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حزيران / يونيو ٢٠٠٦، ص (٢٠٠٦-٢٠٢١)، <http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2006/06/14/000160016/20060614165618/Rendered/PDF/364630PAPER0Gender1Report1June05.pdf>.
٦. اتحاد المركزي لتنمية العامة والإحصاء، مسح عينة القوى العاملة، ٢٠٠٦، بعض المعلومات متوفرة لدى الهيئة العامة للإحصاء، المرأة [كذا] والاقتصاد [كذا] في التموي [كذا]، <http://www.sis.gov.eg/En/Women/Society/Economy/100304000000000001.htm>
٧. شكر الله، من البيت إلى موقع العمل: دراسة عن ظروف العمل النسائية في مصر، مجلة طيبة، (كتاب الأول / ديسمبر ٢٠٠٦)، ص (٣٢-٣٣).
٨. شكر الله، من البيت إلى موقع العمل، ص (٣٦).
٩. البنك الدولي، وضع المرأة وتنميتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص (٢٧).
١٠. ورشة عمل المجلس القومي للمرأة، تصور / يوليو ٢٠١١، مذكورة في انتصار بدر، المحفقة الرئيسية، نساء في سوق العمل: العلاقات وسياسة الشخصية (القاهرة: موسسة المرأة الجديدة، ٢٠١٧)، ص (٨٢).
١١. رجوي أسمد، العمالة والتوظيف والبطالة في الاقتصاد المصري، ١٩٨٨-٢٠٠٦، ص (٢٨) في رجوي أسمد، عمدة إلى سوق العمل المصرية، (القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية في القاهرة ومندى البحوث الاقتصادية، ٢٠١٩).
١٢. تلاطخ على وجهة النظر الحكومية لنظر الهيئة العامة لاستعلامات، المرأة المصرية [كذا] والاقتصاد، المرأة [كذا] في التموي [العامية]
١٣. لجنة من غادة رجائي، تقرير عن أحوال عمال العمل والنسيج والملابس الجاهزة، سلسلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، رقم (٦٦) (القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨)، ص (٥٢).
١٤. شكر الله، من البيت إلى موقع العمل، ص (٣٤).
١٥. مركز الحقوقي الاجتماعي، الجامعة الأمريكية في القاهرة، المرأة [المرأة] [المرأة] [المرأة] <http://www1.aucegypt.edu/src/wsite1/index.htm>
١٦. رجوي أسمد وفاطمة الحميدي، المرأة في سوق العمل المصري: تحليل النظائرات بينهن ١٩٨٨ و ٢٠٠٦، (القاهرة: مجلس السكان، دون تاريخ).
- <http://www.dsg.ac/LinkClick.aspx?link=Women+in+the+Egyptian+Labor+Market.pdf&tabid=214>
١٧. المصدر السابق.
١٨. أسمد، العمالة والتوظيف والبطالة في الاقتصاد المصري، ١٩٨٨ - ٢٠٠٦، ص (٤٦).
١٩. رجوي أسمد، توطئة في رجوي أسمد (محرر)، عمدة إلى سوق العمل المصري.
٢٠. شكر الله، من البيت إلى موقع العمل، ص (٣٥).

٢١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "القوى العاملة والتوظيف والبطالة في مصر"، http://www.capmas.gov.eg/eng_ver/sdds/SDDS3.htm
٢٢. سمير رضوان، "الاستجابة للأزمة المالية والاقتصادية: حالة مصر"، (منظمة العمل الدولية: جنيف، ٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٩) ص(٣). http://www.ilo.org/public/libdoc/ILC2009/TD3/Radwan_TD3.pdf
٢٣. بدر، نسأة في سوق العمل، ص(٤٨).
٢٤. رحوي أسماء وفاطمة الحميدي، المرأة في سوق العمل المصرية: تحليل للتغيرات بين عامي ١٩٨٨ و ٢٠٠٦.
٢٥. المصدر السابق ص(٢١). لقد كانت النساء فيما مضى يمثلن أكثرية العاملين في الغزل أما الآن وبعد دخول الآلات والحواسيب فقد أصبح الرجال هم الأكثرية.
٢٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاء الإلكتروني في لانتاج الصناعي، ٢٠٠١/٢٠٠٠، "أعداد المنتشات وأعداد المشتغلين حسب فئة السن والنوع".
٢٧. عفاف مرعي وفاطمة رمضان وأخرون، صعود الحركة العمالية والنقابية المصرية خلال عام ٢٠٠٧ (القاهرة: الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، ٢٠٠٨) ص(٧٢).
٢٨. رجائي، تقرير عن أحوال عمال الغزل والنسج والملابس الجاهزة، ص(٢٢).
٢٩. جروين بيتن، مقابلة مع اثنين من العاملات، المحلة الكبرى، ٢٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٨.
٣٠. المرصد النقابي والعمالى المصرى، تقرير شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨، "اعتصام عمال المحلة بالاتحاد العام لعمال مصر".
٣١. المصدر السابق ص(٥٥).
٣٢. عائشة أبو صبيحة، شهادة في الفيلم المصور "حكايات كل يوم".
٣٣. المصدر السابق؛ مرعي ورمضان وأخرون، صعود الحركة العمالية والنقابية المصرية خلال عام ٢٠٠٧ ، ص (١١١-١٠٩).
- عرباوي،، عرباوي،، - http://arabist.net/arabawy/2007/09/01/crackdown-on-independent-trade/unionist-solidarity-needed/ النقابية والعمالية (نشرة صحفية)، ٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨ وبيير بيور كلوند، مصر وما وراءها، ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٩ . <http://scandegypt.blogspot.com/2009/10/victory-for-aisha.html>
٣٤. جروين بيتن وحسام الحسلاوي، مقابلة مع محمد العطار وسيط حبيب، المحلة الكبرى، ٩ آذار / مارس ٢٠٠٧.
٣٥. المصري اليوم، ٥ ليار / مليو ٢٠٠٧.
٣٦. أمل سعيد، شهادة في الفيلم المصور "حكايات كل يوم".
٣٧. اختصار بدر، الملحقة الرئيسية، نساء في سوق العمل: العاملات وسياسة الكفالة (القاهرة: مؤسسة المرأة الجديدة، ٢٠٠٧)، ص(١٨١-١٨٢ و ١٨٤-١٨٥).

٣٨. أمل سعيد، شهادة في القيل المصور حكايات كل يوم .
٣٩. المصدر السابق.
٤٠. المركز المصري لحقوق المرأة ،
http://ecwronline.org/index.php?option=com_frontpage&Itemid=1&lang=english
٤١. عبد الرحمن حسين، تهبي رئيسي المنتصرة تقول دافع عن حقوقك ، أخبار مصر اليومية ، ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٨
٤٢. بدر، نساء في سوق العمل، ص (٥٦-٥٤).
٤٣. المصدر السابق ص (٣٤).
٤٤. إن المعلومات عن بيتراراما شين تستند إلى مقابلات مع العمال و انفراط أجراها ماري شويوك خلال آذار / مارس و توبسان / إبريل وأيار / مايو ٢٠٠٩.
٤٥. جويل بيغين ومريان فالضل، زيارة ميدانية و مقابلة مع الرئيس التنفيذي علام عرفه، ٣٠ كنوت الأول / ديسمبر ٢٠٠٨.
٤٦. المصدر السابق.
٤٧. بدر، نساء في سوق العمل، ص (٢٠٨).
٤٨. المصدر السابق ص (٢١٩).
٤٩. المصدر السابق ص (٢٢٠).
٥٠. بدر، نساء في سوق العمل، ص (٧٣).
٥١. مؤتمر العمل الدولي، الجلسة (٩٧)، جيف، ٢٠٠٨، السجل المؤقت رقم (١٩)، الجزء الثاني - تقرير اللجنة المعنية بتطبيق المعايير، ص (٥٠)، ---
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_094204.pdf
٥٢. بدر، نساء في سوق العمل، ص (٢٠٦).
٥٣. المصدر السابق ص (٢٠٩).
٥٤. نادر محمود تامان، "العمالية الآسيوية تعزز الأسواق المصرية" ، الأهرام، ٥ إبراء / مايو ٢٠٠٩.
٥٥. المصدر السابق.

٥٦. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مصر: حماية حقوق جميع العمال الوافدين وأفراد أسرهم، تقرير جيد منظمة غير حكومية أحد لجنة الأمم المتحدة بشأن حماية حقوق جميع العمال الوافدين وأفراد أسرهم، بيان/ إبريل ٢٠١٧.
٥٧. مصر، وزارة القوى العاملة والهجرة، مرسوم رقم (٧٠٠) لسنة ٢٠٠٦، القواعد والإجراءات التنفيذية الخاصة بتصاريح العمل الممنوعة للأجانب، المادة (٢٣)، الجريدة الرسمية، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.
٥٨. المبادئ التوجيهية الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان، ٢٠٠٦، النسخة الموحدة، وثيقة الأمم المتحدة رقم (HR/Pub/06/9)، الفقرة (١٤٩).
٥٩. منظمة العمل الدولية، فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: بدء المنشآت في مؤتمر منظمة العمل الدولية بشأن معيار جديد للعمل، ٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩.

http://www.ilo.org/global/About_the_ILO/Media_and_public_information/Feature_stories/.lang-en/WCMS_107534/index.htm

٦٠. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مصر: حماية حقوق جميع العمال الوافدين وأفراد أسرهم.
٦١. رأي جورديني، العمال غير المنظمين في سوق العمل: حالة المهاجرين واللاجئين المهرّبين الذين يعملون في المنازل في مصر، ورقة غير منشورة قدمت في مؤتمر الهجرة والتعميم: إدخال الهجرة في استراتيجيات التنمية، مركز البحوث التنموية في جامعة سسكن، الجمعية الملكية، لندن، ٢٨-٢٩ نيسان/ إبريل ٢٠٠٨.
٦٢. فاتح عزام، مأساة الإغاثات والأعمال الکاذبة: تقرير عن ملابسات الاعتصام الذي تاب ثلاثة أشهر والترحيل القسري للأجانب السودانيين في القاهرة، أيلول/ سبتمبر - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، برنامج دراسات الهجرة الفقيرية واللاجئين، الجامعة الأمريكية في القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، ص(١٥).
٦٣. الأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعنى بحقوق الإنسان للعمال المهاجرين، جايريللا روبيروز بيزارو، ملحق: مراقبات الحكومات والردود عليها، وثيقة الأمم المتحدة رقم (١/E/CN.4/2004/76/Add.١) الفقرة (٦٠).
٦٤. حمال تكرونة، يلتون اليوم ويرحلون غداً، لماذا تتجاوز أعداد مترددة من المهاجرين السودانيين إلى التهريب من مصر إلى إسرائيل؟ الأهرام الأسبوعي، ٢-٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٧.
٦٥. المنظمة الدولية للهجرة، الوجبة المصرية المعاصرة (القاهرة، ٢٠٠٣) ص(٢٠).
٦٦. المصدر السابق ص(٢٣).
٦٧. المصدر السابق ص(٤).
٦٨. المصدر السابق ص(٦).
٦٩. المصدر السابق ص(٣٢).
٧٠. المصدر السابق.
٧١. الجهاز центральный по статистике и экономике، نشرة العمل المصريين في الخارج، http://www.capmas.gov.eg/eng_ver/news7.htm

٧٦. دان كورك، مقابلة مع أحد القادة التقابين الأردنيين من صناعات البداء، عمان، الأردن، ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٩.
٧٧. دان كورك، مقابلة مع أحد القادة التقابين الأردنيين من الصناعات الغذائية، عمان؛ الأردن، ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٩.
٧٨. دان كورك ولارين رتفورث، مقابلة مع نجاح مصري؛ مقابلة مع مصرى من محافظة الشرقية، عمان، الأردن، ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٩.
٧٩. دان كورك ولارين رتفورث، مقابلة، عمان، الأردن، ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٩.
٨٠. دان كورك ولارين رتفورث، مقابلة، عمان، الأردن، ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٩.
٨١. مصر- إطلاق نظام معلومات الهجرة المتكامل، ملاحظات ضمن ليجاز صحفي للمنظمة الدولية للمigration، ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.
٨٢. مقابلة مع مستشار في السفارة المصرية في عمان، الأردن، أجرىها باحث ميداني، ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٩.
٨٣. مقابلة مع مسؤول في القنصليية المصرية في مدينة الكويت، الكويت، أجرىها باحث ميداني، ٣١ أيار/ مايو ٢٠٠٩.
٨٤. مقابلة مع مسؤول في السفارة المصرية في الدوحة، قطر، أجرىها باحث ميداني، ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٩.
٨٥. على سبيل المثال، المصري اليوم، ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، <http://www.almasry.alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=186328>.
٨٦. جمال تكروما، حلم لم كابوس؟ الأهرام الأسبوعي الإلكتروني، ٣٠ آب/ أغسطس - ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧، <http://weekly.ahram.org.eg/2007/860/eg1.htm>.
٨٧. نجنة الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق جميع العمال الوافدين وأفراد أسرهم، التقرير المقترن من الدول الأعضاء بعوجب المادة (٧٤) من الاتفاقية: الملاحظات الخاتمة للجنة حول حماية حقوق جميع العمال الوافدين وأفراد أسرهم؛ مصر، الفقرة (٤٦)، http://www2.ohchr.org/english/bodies/cmw/docs/cmw_c_ely_col.doc

الفصل الرابع

في مجال قضايا عمال الأطفال بصفتها سكرتيرية الاتحاد العام لنقيبات عمال مصر لشؤون المرأة وقد ثبّتت مكرّرية الاتحاد العام لشؤون المرأة إعلاناً بشأن عمال الأطفال مما دخل في سياسة الاتحاد العام الرئيسية تحسين ظروف عمل الأطفال الذين يعيشون بصورة قانونية وتشجيع القضاء على أسوأ أشكال عمال الأطفال ووضع خطة خمسية لتخلص الأطفال من أسوأ أشكال العمل. كما ترسّس الهيئات الأخرى في الاتحاد العام ببني هذه السياسة.

وقد شغلوا الاتحاد العام لنقيبات عمال مصر بـ«الحكومة» المصرية والمجلس القومي للطفولة والأمومة (NCCM) الذي ترأّسه عقبة رئيس الجمهورية السيدة سوزان مبارك والبرتاجي الدولي للقضاء على عمال الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية (ILO-ITPC) لوضع حد لعمل الأطفال. كما حصل الاتحاد العام على التمويل والمساعدة الفنية من مركز التضامن الأمريكي لإنشاء برنامج لعمال الأطفال في المحافظات الريفية في الشرقية والمنوفية والبحيرة والقليوبية وكفر الشيخ بالإضافة إلى الإسكندرية. وقد لاقت هذه البرامج تقديرها إيجابياً في القاريء التي أعندها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) التي أشارت إلى أن محافظات الشرقية والمنوفية والبحيرة والإسكندرية هي المحافظات التي حققت أفضل النتائج، وفي أيار / مايو ٢٠٠٤ نشر الاتحاد العام لنقيبات عمال مصر كتاباً باللغتين العربية والإنجليزية تضم مفتوحات للحد من أسوأ أشكال عمال الأطفال في مصر والقضاء عليها.

ورغم تضمين عدد من أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية في الإطار التشريعي الوطني بما في ذلك قانون العمل الموحد لسنة ١٩٥٣ وقانون الطفل لسنة ١٩٩٦ (التي تم تعديله بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨)، إلا أن مصر متأخرة في تنفيذ متطلبات الالتزام، وتنتشر الانتهاكات الكبيرة لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ (١٨٢) و(١٣٨)

عمال الأطفال والعمل القسري

عمل الأطفال

كانت مصر إحدى الدول العشرين الأولى التي صادفت على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لسنة ١٩٩٠، وكانت من الدول التي بادرت إلى خدمة الطفل عام ١٩٩٠. كما طبقت مصر منذ عام ١٩٩٦ برنامج منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على عمل الأطفال (IPEC). وفي عام ١٩٩٩ صادفت مصر على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١٢٨) بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام التي حددت سن الاستخدام باربعة عشر عاماً.

وقد شجع برنامج منظمة العمل الدولية لفضضام على عمال الأطفال مصر على المصاbracoة على اتفاقية المنظمة رقم (١٨٢) بشأن أسوأ أشكال عمال الأطفال في إلزام مارس ٢٠٠٢، وتنص المادة الأولى من الاتفاقية المذكورة على أنه «على كل دولة من الدول الأعضاء التي تصادق على هذه الاتفاقية أن تتخذ الإجراءات الفورية الفعالة لضمان منع أسوأ أشكال عمال الأطفال والقضاء عليها باعتبارها مسألة عاجلة». وكلا اتفاقيتين رقم (١٨٢) و(١٢٨) من الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية إلا أن مصر لم تصادق على توصية منظمة العمل الدولية رقم (١٩٠) بشأن أسوأ أشكال عمال الأطفال؛ والتي تلزمها باتخاذ الإجراءات الفورية التي من شأنها القضاء على أسوأ أشكال عمال الأطفال. وقد وصفت منظمة العمل الدولية هذه التطورات الإيجابية بأنها تمثل «الإرثاما سلامياً فرياً بحقوق الطفل».

وقد دعم الأعضاء القياديون في الاتحاد العام لنقيبات عمال مصر اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١٣٨) و(١٨٢) وكان لهم دور أساسي في دفع الحكومة المصرية إلى المصادقة على الاتفاقية رقم (١٨٢). وكانت السيدة عائشة عبد الهادي، قبل أن تصبح وزيرة لقوى العاملة والهجرة عام ٢٠٠٤، من الناشطين

في مجالات الحد الأدنى للأجور وساعات العمل والأعمال الخطرة، وما زال الأطفال دون الثانية عشرة من العمر يعملون في الزراعة حيث يتعرضون لمبيدات الآفات والمواد الكيميائية، كما أن انتشار عمال الأطفال في الأماكن الخطرة (كالمهاجز) وورش تصلب السيارات وورش الدباغة يعيق تعليم الأطفال وتطورهم البنني والعقلي بدرجة كبيرة.^١

لا توجد حماية قانونية للأطفال العاملين في الزراعة والمدارس. ففي عام ٢٠٠٩ قامت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات (CLACR) بنشر تقرير المشاهدة القردية بشأن اتفاقية الحد الأدنى من السن رقم (١٣٨) لسنة ١٩٧٣، معربة عن تلقها البالغ حيال أوضاع الأطفال العاملين في مصر، وطلبت من الحكومة أن تزويدها بالمعلومات الكافية بخصوص تطبيق الاتفاقية [رقم (١٣٨)] بشأن الحد الأدنى من الاستخدام المعمول بها^٢. فلابد من إصلاح التشريعات وفرضهن عقوبات أشد على انتهاك القانون وتحسين مستوى التطبيق كي تتي مصر بالتزاماتها وتنمائي مع الأعراف الدولية.

بيانات خاصة بعمل الأطفال

إن البيانات الدقيقة حول عمال الأطفال في مصر محدودة، وبالأرقام المطلقة فإن القوى العاملة تشمل ما يقدر بنحو (٢٠٢) مليون طفل تتراوح أعمارهم بين (٥) و (١٤) عاماً (من بين قرابة [٤٠٤] مليون في تلك الفئة العمرية)^٣. وتنتشر النسبة الأعلى من عمال الأطفال في محافظة قصيم في صعيد مصر التي يعمل فيها (٢٢٨٨٤) طفلاً يشكلون ما نسبته (٤٦%) يعمل ثانية وسبعين في المائة منهم في الزراعة^٤.

وتتراوح النسبة المئوية المقدرة للأطفال بين سن الخامسة والرابعة عشرة في القوى العاملة الوظيفية ما بين (٤٦)

و(٤٧) في المائة وفقاً للتعریف المستخدم لهم^٥. ويُشدد التعریف المستخدم هنا إلى مشروع البحث الذي شاركت فيه أكثر من جهة يعنوان قيم عمالة الأطفال، والذي بدأ في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ بالاشتراك بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي^٦. وترى منظمة العمل الدولية ما يأتي:

- غالباً ما يعرّف مصطلح "عمالة الأطفال" بالعمل الذي يحرّم الأطفال من طفولتهم وإمكاناتهم وكرامتهم ويضرّ بتطورهم البدني والعقلي:
 فهو يشير إلى العمل الذي يتصف بما يأتي:
 • يشكّل خطورة وضرراً خطياً أو بدنياً أو اجتماعياً أو أخلاقياً للأطفال.
 • يؤثّر على دراستهم بالطرق الآتية:
 • يحرّمهم من فرصة الالتحاق بالمدارس.
 • يجرّهم على ترك الدراسة مبكراً.
 • يتطلّب منهم محاولة الجمع بين الدراسة وساعات العمل الشاق الطويلة.

وتتضمن عمال الأطفال في أسوأ إشكالها استغلال الأطفال وعزلهم عن أسرهم وتعرّضهم لمخاطر كبيرة وللنّمرض و/أو تركهم ليسلّموا أنفسهم في شوارع المدن الكبرى - غالباً في سن مبكرة جداً^٧.

وأنصذلاً من هذا التعریف فقد قدر مشروع بحث قيم عمالة الأطفال أن ما نسبته (٦٧%) في المائة من أطفال مصر الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والرابعة عشرة كانوا يعملون عام ٢٠٠٥ مع ارتفاع نسبة الأولاد بينهم في الشاطق القرية^٨.

الجدول (١)

النشأة ونطاق الاقتصاد الأدبي للأطفاء
حسب السن ومكان الإقامة

السن
النسبة المئوية للأطفال العاملين
ضمن هذه الفئة العمرية^(١)

المجموع	القرى	المدن	السن
١,٤	٢,٠	٠,٣	٥
٢,٨	٤,٠	٠,٥	٦
٣,١	٤,٧	٠,٧	٧
٤,٨	٦,٩	١,٣	٨
٦,٤	٩,٥	١,٤	٩
٦,٥	٩,٧	١,١	١٠
٩,٦	١٤,٣	٢,٢	١١
٩,٨	١٣,٩	٣,٢	١٢
١٠,٨	١٥,٢	٣,٩	١٣
١٣,١	١٧,٨	٤,٩	١٤
٦,٧	٩,٦	١,٩	المجموع (١٤-٥)

ملاحظة: (١) يصرف النظر عن الوضع الدراسي.
المصدر: مصر، المسح السكاني والصحي لعام ٢٠٠٥.

الجدول (٢)

النشأة ونطاق الاقتصاد الأدبي للأطفاء
حسب السن والجنس

السن
النسبة المئوية للأطفال العاملين
ضمن هذه الفئة العمرية^(١)

المجموع	إناث	ذكور	السن
١,٤	٠,٩	١,٨	٥
٢,٨	٢,١	٣,٤	٦
٣,١	١,٨	٢,٦	٧
٤,٨	٢,٩	٦,٥	٨
٦,٤	٣,٤	٩,٢	٩
٦,٥	٤,٢	٨,٨	١٠
٩,٦	٥,١	١٣,٧	١١
٩,٨	٥,٣	١٣,٩	١٢
١٠,٨	٥,٩	١٥,٥	١٣
١٣,١	٦,١	١٩,٦	١٤
٦,٧	٣,٧	٩,٥	المجموع (١٤-٥)

ملاحظة: (١) يصرف النظر عن الوضع الدراسي.
المصدر: مصر، المسح السكاني والصحي لعام ٢٠٠٥.

الإطار التشريعي

لقد تم حظر تشغيل القصر و النساء في ظروف تعرض
صحتهم للخطر أو أثناء الليل منذ عام ١٩٩٣، وتناول المولا من
(١٠٢) إلى (٩٨) من قانون العمل الموحد (رقم ١٦٢ لسنة
٢٠٠٣) تشغيل الأطفال. وينص القانون المذكور على عدم جواز
عمل الأطفال لأكثر من ست ساعات في اليوم الواحد على أن
تحتسب هذه المدة استراحة لمدة ساعة واحدة. (وتطبق هذه

(رقم ١٦ لسنة ١٩٩٦) الذي تم بموجبه رفع الحد الأدنى لسن التشغيل من (١٤) إلى (١٥) عاماً والحد الأدنى سن التدريب من (١٢) إلى (١٣) عاماً. ولا يسمح بضمونية الفسر الذين تقل أعمارهم عن (١٦) عاماً في النقابات العمالية^{١٧}. وتفرض المادة (٧٤) من قانون الطفل على أصحاب المؤسسات التي تقوم بتشغيل الفسر غرامة تتراوح ما بين (١٠٠) و(٥٠٠) جنيه مصرية أي ما يعادل حوالي (٤٦) و(١٢٣) دولاراً أمريكيًا عن كل طفل يعمل بصورة غير قانونية، مع مصادقة الغرامة في حال تكرار المخالفة، وبمتعة المحافظون بصلاحية إلغاء تصاريح المؤسسات التي تقوم بتشغيل الأطفال دون سن الخامسة عشرة. كما فرضت غرامات على الآباء وأرباب العمل تتراوح بين (٢٠٠) إلى (٥٠٠) جنيه مصرية أي ما يعادل حوالي (٥٩) و(١٤٧) دولاراً أمريكيًا على إكراه الأطفال على العمل أو عدم السماح لهم بالدراسة، أو يحكم عليهم بالسجن لمدة تصل إلى شهر واحد.

وبصفة الدستورية التعليم الأساسي المجاني الإسلامي للأطفال المصريين بين سن السادسة والخامسة عشرة^{١٨}، وينطبق ذلك على الأولاد، البنات على حد سواء، أما على أرض الواقع فكثيراً ما تترك البنات الدراسة قبل إكمال تعليمهن الأساسي الإسلامي، وفقاً لوزارة العمل الأمريكية^{١٩} فرغم أن الدستور يضمن المسؤولية التعليمية^{٢٠} إلا أن التعليم على أرض الواقع ليس مجانيًا وكثيراً ما يتحمل الآباء التكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعليم...، ويسعى القانون المصري للمدارس بأن تقتاضي الرسوم لقاء الخدمات، والتأمين والمعدات^{٢١}. كما أن معظم أطفال العمل الوافدين المسجلين لا يمكنهم الالتحاق بالمدارس العامة...، وليس في مقدور أطفال العمل الوافدين غير المسجلين الالتحاق بنظام التعليم عاماً كاملاً أو خاصماً^{٢٢}.

ويزيد احتمال عمل الأطفال الذين لا ينتظرون في الدراسة عن نظرائهم المنتظرين فيها، إلا أن أكثر من ثلث الأطفال العاملين يذهبون إلى المدارس كذلك^{٢٣}. بل إن القبود القانونية على ساعات عمل الأطفال قد تضر بتعليم الأطفال فمن الصعب تصور العمل لست ساعات يومياً والدراسة في المدارس الابتدائية في الوقت نفسه.

عملة الأطفال في الزراعة

تشتري المادة (١٠٢) من قانون العمل الموحد للأطفال العاملين في القطاع الزراعي من كافة أصحاب القانون، وبنص القانون صراحة على المساح تشغيل الأطفال بين سن (١٢) و(١٤) عاماً في الأعمال الموسمية شريطة أن لا يضر ذلك بصحتهم أو نظورهم أو تعليمهم^{٢٤}. إلا أن اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن عمال الأطفال تنص على عدم جواز إداة الأطفال سوى "الأعمال الخفيفة" حسب تعريف المنظمة^{٢٥}.

ويعمل ما يقرب من نصف الأطفال العاملين في القطاع الزراعي، ومعظمهم في إنتاج القطن^{٢٦}، ومن هنا فإن تشريعات عمال الأطفال الحالية لا تطبق عليهم، وقد حاول المرسوم الوزاري رقم (١١٨) لسنة ٢٠٠٣ تدارك هذا الخلل بحظر تشغيل الأطفال دون سن السادسة عشرة في أكثر من (٤٠) مهنة خصبة تشمل الأنشطة الزراعية التي تتضمن استخدام المبيدات化شريعة. كما يلتفق المرسوم المذكور على دعاية الجنوبي وورش تصليح السيارات ويحدث أقصى وزن يجوز للأطفال أن يحملوه^{٢٧}.

وخلصت دراسة أجريتها منظمة مرأة حقوق الإنسان في منطقة دلتا النيل عام ٢٠١١ إلى أن الأطفال يحملون في ثوبات عمل طويلة في حقول القطن ويعرضون لأنفسهم المواد الكيميائية ونظروه تضر بصحتهم وتطورهم وتعليمهم. فقد جاء في الترابة المذكورة ما يلى:

يعمل في كل عام ما يزيد على مليون طفل تتراوح أعمارهم بين السابعة والثانية عشرة في التعاونيات الزراعية المصرية للمشاركة في معالجة أفك القطن، ومعظم هؤلاء الأطفال الذين يحملون تحت سلطنة وزارة الزراعة المصرية دون سن الثانوية عشرة التي حددتها القوانين المصرية للعمل في الأعمال الزراعية الموسمية. ويعملون لمدة إحدى عشرة ساعة يومياً تتخللها استراحة لمدة ساعة أو اثنين ولسبعة أيام في الأسبوع - بهـ يتجاوز كثيراً الحدود التي وضعتها... قانون الطفل، كما يتعرض الأطفال للتصرّب واستغلال من قبل المشرفين عليهم إلى جانب تعرضهم للحرارة



أطفال يعملون بورشة في بنى سويف، مصر، ٢٠١٩

النفراه ويضجعوها في أكياس، ويتم تفريغ الأوراق التالفة في حفرة ويتم إحرافها مرتبطة يومياً مرتين قبل استراحة غداء الأطفال ومرة في نهاية اليوم، وعادة ما يتم اختبار أحد الأولاد الأكبر سنًا يقوم بحرق الأوراق تحت إشراف مراقبي العمل^{١٦}.

وكثيراً ما تقوم التعلويات بتشغيل الأطفال الذين تقل أعمالهم عن الثلثة عشرة التي تمثل الحد الأدنى من السن القانوني الذي حدده قانون الطفل للعمل الزراعي الرسمي، وقد أحير طفل في الخامسة من عمره باختصار منظمة مرافق حقوق الإنسان قائلاً: أفل لي أبي لأنني أعمل كي أحصل على الرزق العلاجي وحقيقة الكتب^{١٧}.

والبيادات الحشرية، وتشكل هذه الظروف انتهاكاً لالتزامات مصر بموجب اتفاقية حقوق الطفل التي تقضي بحماية الأطفال من سوء المعاملة والأعمال الخطرة، كما أنها تعامل أيضاً لسوا لشكال عملة الأطفال كما عرفتها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١٨٢)... وقد كان الأطفال [لتاريخنا] يكرهون على العمل في معالجة الآفات... وما زال بعض المزارعين يعتقدون أنه ستفرض عليهم غرائب إن رفضوا تشغيل أطفالهم، إلا أن معظم الأطفال اليوم يضطرون إلى العمل بسبب الفقر... ولم تتخذ الوزارة أية خطوات ملموسة لضمان تقييد التعاونيات بأحكام قانون [الطفل] الخاصة بمعاملة الأطفال، وبصعب تصور تقييد القطاعات الخاصة في مصر يقتلون الطفل دون أن

تقوم الوزارة ومؤسساتها بفرضها.

ويعمل الأطفال خلال انعطافات القراءة قسي جمع دودة القطن من ثيلات القطن الناضجة، وتدين منظمة مرافق حقوق الإنسان ذلك كالتالي:

يقوم بجمع دودة القطن أطفال يعملون ضمن فرق مكونة من خمسة عشر إلى ثلاثين طفلاً يشرف على كل منها مراقب حمال (يسعى باللهجة المحلية الخولي). وبشخص الفرق مذائق تتراوح مساحتها بين خمسة عشر وثلاثين ذاداً مقسمة إلى ثلاثة قطع، ويتناوب كل فريق على العمل بين القطع الثلاثة بحيث يقطي قطعة واحدة منها كل يوم، ويقوم الأطفال بزرع الأجزاء المصابة من الأوراق التي شُلّ عليها البقع البيضاء أو

سأكون سعيداً

ذكر الطفل رياض محمد ابن النسوة أعوام من قرية نوات الخردشة لصحفي بريطاني عام ٢٠٠٨ أنه لم يسبق له أن دخل إلى فصل دراسي، قائلاً:

لأصبح مزارع قطن كلي وحدي، وقال وهو ينفف أظافره انصبيرة بعمر من الفش؛ الدينا وقت للعب وفي المساء نسبح في قنوات المياه، وأحياناً نحصل على المكافآت والمال بعد الحصاد نشراء الحلوى والبلاوات. وتقول أمي أنها فخورة بعملي كبار رجال لمساعدة أخواتي، إلتي أعمل في الحقول منذ أربع سنوات، وأأمل أن تصبح لي أرضي الخاصة بي يوماً ما، هذا هو حلمي الكبير، وبينما نحن نتحدث لاحظت بيدي رياض، لقد كانت خطيبتين ومشقيتين، أوقل لها أريد قفارين فالقبل يعتصي دائمًا، سأكون سعيداً إن أرسلت لي قفارين.

العنوان: دان مكدوخن، العمل حتى الإنهاك عاملة الأطفال التي انتجت أخطاركمقطالية المصرية، نادي أوبريرفر، ٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨
<http://www.guardian.co.uk/society/2008/jun/08/childprotection.humanrights>

والإجراءات المتعددة لضمان عدم تعزز الأطفال دون سن الثامنة عشرة للأعمال الضارة^٣.

القطاعات الأخرى التي تذكر فيها عاملة الأطفال

بالإضافة إلى الأعمال الخطيرة في الزراعة، يشكل الأطفال الذين تراوح أعمارهم بين الرابعة والخمسة عشرة سنة نسبة (٢٥٪) في العالة من القرى العاملة في متابعة الجلوة في القاهرة القديمة^٤. ويحمل المئات من الأطفال في صنع الطوب الطيني في موقع يقع على بعد (٤٠ كيلومتراً جنوبى القاهرة حيث يحصلون على (١٥٪) منها مصرية أي ما يعادل حوالي [٤٥٪] دولارات أمريكياً) في اليوم بتحميم الطوب على الحمير^٥. كما يعمل الأطفال في قفران الحرف وورش المعادن والتحامن وورش إصلاح السيارات ومواقع البناء والمحاجر^٦.

ويعمل الكثير من الأطفال كذلك في الاقتصاد غير الرسمي كخدم في السنتر، وما من تشريع يحميهم إذ لا ينطبق قانون العمل السوسي على خدم المنازل - كباراً كانوا أم أطفالاً^٧، وعادة ما تتمد الأسر الفقيرة إلى إرسال بناتها إلى المدن للعمل كخدمات في منازل الأسر الخالية التي يعرفونها من خلال العمل الحالي أو السابق لديها

ويمثل التحقيق الذي أجرته سеть حقوق الإنسان المنشاء إليه أعلى أكتاف مصادر المعلومات شمولية وأفضلها توثيقا حول عاملة الأطفال في الزراعة المصرية. ويستند التحقيق المذكور إلى بحث أجري قبل ما يقرب من عقد من الزمن (إلا ان التقرير الحديث توكل أنه رغم إعلان خمسة محلفات الآن أخروا من أنساً لشكل عاملة الأطفال^٨ إلا أن الظروف ما تزال كما هي إلى حد بعيد، ووفقاً للتقرير أعدد عام ٢٠٠٨ للمركز المصري لحقوق المرأة، فما زال هناك عدد من الأطفال يتراوح بين مليون ونصف مليون ونصف يعملون في الزراعة في نفس الظروف التي وصفتها منظمة مراسلة حقوق الإنسان، كما أن (٤٠٪) في العالة من مشروع طفل القرى تحت سن ثامنة عشرة يعملون^٩.

وتشجع معايير منظمة العمل الدولية الخاصة بعاملة الأطفال للأطفال بالعمل في مزارع العائلة التي تتبع لاستهلاك المحلي وليس في الزراعة التجارية^{١٠}. وقد أبدت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات الشائعة لمنظمة العمل الدولية قلقها حيث ظروف عمل الأطفال في القطاع الزراعي، لا سيما تشغيل الأطفال دون سن الثامنة عشرة. وقد طلبت اللجنة من الحكومة المصرية أن تزودها بمزيد من التقرير عن عمليات التفتيش

أجل الوفاء باحتياجات هؤلاء الأطفال^{٦٧}. وفي عام ٢٠٠٢ بدأت الإستراتيجية الوطنية لحماية وتأهيل وإعادة دمج أطفال الشوارع التي انطلقت تحت رعاية هيئة الترفيه المصريّة لسيدة سوزان مبارك والمجلس القومي للطفولة والأمومة وبدعم من اليونيسف بوضع خطة عمل فورمية لأطفال الشوارع، وتشتمل هذه الخدمة إلى إدخال تعديلات على قانون الطفل لسنة ١٩٩٦ بحيث يتم النظر إلى أطفال الشوارع باعتبارهم معرضين للمخاطر وضحايا لا معرفتين ومجهولتين كما ينظر إليهم الآخرين^{٦٨}. ولم تؤت هذه الجهود أكلها إلى لآن.

وبينما الطروت التي يعاني منها الأطفال العاملون في المحاجر في محافظة المنيا الكثير عن عملية الأطفال في مصر^{٦٩}، وتعتني ثانية أقرّ المحافظات المصرية^{٧٠}. وتعاني من قلة الأراضي الزراعية وارتفاع معدلات البطالة مما يدفع الرجال والأطفال إلى ممارسة الأعمال الخطيرة في المحاجر التي تمثل أكبر مركز لإنتاج الحجر الجيري في مصر، ويبلغ عدد المحاجر المرخصة من قبل محافظة المنيا حوالي (٢٥٠) محاجراً أما بقية المحاجر غير المرخصة للتقطيع وبشكل جزء من الاقتصاد غير الرسمي.

ويعمل (١٧٠٠٠) إلى (٢٠٠٠٠) شخص في (٦٥٠) إلى (٧٠٠) محجر على الضفة الشرقية من نهر النيل وفي محيط مدينة المنيا عاصمة المحافظة، ومن بين هؤلاء عدد يتراوح بين (٣٠٠٠) و(٤٠٠٠) طفل دون سن السادسة عشرة بعضهم ما يزال في السابعة من عمره^{٧١}. وقد ترك حوالي (٣٥) في المائة منهم الدراسة للتفرغ للعمل، في حين يحازل الآخرون الجمع بين العمل والدراسة إلا أن عددهم في المحاجر يهدى تعليمهم.

وقد قام خمسون من أصحاب المحاجر بالتوقيع على تعهد بعدم تشغيل الأطفال إلا أن الفقر يجبر الكثير من الأسر على السماح لأطفالهم بالعمل في المحاجر، ولدى أصحاب المحاجر ما يغريهم بتشغيل الأطفال نظراً لأن أجور الأطفال تتراوح بين (٢٥) جنيهاً مصرياً (أي ما يعادل حوالي [٤,٥٠ - ٥,٣٥] دولاراً أمريكيّاً) لقاء العمل لمدة (١٠ - ١٢) ساعة يومياً، وذلك نصف ما يتقاضاه العمال الكبار.

لو من خلال أحد الأفراد البالغين، وتعرض الفتيات إلى الإساءة الجنسيّة والجسديّة ومساعك العمل الطويلة وأشكال الاستغلال الأخرى لأنهن يحصلن في منازل خاصة دون عقوبة في أغبى الأحيان، وتعمل عزليّهن التامّة على إقصائهن عن أعين الحكومة^{٧٢}. ونظراً لأن الصعوبات الاقتصاديّة تثيرها ما تجبر الأطفال على العمل لتوفير دخل إضافي لأسرهم، فإنهم يلجأون أحياناً إلى الهروب من مدارسهم للخلاص من المعاملة السيئة التي يلقونها من أرباب العمل^{٧٣}.

وتقدر اليونيسف عدد أطفال الشوارع في مصر بـ (٢٠٠٠٠) إلى مليون طفل؛ أغلبهم في القاهرة والإسكندرية، وتصل اليونيسف مع منظمات غير حكومية كجمعية قرية الأمل وجمعية كاريتاس والجمعية المصرية العامة لحماية الأطفال من



صبي يحمل ألواماً من الطفل والمخالفات في كوم غراب، القاهرة، وخليه يوجد فرن.



الحادية لقطع كتل الجير الكبيرة، وكثيراً ما يعمال الأطفال في عملية سحق الحجارة بحيث يقفون تحت آلات السحق مباشرةً ويعملون الجير المسحوق في أكياس بأيديهم العارية، ويسبّب غبار الجير الدقيق أمراضًا في العينين والجلد والرئتين، وبصائب اكثريون بمشاكل في السمع بسبب الضجيج المتواصل.

وفي عام ٢٠٠٣ قام العمل بإنشاء لجنة نقابية محظية بمساعدة من مؤسسة وادي النيل وهي مؤسسة مصرية تعنى بقضايا التنمية وحقوق الإنسان وتتركز على محافظة المنيا، وتعنى اللجنة من الضعف لعدم وجود مكتب محلي لنقابتها وذلك على الرغم من تسجيلها حسب الأصول لدى النقابة العامة للعاملين بالمناجم والمحاجر التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وعلاوة على ذلك فإنه لا يتم اقتطاع رسوم نقابية من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، ونظراً لعدم اتساع للأطفال دون سن السادسة عشرة بالانضمام للنقابات فليس بمقدور النقابة تمثيلهم بصورة قانونية.

وتعمل مؤسسة وادي النيل مع الأطفال وأسرهم وأصحاب المحاجر لإبعاد الأطفال عن المحاجر وإيقافهم في المدارس، وتعقد دورات توعية في القرى وتتوفر للأطفال قدرها مهنتها في أعمال أخرى أقل خطورة (النحارة وإصلاح الأجهزة الكهربائية وإصلاح الهوا克 المحمولة إلخ) وتقدم القروض للأسر كي لا تضطر إلى تeníل أطفالها في المحاجر، كما تقدم التعليم العام للأطفال المشاركين في برامج التربت الخاصة بها.

ورغم ما حققه موسسة وادي النيل من إنجازات فإن مواردها لا تتناسب مع حجم المشكلة، فالمؤسسة تقوم بخدمات تنسحب مثلك فقط من بين (٢٠٠٠ - ٣٠٠٠) طفل يعملون في المحاجر، والأهم من ذلك أن موسسة وادي النيل لا تستطيع الحد من الفقر في السلطة وهو ما يشكل السبب الرئيسى لشكل الفاسى لعالة الأطفال في المنيا، ونظراً للتغطية الإعلامية الكافية لعالة الأطفال في محاجر الجير فمن المؤكد أن الحكمة على علم بهذا الوضع

تعمل في ورشة لسحق الحجر الجيري، قوم غراب

ويعمل الأطفال خلال فصل الصيف في درجات حرارة تصل إلى (٤٠) درجة فهرنهايت (٥٠ درجة مئوية) دون ما يقيهم من الشمس، ورغم تعرض العمال لظروف عمل خطيرة فإنهم لا يحصلون على أي تأمين طبي أو اجتماعي أو أنواع وقائية، ويستخدم الدياميك لازالة الكتل الحجرية الصخرية من الجبال ولا يتم دائمًا إخلاء مناطق التفجيرات كما يجب، كما تستخدم الآلات التي تحدث أصواتاً مرتفعة وذات الترددات

شارك ثلاثة من المراهقين وهم محمد ابن السابعة عشرة وأحمد ابن السادسة عشرة ومحمود ابن السابعة عشرة في برنامج التربـب المهني الذي تخرجه مؤسسة وادي النيل، وقد بدأوا العمل في المحاجر كمتربيـن يعملون (١١) ساعة يومياً مع استراحة غداء لمدة ساعة واحدة حين كانوا في التاسعة من العمر ياجر يومي مقداره (١٠) جنيهات مصرية (أي ما يعادل حوالي [١٥٨٠] دولار أمريكي). ويقول محمد: بعد أن تعلمنا العمل ولقاء أصيـحنا نحصل على (٢٠ - ٢٥) جنيهاً مصرـياً (أي ما يعادل حوالي [٣٦٠ - ٤٢٥] دولار أمريكي)، ولم يكن لديهم أي ملابس واقية - كالقفازـات واقـيات الأذن واقـيات العيون أو الأحـمية الواقـية للقطـبين. ويقول أحمد: قـد دام العمل يجري على ما يرام فـإن العـمال الأكـبر سـنا يعـملونك معـالمة حـسنة، أما إذا وـقـعت مشـكلة فإنـهم يـشـتمونك أو يـضـربـونـك. ويـقولـ محمود: الـبعـير صـرـياً وإنـما مجرد صـفعـ، ويـوضـحـ أحـمدـ ذلك قـائـلاً: نـحنـ نـحملـ ثـعبـانـ آلاتـ السـحقـ لـتعـبـنةـ الحـجـارةـ السـعـورةـ فـيـ الـكـسـرـ وـنقـهاـ، ويـضـيفـ محمودـ: أـلوـ نـحملـ قـربـ آلةـ الـخـيـاطـةـ، وـنـفـوـمـ بـتـقلـ الـكـثـلـ الـحـجـرـيـ، وـلـنـ حـضـطـرـونـ الـعـملـ فـيـ الـمـاحـاجـرـ لـأـنـهـ لاـ يـوـجـدـ عـزـزـ، لـقـدـ كـانـ لـاهـبـ إـلـىـ الـمـدرـسـةـ يـوـمـاـ أوـ لـقـنـيـنـ فـيـ الـأـسـبـوعـ وـنـحـلـ فـيـ الـمـاحـاجـرـ بـقـيـةـ الـأـسـبـوعـ.

ويـذهبـ الـأـلـوـلـ الـيـومـ إـلـىـ الـمـدرـسـةـ فـيـ الصـبـاحـ، وـيـأـتـيـنـ فـيـ الـمـسـاءـ إـلـىـ مـرـكـزـ الشـيـبـ الـتـابـعـ لـمـؤـسـسـةـ وـادـيـ الـنـيـلـ لـلـتـرـبـبـ. وـيـتـلـعـمـ مـحـمـودـ إـلـاـحـ الـهـوـاـنـ الـمـحـمـولـةـ، أـمـاـ أحـمـدـ وـمـحـمـودـ فـيـتـلـعـمـنـ الـتـجـارـةـ، وـلـقـدـ أـكـمـلـ مـحـمـودـ وـمـحـمـودـ الـرـسـةـ الـإـبـدـاعـيـةـ أـمـاـ أحـمـدـ فـقـدـ أـكـمـلـ الـلـرـاسـةـ الـمـتوـسـطةـ. وـمـعـ ذـكـرـ فـيـ الـنـفـقـ الـمـهـمـ فـيـ الـمـاحـاجـرـ مـنـ حـينـ لـآخرـ نـظـرـاـ لـأـوـصـاعـ أـسـرـهـ الـاقـصـادـيـةـ الـسـيـبةـ. وـيـأـلـمـونـ أـنـ يـعـملـوـنـ فـيـ حـرـفـهـمـ الـجـديـدةـ بـعـدـ أـنـ يـكـملـوـنـ بـرـامـجـهـمـ الـتـدـريـسيـةـ.

المصدر: جوينيث بينين، مقابلة في المدينة في ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٧، وقد تم تغيير الأسماء.

تنفيذ مصر لالتزاماتها

أشكال عمالة الأطفال وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة ل حقوق الطفل، إلا أنه ما زال هناك الكثير من التحديـاتـ.^{٤٧}

وهـذـكـ تـفاـوتـ كـبـيرـ فـيـ مـصـرـ فـيـ مـاـ يـعـلـقـ بـتـطـيـقـ قـوـالـينـ حـماـيةـ الـطـفـلـ كـماـ هـيـ الـحـالـ فـيـ تـطـيـقـ جـمـيعـ أـشـكـالـ قـوـالـينـ حـماـيةـ الـطـفـلـ. وـوزـرـةـ الـقوـىـ الـعـالـمـةـ وـالـهـجـرـةـ مـسـؤـولـةـ عـنـ أـعـمـالـ التـقـيـيـشـ عـلـىـ الـعـمـلـ وـيـعـمـلـ تـقـوـيـهاـ مـاـ يـقـرـبـ مـنـ (٢٠٠٠) مـفـتـشـ يـحـقـقـونـ فـيـ الـمـخـالـفـاتـ الـمـتـلـقـةـ بـالـصـحـةـ وـالـسـلامـةـ وـعـمـالـةـ الـأـطـفـالـ وـيـعـمـلـ هـوـلـاءـ الـمـفـتـشـونـ مـنـ خـلالـ (٤٥٠) مـكـتاـبـ الـوزـرـاـةـ الـقوـىـ الـعـالـمـةـ وـالـهـجـرـةـ فـيـ مـحـاظـاتـ مصرـ الـسـالـعـ عـنـدهـاـ (٢٦) مـحـافظـةـ.^{٤٨} وـفـيـ عـامـ ٢٠١٠ـ أـصـلـيـتـ الـوزـرـاـةـ الـمـرـسـوـمـ رـقـمـ (١١٧)ـ الـخـاصـيـ بـالـشـاءـ وـحدـةـ عـمـالـةـ الـأـطـفـالـ

تشـرـمـ الـحـكـمـةـ الـمـصـرـيـةـ رـسـمـيـاـ بـنـهـاءـ عـمـالـةـ الـأـطـفـالـ وـقـدـ عـمـلتـ عـلـىـ تـقـيـيدـ بـعـضـ الـأـشـطـةـ الـمـهـمـةـ الـتـيـ تـتـهـدـيـفـ الـمـارـسـةـ وـيـقـومـ الـمـجـلسـ الـقـومـيـ لـلـطـفـولـةـ وـالـأـمـوـمـةـ الـذـيـ عـيـنـهـ الـحـكـمـةـ بـتـقـيـيـقـ الـأـشـطـةـ وـالـبـرـامـجـ الـخـاصـةـ بـعـمـالـةـ الـأـطـفـالـ بـالـتـعـاوـنـ سـعـيـاـ لـطـيـيـاـ لـلـقـضـاءـ الـتـرـيـخيـ عـلـىـ عـمـالـةـ الـأـطـفـالـ. وـفـيـ عـامـ ٢٠٠٦ـ شـارـكـ الـسـيـدةـ سـوزـانـ مـارـكـ فـيـ حـمـلـةـ كـارـتـ أحـمرـ لـعـملـ الـأـطـفـالـ الـثـالـثـةـ نـفـيـظـةـ الـعـمـلـ الـدـولـيـ عـنـدـ اـسـتـضـافـةـ بـطـولةـ كـأسـ الـأـمـمـ الـإـفـرـيـقـيـةـ لـكـرـةـ الـفـلـقـ. وـتـدـعـمـ الـحـكـمـةـ مـشـرـوعـ لـمـنـعـ تـشـغـيلـ الـأـطـفـالـ الـذـيـ يـدـعـمـ الصـنـوـعـيـ الـيـابـانيـ الـتـقـنـيـةـ الـإـجـمـاعـيـةـ وـالـبـنـكـ الـدـولـيـ.^{٤٩} وـقـدـ أـحـرـزـ الـحـكـمـةـ تـقـيـيـداـ فـيـ الـقـضـاءـ عـلـىـ أـسـرـاـ

في إدارة تفتيش العمل، كما تعمل الوزارة مع البرنامج الدولي للفحص على عمالة الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية (ILO) ومنظمة العمل العربية (ALO) من أجل تدريب مفتشي الوحدة المذكورة وتعليمهم.

وفي عام ٢٠٠٣ ذكرت وزارة القوى العاملة والهجرة أن (٢٠٠٠) مفتش قد قاموا بالتفتيش على ما يقرب من (١٢٠٠٠) غرامة مالية منشأة وقاموا بتحرير (٦٠٠٠) إذار و(٢٣٠٠) غرامة مالية نعم التقييد بقانون عمالة الأطفال^{٤٥}. وذلك يعني أن كل مفتش قد أجرى ما معدله (١١) تفتيشاً في تلك السنة - وهي وثيرة بطيئة في التطبيق. وقد عدد الإحصاء العام للمنشآت عام ٢٠١٦ (٢٦٦) مليون منشأة عاملة في مصر. وتفتيش (٢٠٠٠) منشأة في سنة واحدة يعني أن نسبة المنشآت التي تم تفتيشها هي (٠٠١٠) في المائة من مجموع المنشآت، ومنذ عام ٢٠١٣ وحتى الشهر التاسع من عام ٢٠١٧ أجرى المفتشون (٤٦٦٨) تفتيشاً وسجلاً (٧٤٠٠٠) مخالفة للقانون وحرروا (٩٠٨٣) إذاراً - وهو معدل تفتيش أعلى بقليل ولكن معدل الإذارات التي حررت أقل من معدتها عام ٢٠٠٣ (٨٠٣) لا توجد أرقام خاصة بالغرامات^{٤٦}.

وقد أخير أحد المفتشين في وزارة القوى العاملة والهجرة أحد الباحثين في مركز التضامن أن قانون العمل الموحد قوض صلاحيات المفتشين^{٤٧}. فيموجب القانون القديم إذا بلغ المفتشون عن المخالفات وقاموا بتحرير إذار للشركة فعلى أحد أعضاء مجلس إدارة تلك الشركة أن يحضر إلى الوزارة لترضيح الموقف ولا فرضت غرامة مالية تلقائيًا على المخالفة. أما بموجب القانون الحالي فكل ما يستطيع المفتش عمله هو تقديم تقرير للوزارة عن المخالفة. وعادة ما يتجاهل أرباب العمل مثل تلك التقارير. وقد اعتبر هذا المفتش الأحكام القضائية في قضينا عمالة الأطفال أحکاما ضعيفة؛ فقد كانت العقوبات في العادة دون الحد الأقصى الذي يسمح به القانون. ولذلك فقد كان أرباب العمل يتتجاهلون المفتشين ومحظاتهم. كما كان بإمكان بعض أرباب العمل من لهم صلات مع العاملين في أقسام

الشرطة سحب التقارير المقدمة بحقهم حتى بعد تقديمها إلى الإدعاء^{٤٨}.

كما تم تحفيض عدد المفتشين في السنوات الأخيرة مما أدى إلى تفاقم مشكلة التطبيق. وقد رأى المفتش المذكور أن ذلك هي خلية الحكومة لأن ذلك كان يعني تفتيش المناطق الصناعية الجديدة مرة واحدة فقط كل عشر سنوات. (فكثرة عمليات التفتيش قد تغير المستثمرين الحاصفين الذي تسعى الحكومة إلى جذبهم). كما أن أجور المفتشين متذبذبة إلى انقدر الذي يودي إلى الفساد بسهولة ولا سيما في ظل التضخم الذي شهدته السنوات الثلاث الماضية. ونتيجة ذلك فإن الكثير من عمليات التفتيش لا تجري إلا إذا رفض رب العمل رشوة المفتش، أما المفتشون غير الفاسدين فمضطرون إلى العمل في وظيفتين معاً لتوفير ثغرات المعيشة. ولذا فإنهم لا يملكون عمليتهم كمفتشين كامل اهتمامهم كي يخرجوا طلاقهم لوظائفهم الأخرى^{٤٩}.

ونظراً لعدم تطبيق مفتشي وزارة القوى العاملة والهجرة القانون بجدية فكثيراً ما تتسبب وسائل الإعلام في تحريره عملية تطبيق القانون بعد تغطية حوادث معينة. وخاصة ما تسجّب الوزارة تجاه تلك التقارير الإعلامية بالطلب من رب العمل المحالف التوقف عن تشغيل القسر وفرض غرامات مالية على المخالفين^{٥٠} ولا تشكل هذه الجهود الآتية لتطبيق القانون رادعاً فعالاً يمنع عمالة الأطفال بل ينظر إليها في الغائب على أنها من تكاليف العمل.

إن عقوبة مخالفة المادتين (٦٤) و(٧٣) من قانون العمل المعدل بشأن عمالة الأطفال وإجازة رعاية الطفل هي الغرامة التي لا تقل عن (٠٠١٠) جنيه مصرى (أي ما يعادل حوالي [١٨,٠٠] دولاراً أمريكي) ولا تزيد عن (٥٠٠) جنيه مصرى (أي ما يعادل حوالي [٩١,٠٠] دولاراً أمريكي). وقد رفعت التعليمات الجديدة الصادرة يوم جب قانون العمل الموحد الجديد الأدنى من الغرامة في قضايا عمالة الأطفال إلى (٥٠٠) جنيه مصرى. ولا يبدو أن هذالك أي أثر لزيادة العقوبات المذكورة على أرض الواقع^{٥١}.

التنمية والتحقيق الأكثر صرامة ليسا كافيين، ويشددون على أهمية الإصلاح السياسي - تطوير ثقافة أكثر ديمقراطية والتغيير الكبير في الوعي العام - باعتباره ضرورياً للتغيير الحقيقي^{٤٠}.

وتقع الغالبية العظمى من حالات عمالة الأطفال في الزراعة

العمل القسري

العمل القسري والعمال الوافدون والاتجار بالبشر

يحضر النسخة العصرية العمل القسري أو الجبري. وقد صادقت مصر على اتفاقية العمل القسري لمنظمة العمل الدولية رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ واتفاقية إلغاء العمل القسري رقم (١٠٥) لسنة ١٩٥٨، إلا أن قانون العمل الموحد لسنة ٢٠٠٣ وقانون الطفل المعجل لسنة ١٩٩٦ لا ينصان بشكل محدد على حظر عمل الأطفال القسري أو الجبري. وكما أشرنا في الفصل الثالث فقد مر بعض خدم المنازل الوافدون بظروف أشبه بال العبودية بما في ذلك

العمل القسري دون راحة أو عطلة مع العرمان من الحرية، وبمثل الاتجار بالبشر أكثر أشكال استغلال العمال انتشاراً في القرن الحادي والعشرين غالباً ما يتضمن استغلال العمل الوافدين، ويبيح المذاخر القانوني والقطبي القائم على المصري المترافق للاتجار بالبشر الذي دهر بين النساء والأطفال والمصريين العاملين في الخارج (انظر الفصل الثالث للمعلومات حول انتهاك حقوق العمل المصريين المهاجرين).

وفي عام ٢٠١٩ أصدرت لجنة الخبراء المعنية بتحقيق الاتفاقيات والتصديقات التابعة لمنظمة العمل الدولية تقريراً يلاحظون منفصلي حول العمل القسري في مصر، وألارت اللجنة إلى أنها كانت سنوات عدة قلقة من كون التهاكم قانوني الاجتماعات العامة لستي ١٩١٤ و ١٩٢٣ وأيضاً القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية، يعقب عليها



فتاة تقوم بفرز البصل، مصر ، ٢٠٠٣.

الاتصال غير الرسمي، ويتحقق مكتب شؤون العمل الدولي التابع لوزارة العمل الأمريكية (ILO) مع غيره من المرافقين على أن وزارة الحقوق العلمية والهجرة لم تقم بتطبيق قانون الطفل في الاقتصاد غير الرسمي. وقد صرخ مكتب التيمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة الخارجية الأمريكية بأن تطبيق قوانين عمل الأطفال ما يزال مشوباً بالغيب وعدد محكمة المحاكم في إنجلترا الرداع تغيرات التي تفرض عليهم ، ، مستكوه فيهم^{٤١} .

وما لم تقرره عقوبات أشد كالسجن فمن المستبعد أن يطرأ تحسن ملحوظ على التقيد بالفالون، وينقص القسر من الأهمية فبدون تطبيق أكثر فعالية وليس بمقدور التشريعات المحضة وحدها، بما فيها التعديلات الأخيرة على قانون الطفل، أن تؤدي إلى تحسين ظروف الأطفال. وترى العديد من المنظمات غير الحكومية والمرافقين المهيمنين أن إجراء المزيد من الإصلاحات

بالحسين مع العمل القسري (ناهيك عن عدم ديمقراطية القوانين المذكورة التي تحد بشكل كبير من حرية المعتقد السياسي وحرية التجمع والحرية النقابية). كما اعترضت اللجنة على حكم القانون رقم (٧٦) لسنة ١٩٧٣ المعجل بقانون رقم (٩٨) لسنة ١٩٧٥ يسمح للحكومة بإجبار الشباب غير المجندين في الجيش على القيام بأعمال التنمية المجتمعية أو العمل في المصانع^{٢٠}:

ويذكر عمل الأطفال القسري في المساريع الصناعية في الاقتصاد الرسمي، ويحدث ذلك أحياناً في مصانع الكليم والسجاد^{٢١}. إلا أن الأطفال من أكثر ضحايا العمل القسري تأثراً في الاقتصاد غير الرسمي، وقد يتعرض بعض الأطفال القديمين من العاملين الفروقية للخدمة في المزارن لظروف الحسنه الإجبارية كالقيود المفروضة على الحركة وعدم دفع الأجرور والتهدبات والإساءة الجسدية أو الجنسية^{٢٢}. أما أطفال الشوارع الذين قد يصل عددهم إلى مليون طفل فيهم معروضون أكثر من غيرهم للعمل في الأعمال الإباحية والبغاء^{٢٣}.

وقد ذكر أحد المسؤولين المصريين المازرين أن الأسر المصرية المعدمة قد تتجه إلى بيع أطفالها لقاء (٢٠٠٠) دولار أمريكي، ويتم إرسال أغلب هؤلاء الأطفال إلى الخليج العربي، أما من يبقون في مصر فيجبرون على القسوة أو الاتجار بالمخدرات أو البغاء^{٢٤}.

كما يتم بيع الأطفال للعمل القسري في الاقتصاد غير الرسمي، وقد وثق تقرير أعدد مركز الأرض لحقوق الإنسان عدة حالات من هذا النوع خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ وهذه^{٢٥}. وعلى سبيل المثال ففي قيسان/إيريزل عام ٢٠٠٩ حكمت محكمة في متنجع الغربقة المطل على البحر الأحمر على امرأة بالسجن لمدة ثلاثة سنوات لقيامها بإجبار الأطفال على العمل في تنظيف السيارات والتسويل^{٢٦}.

وقد دفع الفقر بعض المصريين إلى بيع أطفالهم للتنبي غير القانوني، وقد عملت عصابة مكونة من (١١) عصوا

العمل القسري واستغلال المصريين العاملين في الخارج

يشكل نظام الكفالة في دول الخليج العربي الأساس القانوني للإقامة والعمل، وتعني الكفالة مسؤولية хозяيل الاقتصاديات والقانونية عن الموظف أثناء مدة العقد. ويحق للكففين قانوناً في العديد من دول الخليج أن يحتجز جوازات سفر موظفيه إلى حين انتهاء العقد. وقد نفى نظام الكفالة انتهاكات كثيرة لـما يترتب عليه من استغلال للعمال^{٢٧}.

الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق جميع أفراد العمال الوافدين وأفراد أسرهم في تقريرها الذي أعدته عام ٢٠٠٧ لسلطات مصرية على التفاوض مع دول الخليج العربي لإنهاء نظام الكفالة^٩.

وفي تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠٠٨ وجهت إلى الحكومة المصرية مراة أخرى انتقادات لعدم قيامها بحماية مواطنها العاملين في الخارج ولا سيما في الخليج العربي، بعد الحكم على طلبيين مصريين بالسجن لمدة (١٥) و(٢٠) سنة والجند (١٥٠٠) جلدة في المملكة العربية السعودية، وكان الدكتور شوقي عتره والدكتور رزوق أمين محمد العربي يعملان لدى الأسرة الحاكمة في السعودية، وقد تمت إدانتهما بوصف المورفين لاميرأ أصبحت فيما بعد مدمنة على المخدرات حسب الادعاء، كما صادرت المحكمة حسائينهما المصرفيتين وأمرت بطردهما بعد قضاء مدة حكمهما، ورأت وزارة القوى العاملة والهجرة على ذلك بالتوقف عن إصدار تأشيرات السفر للأطياط الراغبين في العمل في المملكة العربية السعودية^{١٠}.

وفي النهاية الأخيرة وقعت عدة حالات مشهورة من غرق السباب المصريين في البحر أثناء محاولة الهجرة دون تأشيرة يحثى عن العمل في أوروبا^{١١}. رينظر العديد من الشبان المصريين إلى الجارة - الشرعية وغير الشرعية - كسبيل للخلاص من الفقر والبطالة، وهم على استعداد للمخاطرة في هذه الرحلة المكلفة والخطيرة، وقد بینت دراسة حكومية عام ٢٠٠٦ ثملت (١٥٥٢) تباً أن: (٤٠٪١٥٠٪) في المائة ملهم سافروا إلى الخارج بتأشيرات سفر و(٦٠٪٤٢٪) في المائة سافروا بطريق غير شرعية، ولم يحصل على تصاريح عمل سوى (٩٪١٥٪) في المائة منهم^{١٢}.

ووفقاً للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، يقع الشبان المهربيون عادة مبالغ تتراوح بين (١٥٠٠) و (٣٠٠٠) جنيه مصري (حوالي [٥٣٦٠ - ٢٦٨٠] دولاراً أمريكي) ليقوموا بتنظيم أولاً إلى ليبيا، وتشكل إيطاليا الوجهة المقصدة لهم

ووفقاً للمبادرة المصرية لحقوق الشخصية فإن العمال المصريين في الخليج معرضون لإيماءات كبيرة تتعلق بالدرجة الأولى بتبني الحق في العمل وحرية الحركة نتيجة لنظام الكفالة، وذكرت المبادرة المصرية لحقوق الشخصية أن العمال يجرون على قبول التخفيف في الأجر مقابل إعادة جوازات سفرهم إليهم والسماح لهم بالسفر^{١٣}، وموجب نظام الكفالة يتم استخدام العامل عادة بعد مدة ستة شهور، وإذا قام الكفيل بإنهاء العقد قبل ذلك فلا يحق للعامل العمل في البلد المعين لما يتبقى من مدة التسنين، كما ذكرت المبادرة المصرية لحقوق الشخصية أن هناك قيوداً مفروضة على فتح الحسابات المصرافية وشراء السيارات والسماح لزوجات المصريين وأطفالهم بالسفر إلى الخليج.

وقد تكون ظروف العمل والعيش خطيرة، ويصعب على العمال رفع الادعوى القانونية ضد أرباب العمل، وقد أحضر عامل مصرى (السيد م) انتقاماً من العمل في المملكة العربية السعودية في دهان المباني المبادرة المصرية لحقوق الشخصية أنه عمل لمدة سنتين دون أن يحصل على أجراً، وحين طلب بالحصول على راتبه قامت الشرطة باعتقاله واحتجازه لمدة (١٥) يوم دون توجيهاته إليه، ثم أعد السيد (م) إلى مصر دون أن يحصل على ماله^{١٤}.

وفي تقرير آخر أشارت المبادرة المصرية لحقوق الشخصية إلى قيام أرباب العمل باحتجاز جوازات سفر بعض خدم المنازل الوافدين للتحكم في حرركتهم وملعفهم من تبليغ الشرطة عن آية إساءة؛ إلا أن ذلك يتم تبليغ الشرطة من جواز سفر ساري المفعول مع تصريح إقامة، وقد تحدث بعض خدم المنازل الوافدين عن الظروف المعيشية الائتمانية بالعبودية والعمل القسري دون راحة أو عطلة والحرمان من الحرية^{١٥}.

لم تتضم بعد معظم البلدان التي يعمل فيها العمال المصريون المهاجرون إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال الوافدين وأفراد أسرهم التي تبنتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٩٠، وتحرم هذه البلدان العمل من حقوقهم التي تمنحها لهم الاتفاقية المذكورة، وقد شجعت لجنة

من مصر كن على دراية بأنهن سوف يعملن في البقاء إلا أنهن يخدعن فيما يتعلق بظروف العمل الفعلية، وإن (٦٣٪) منهن لم يكن على دراية بأنه سوف يتم إرغامهن على العمل في البقاء، وقد وعدهن المهربيون بالعمل كحدائق أو طاهيات أو عارضات أو خادمات أو عاملات في المساج العلاجي^٧.

وعادة ما يتم ذلك الفحصاً بالطازلات إلى النساء المصريات، وعلى رأسها القاهرة، بالإضافة إلى الغردقة وشرم الشيخ، ويتم بعد ذلك نقلهن إلى القباقق حيث يائفن بالوكيل المحلي، ويشتخدم النساء رغماً متفقاً عليه بحدده الوكيل الذي يتبعهن "له اتفادي اتصدام بين شبكات التهريب التي كثيراً ما تسرق النساء السواني تناجر بهن العصبيات المدققة^٨. وفي نهاية المطاف يتم نقل الكثيرات منها عن طريق البرى (الرحل ذوي الأصول القبلية) عبر صحراء سيناء إلى إسرائيل، ويتم تهريب النساء في مجموعات مع البضائع والمخدرات والأسلحة والعمال المهاجرين، وهي رحلة شاقة محفوفة بالمخاطر إذ يكون من الضروري أحبتها الأختباء في الكهوف والبقاء دون ماء لفترات طويلة^٩، وما إن يصلن إلى إسرائيل حتى يتم بيعهن وإيجارهن من على العمل لفترات تحصل إلى (١٨) ساعة في اليوم، وتحصل النساء في المتوسط على ما ينتهي (٣) في المائة فقط مما يكتسبن من البقاء، كما تتعرض كثيرات منهن لاغتصاب والضرب^{١٠}.

وفي آذار / مارس ٢٠٠٩ قامت سلطات الأمن الإسرائيلي بالقاء القبض على أكبر شبكة لاتجار بالبشر في إسرائيل على الإطلاق، بعد ستين من العمل الناري، ووجهت إلى المتهمين تهمة تهريب ما يزيد عن (٢٠٠٠) امرأة إلى إسرائيل وفرضت على مدى ستين من دول الاتحاد السوفييتي السابق للعمل في صناعة الجنس، ووفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية فلن مختنة النساء المتوجهات إلى إسرائيل لا تنتهي بوصولهن إلى دولة المقصد:

لقد تم خداع الفتيات الفحصاً بوعدهن بالعمل في إسرائيل كرافضات أو نادلات في التراثي اليهودية، وقد أفادت العديد من الفحصات بأنهن

وتنتشر ظاهرة الهجرة غير الموثقة بشكل خاص في محافظة الفيوم، ففي قرية طوطون في محافظة الفيوم هاجر (٦٠٠) من سكانها البالغ عددهم (٤٠٠٠) إلى إيطاليا، وفي عام ٢٠٠٢ قامت قوات الأمن الإيطالية باختصار (١٤) قارباً وهي ترسو على شواصي كالبريرا محلة بما يزيد على (٥٠٠) مهاجر غير شرعي معظمهم من المصريين، وقد لقي ما مجموعه (٨١٢) مهاجر مصرى حتفهم في البحر في طريقهم إلى إيطاليا خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧^{١١}.

ومنذ عام ٢٠٠٤ قام بعض الشبان المصريين الراغبين في الهجرة إلى أوروبا للعمل بالزواج من نساء أوروبيات كى يدخلوا دول الاتحاد الأوروبي بصورة قانونية^{١٢}. ويتم تنظيم النساء الأوروبيات من قبل عصابات دولية وتدفع لهن سالف قرارواج ما بين (١٥٠٠) و (٤٠٠٠) جنيه مصرى (حوالي [٢٩٧٠] - [٨١٧] دولار أمريكي). وقد قالت سلطات الأمن الأوروبية باتخاذ بعض التدابير لمواجهة هذا الأمر (لأن المشكلة ما تزال قائمة).

الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي

تشكل مصر مقصداً ومعيناً لضحايا الاتجار بالبشر من وسط وشرق أوروبا إلى إسرائيل ودول الخليج العربي، وتزداد القلة البيانات المتوفرة فمن الصعب تغيير عدد من يتم الاحتجاز بهم في مصر^{١٣}، وفي عام ٢٠١١ قدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية أن ما بين (٢٥٠٠) إلى (٣٠٠٠) امرأة تم تهريبهن إلى إسرائيل، عبر الحدود مع مصر بشكل رئيسي، وأجبرن على العمل في البقاء^{١٤}. وفي عام ٢٠٠٨ قدرت السيدة مشيرة خطاب سكرتير عام المجلس القومي للطفولة والأمومة في ذلك الوقت أن ما بين (٣٠٠) إلى (٥٠٠) امرأة تم تهريبهن عبر صحراء سيناء للعمل بالبقاء في إسرائيل ودول الخليج العربي^{١٥}.

وقرر مركز التوعية الإسرائيلي، وهو منظمة غير حكومية تختص برفع مستوى الوعي بالاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي، أن (٧٧٪) من النساء اللواتي تم تهريبهن إلى إسرائيل

وفي آذار / مارس ٢٠٠٩ أصدرت محكمة جنح الإسكندرية أحكاما بالسجن مدى الحياة والسجن لمدة (١٥) سنة مع الأشغال الشاقة على اثنين من اليوابين تمت إدانتهما باختطاف الأولاد وأخضابهم وبيعهم لمارسة البغاء المنفي للعرب الأثرياء من الخارج العربي^{٣٣}. وتشكل بلاغات البغاء المنفي ظاهرة جديدة ولذلك يصعب تحديد مدى انتشارها.

الاستجابة الحكومية

لا يحظى قانون العقوبات المصري جميع أشكال الاتجار بالبشر. وبحظوظ قانون مكافحة الدعاارة رقم (١٠) لسنة ١٩٩١ الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية لمن هم دون سن الحادية والعشرين واستخدام الإكراه أو التهديد أو الإشارة لإجبار شخص على البغاء وتسهيل نفوق شخص آخر إلى مصر لغايات ممارسة الدعاارة أو البغاء، والعقوبة هي الغرامة والسجن لمدة تتراوح بين ستة وخمسين سنتاً وسبعين ألفى سبع سنوات في حالات المجموعات الإجرامية المنظمة^{٣٤}. وبحظوظ قانون الطفل المعدل رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٨ الاتجار بالأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري والعمل القسري، ويضع لذلك أحكاما بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وكذلك آراء متباينة حول كفاية هذه العقوبات أو عدم كفايتها لردع أعمال الاتجار بالبشر إلا أن الجميع متتفقون على عدم كفاية هذه التشريعات أو على عدم ملائمة تطبيقها.

وفي آذار / مارس ٢٠١٤ صادقت مصر على بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العبرية للحدود، إلا أن الحكومة المصرية لم تتفق بعد بالتزاماتها بموجب البروتوكول المنكوز، فلم يتم بعد بناء تشريع يجرم جميع أشكال الاتجار بالأشخاص كما تقتضي الملاة^(٥) وإن تكمل إجراء تقييم شامل لعمليات الاتجار بالنساء في مصر.

قد عوامل بقسوة وعنف شبيدين، وقد عُبرن إلى إسرائيل من مصر في ظروف محفوفة بالمخاطر، وتذكر الشهادات التي جمعتها المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع النساء اللواتي يتم الاتجار بهن حالات من الاعتداء والإساءة من قبل المهربيين البدو أثناء الرحلة^{٣٥}.

وعادة ما يسافر أثرياء من الخليج العربي إلى مصر للتعاقد مع نساء مصربيات على زيجات مؤقتة تشمل في بعض الحالات فتيات دون الثامنة عشرة من عمرها، وقد يكون من الصعب التمييز بين هذه الترتيبات وبين الإكراه على النساء ظلماً لأن الآباء المعدمين يقدمون في كثير من الحالات على بيع بناتهم بهذه الطريقة^{٣٦}. وفي آذار / مارس ٢٠٠٩ وجدت النساية العامة في جنوب الجيزة إلى زوجين تهمة بيع ثلاث من بنائهم للعمل في البغاء لرجال من الخليج العربي لقاء (٥٥) دولاراً أمريكياً أسبوعياً عن كل طفلة متبرأة^{٣٧}.

وقد تزداد الزيجات المؤقتة لفترات تتراوح ما بين بضع ساعات إلى بضعة أشهر، ومن السهل إجراء الطلق الرسمي في مثل تلك الحالات، ولا بعد بيع الفتاة عن طريق هذه الزيجات المؤقتة عملاً غير مشروع في مصر رغم أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه مصر يتشرط موافقة كلا الزوجين على الزواج^{٣٨}، كما أن بيع الأطفال والزواج تحت سن السادسة عشرة ممحظور كذلك وفقاً لاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي وقعت عليها مصر.

ووفقاً للدكتورة فادية أبو شهاب الباحثة في علم الجريمة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية فإن ذلك مثل لوعة من الممارسة الفئولية التي قام فيها القرويون ببيع بنائهم للخاطبين الخليجين الأثرياء على مستوى العقود انقلابية المعاشرة ... وكانت هذه الممارسة منتشرة على نطاق واسع تظراً لارتفاع مستويات الفقر إلى الحد الذي أصبحت فيه قرى بأكملها مشهورة بترتيب هذه الزيجات التي تشم اليوم بموافقة الآباء^{٣٩}.

السلطات المسئولة عن تطبيق نظام العدالة الجنائية والمسؤولين عن تطبيق أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص.

* إعداد بند مركري للبيانات بالتنسيق مع مركز البحث الاجتماعي والجنائي وغيره من معاهد البحث.^{٦٢}

ولزيماً بتحسن الوضع إذاً ما أدى لجنة التصديق الوطنية مهمتها وكانت هناك متابعة تنفيذية وتشريعية كافية.

وقد نكررت الحكومة المصرية أنه قد تم ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ التحقيق في (١٠٤) قضية اتجار بالبشر بما فيها (٧٣) قضية تتعلق بالاستغلال الجنسي التجاري و(٧) قضايا إساءة للأطفال أو إجراهم على التحشو. ونظراً للعلم وجود قانون شامل لمنع الاتجار بالبشر قلم نذكر الحكومة آية محاكمات أو إدانات أو عقوبات في جرائم الاتجار بالبشر.^{٦٣}

ورغم الجهود المذكورة فقد قام المكتب العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص (G/TIP) في وزارة الخارجية الأمريكية بوضع مصر على قائمة العراقف من المستوى الثاني^{٦٤} نظراً لعدم قيام الحكومة بمعالجة الاتجار بالبشر في السنة الماضية، ولا سيما في مجال تنفيذ القانون والمحاكمة^{٦٥}. وأشار تقرير الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٩ الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن مصر أكد حققت قدماً طفيفاً في حماية ضحايا الاتجار بالبشر، وبذلك "جهوداً قليلة لمنع الاتجار بالأشخاص خلال فترة التقرير" رغم حدوث شيء من التقدم في الملحقات الفضائية.^{٦٦} ووفقاً لن Sikka معلومات حقوق الطفل (CRIN) فإن مصر لم تبذل آية جهود ملحوظة للتعاقبة على جرائم الاتجار بالبشر خلال فترة هذا التقرير [٢٠٠٧-٢٠٠٩].

وقد قامت المنظمة الدولية للقضاء على الاستغلال الأطفال في البُعد وفي النتاج المولد الإلابحية والاتجار بهم لأغراض جنسية (BCPAT) بالتعاون مع اليونيسيف بتنظيم منتدى استشاري وطني لشمال إفريقيا في الرباط عاصمة المغرب في الفترة من ١٢ - ١٣ حزيران / يونيو ٢٠٠٣. وقد تناول اللقاء جوانب من الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في ت Chad ومصر وموريتانيا والمغرب وتونس. وركز بشكل خاص على الإنساعة الجنسية التي يتعرض لها حكم المتبارز والزواج المبكر والأطفال العاملين في الطعام، وحضر المشاركون الفلاعنون من موسسات حكومية ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية ورجالات عمل تناولت مواضيع كإنشاء خطوط اتصال ساخنة لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي التجاري وتدريب العاملين في مجال الرعاية وتنمية القانون.^{٦٧}

وفي عام ٢٠٠٤ قدمت الحكومة المصرية تقريراً متطوراً لضياء أمين الحدث لمنع التهريب والاتجار بالبشر كما وضع طرقاً جديدة لاعتراض المهربيين.^{٦٨} وفي عام ٢٠٠٧ قامت الحكومة بإنشاء لجنة التصديق الوطنية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر التي تشمل مهامها ما يلي:

- * وضع خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.
- * إعداد التشريعات وصياغتها.
- * التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات.
- * اقتراح السياسات والبرامج.
- * توجيه البحث.
- * إجراء الحملات الإعلامية لرفع مستوى الوعي.
- * إعداد المناهج التعليمية.
- * بدء قدرات ضباط المباحث الجنائية، وغيرهم من



صبي يعمل في مدبعة للجلود

ما يقرب من (٥١) في المائة من العاملات يفعلن بالعمل الإضافي و(٦٦) في المائة من يعملن ساعات إضافية يتم إجبارهن على ذلك، ومن أشائع بين عمال القطاع الخاص أن يتم إجبارهم على العمل الإضافي بما في ذلك أيام العطلات الرسمية، وشائون في المائة من النساء اللواتي يفعلن بالعمل الإضافي يتم إجبارهن على ذلك، مقارنة بما سببه (٤٨) في المائة في القطاع العام^{١٠}، ورغم عدم وجود إحصائيات للعمل القسري الإضافي لرجال، قليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بوجود اختلاف كبير بين الجنسين في هذه المسألة، ونظراً لارتفاع صدارات مصر من المنتوجات والملابس، يستطيع المستهلكون الدوليون وحركة العمل الدولية أن يكون لهم تأثير كبير في التخفيف من ظروف العمل في هذا القطاع.

[٢٠٠٨]^{١١}. وقد ذكرت شبكة معلومات حقوق الطفل صراحة أن الحكومة المصرية لا تنلزم انتزاماً تماماً بالمعايير الدنيا للقضاء على الاتجار بالبشر، غير أنها أشارت إلى أن مصر تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك^{١٢}.

ويؤكد السيدة ليمان بيبرس من جمعية نهوض وتنمية المرأة، وهي منظمة مصرية غير حكومية، أن جهود الحكومة المصرية لم تفلح حتى اليوم في القضاء على الاتجار بالبشر أو إيهامه بقدر كبير. ووفقاً للسيدة بيبرس فإنّ أفضل السبل لمعالجة جانب الطلب في الاتجار بالبشر هو القضاء على الأسواق التي تحقق الربح للمجرمين، ويُطلب ذلك التعرف على المتجارين كي يصبح بالإمكان التحقيق في قضايا الاتجار بالبشر، ومحكمة المخالفين وإدانتهم، إلا أن عدد القضايا التي يتم ملاحقتها قضائياً قليل وأقل منها أحكام الإدانة^{١٣}.

ظروف العمل القسرية

أظهرت الدراسات الحديثة أن العمال المصريين في بعض القطاعات الاقتصادية يتعرضون لظروف عمل قسرية تتطلب عليها معايير العمل القسري حسب تعريف اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١١٥) يشأن القضاء على العمل القسري، إلا يقوم أصحاب العمل في بعض الحالات بيجبار العمال على القيد بشروط عمل قاسية تشكل انتهاكاً لخظر الاتفاقية لحرمان العمال من الفرصة الحقيقة لأنهم عملهم^{١٤}، فالعمال الذين يعانون من الفقر المدقع والبطالة دون تقبيل مستقلة تدفع عليهم مطردون إلى القبول بشروط قاسية والاستمرار في وحالك ما كانوا ليستروا فيها لو لا ذلك، وعلى سبيل المثل فقد قالت إحدى النساء العاملات في مصنع ريبيل (Rebel) في المنطقة الحرة في أنسويس وتدعي (م. آ.)؛ ليست لدينا حقوق... إذا نغير على العمل لساعات متاخرة، وفي الشركات الأخرى يدفع للعمال [علاوة] عن ساعات العمل الإضافي أما ثعن فلا، ولا رفضت التأخير في العمل قبيلاً بذلك تركت الشركة^{١٥}.

ووفقاً لندرال س. أجرتها مؤسسة المرأة الجديدة عام ٢٠٠٨، فإن

حوالي [١٦٥٠ - ٢٦٨٠] دولاراً أمريكياً) من الرواتب الشهرية للعمل عند حضورهم إلى العمل متأخرین. وتقول السيدة (ن. س.) التي تعمل في مصنع آخر للملابس: «أعمل من الساعة (٤:٠٠) مساءً [الواية] ساعات العمل الانتهائية العادلة [إلى الساعة (٨:٠٠) لـ (٩:٠٠) مساءً دون أن تدفعني بدلات عن العمل الإضافي. كما أعمل أيام الجمعة، وتحصل على راتب شهري مقداره (٧٠٠) جنيه مصرى (حوالى [١٢٥٠،٠٠] دولاراً أمريكياً) إذا عملت عملاً إضافياً وأيام الجمعة. وتضيف السيدة (ن. س.) قائلة: إن لم أعمل أيام الجمعة يتم خصم (١٢٠) جنيهًا مصرى



صبي يعمل كعضو في طاقم يقوم بتغريغ حمولة مراكب كبيرة تحمل ما بين ٤٠-٥٠ طن من الحجر الجيري وغيره من المواد من منطقة العتبى، بجانب القناة بدار السلام

وقد قالت الباحثات في مؤسسة المرأة الجديدة بعد إكمال الدراسة المذكورة بعد ورش عمل مع العاملات في عدة مدن لإطلاعهن على النتائج التي توصلن إليها والحصول على مزيد من التشهدات منها. وقد كشفت الشهادات أن الحديث من أرباب العمل في القطاع الخاص يجبرون عمالهم على العمل الإضافي ولا يدفعون لهم علاوة لقاء ذلك العمل. ويحدد قانون العمل الموحد الحد الأدنى للأجر عن العمل الإضافي بما يعادل (١٣٥) في المائة من الأجر العادي عن العمل الإضافي خلال ساعات النهار (١٧٠) في المائة عن العمل الإضافي في الليل (٢٠٠) في المائة عن العمل في يوم الراحة الأسبوعي (وهو عادة الجمعة) و (٣٠٠) في المائة في العطلات الرسمية.

وتتضمن الأمثلة الأخرى على العمل القسري أن يطلب من العامل أن يوقعوا على عقود تتضمن بنوداً تحظر عليهم العمل لدى شركة أخرى إذا ما تركوا العمل الحالي. ومعنى ذلك أن العمال لا يمكنون الحصول في الاستقلالية والبحث عن عمل آخر. ووفقاً للسيدة انتصار بدر الباحثة الرئيسية في دراسة مؤسسة المرأة الجديدة فإن: لا أحد يقرأ العقود ... هنالك مشاكل ضخمة في الإسماعيلية، لقد تم تعين العاملات في مصنع للملابس بموجب عقود مؤقتة [أي محددة المدة] [مما يعني أنه ليس بإمكان العاملات الانضمام إلى النقابات العمالية ويمكن تشريحهن دون الحق في التعریض عند انتهاء هذه العقد]. وقد قبلن العمل من الساعة (٨:٠٠) صباحاً وحتى الساعة (٤:٠٠) مساءً، ولذلك فقد فوجزن حين تم تمديد ساعات عملهن حتى الساعة (٧:٠٠) مساءً، وقد قلن: آن نعمل، سترى الشركة، ثم أدرك أن ذلك لم يكن ممكناً تكون العقد الذي وقعن عليه يتضمن بذلك يلزمهن بالانتظار لمدة ستة أشهر قبل العمل لدى شركة أخرى، وإلا فعليون دفع غرامة مقدارها (٥٠٠) جنيه مصرى (حوالى [٨٩٠] دولاراً أمريكياً).

وتشكل الغرامة المذكورة إساءة في تطبيق بدل الانتظام، الذي يعد ممارسة منتشرة على نطاق واسع في القطاع الخاص تتضمن اقطاع غرامات (تقراوح بين [٧٠] و [١٥٠]) جنيهًا مصرى أو

تحسين الظروف إلى حد ما في هذه الجوانب، إلا أن الطريق ما يزال ضيقاً قبل أن تتفق مصر التزاماتها الدولية وتدعم المعايير الدولية لحقوق العمل فيما يخص حالة الأطفال والعمل القسري.

ومن الأرجح أن يعتقد للتغير الأسلي على تطوير ثقافة يمقططها ويسرتوجية زمنية للتنمية الاقتصادية. وقد يكون إنشاء حركة نفاية عمالية تمثل العمل فعلياً حقيراً وتلخص من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم خطوة ضرورية في هذا الاتجاه، فلستطاعة النقابات العمالية المستقلة عن الحكومة والحزبين الوسطي والديمقراطي لسلالاً حقيقياً أن تقع الحكومة إلى الرفاه بالتزاماتها الدولية الحالية وأن تتحقق للحصول على تشريعات أكثر جدية وتطبقها بجدية أكثر وإن توافر ارباب العمل لتغير يستغلون علاقتهم مع الحكومة أو الحزب لحاكم لخلق القانون لو الاختلاف عليه.

(حوالي [٢١,٥٠] دولار أمريكي) من راتبي الشهري، فأحصل على (٥١٠) جنيه مصرى (حوالي [٤٠,٠٠] دولار أمريكي) أو (٥٨٠) جنيه مصرى (حوالي [١٠,٣٦٠] دولار أمريكي) بدلاً من (٧٠٠) جنيه مصرى.

الاحتمالات غير المؤكدة للتغير

لـ عمل الأطفال وقول العمل المصريين العاملين في الخارج لسجنة السيدة والإنحاد بالبشر والعمل الإنساني الإيجاري والعمل العائلي الإثرامي بسبب عدم اجتماعات غير مرض بها أو تضر زاد سياسية ممنوعة وغير ذلك من تحالف الفهار في المجتمع المصري تستند إلى أسس من الفقر ونقص التعليم والسلطوية. وقد ساعد الإصلاح القانوي والتطبيق الأكثر شيئاً وجيئة للفتوح وحملات التوعية العامة على

الحواشى السفلية

١. تم إنشاء البرنامج الدولي للقضاء على عالة الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية عام ١٩٩٢ بهدف القضاء تدريجياً على عالة الأطفال من خلال تعزيز قدرة الدول على التعامل مع المشكلة و الدعوة إلى حركة عالمية لمكافحة عالة الأطفال. ويعمل هذا البرنامج حالياً في (٨٨) بندًا وقد الفق أكثر من (٧٤) مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٦ على مشاريع التعاون الفني. وهو أكبر برنامج عامل من برامج منظمة العمل الدولية. انظر "البرنامج الدولي للقضاء على عالة الأطفال".
<http://www.ilo.org/ipec/programme/lang-en/index.htm>

٢. قائمة منظمة العمل الدولية تدول التي صادقت على اتفاقيات العمل الدولية.
<http://webfusion.ilo.org/public/db/standards/normes/appl-appl-byConv.cfm?hdroff=1&conv=C138&Lang=EN>

٣. كوتز أبو عز الله ولعياء يليل وسهر حوانه و سعاد تجوه، النوع الاجتماعي (الجنس) والتعليم وعالة الأطفال في مصر، البرنامج الدولي للقضاء على عالة الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية (جنيف، ٤؛ ٢٠٠٤)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-برنامجه الأمم المتحدة للحركة في المنطقة العربية، ص (١١-٩)،

٤. <http://www.arabhumanrights.org/en/ratification/index.asp?id=9> اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١٨٢)، اتفاقية أسوأ أشكال عالة الأطفال، ١٩٩٩، <http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C182>

٥. ليست الاتفاقية رقم (١٣٠) من الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية.
أبو عز الله وأخرون، ص (٣).

٦. انظر على سبيل المثال، المركز الأمريكي للتصامن العالمي الدولي (مركز التضامن)، البرنامج مساعدات الاتحاد العام لقبائل عمال مصر، المنحة رقم (٢٦٣-G-00-02-00014-000)، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ - ٣٠ جزءاً/پونتو ٢٠٠٢، القرير النهائي.

٨. الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، رؤية مستقبلية لتنمية الأطفال من أسوأ أشكال عصالة الأطفال والحد منها (القاهرة: الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ومركز التضامن)، ٢٠٠٤.
٩. لجنة الخبراء المعنية بتأطير الاتفاقيات، التوصيات الناتجة لمنظمة العمل الدولية، المنشاءة الفردية بخصوص اتفاقية الحد الأدنى للسر، رقم ١٩٧٣ (١٣٨)، ٢٠٠٣.
١٠. المصادر السابق.
١١. وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الدبلوماسية، التقارير الفطرية حول ممارسات حقوق الإنسان، ٢٠٠١، مصر، ٢٥ تباص/فبراير ٢٠٠٩.
١٢. http://www.state.gov/g/drl/rts/2008/nea/119114.htm
١٣. المركز المصري للتنمية والنعم المؤسسي ومنظمة لقذوة الأطفال، توزيع عماله الأطفال، محفظة اليوم، تعزير / يونيو ٢٠٠٨.
١٤. المسحة العامة عن أساليب العقاب والدراسات الممتحنة اتظر أبو غزالة وآخرون، ص ١٦-١٥.
١٥. المؤشرات مسحية من دراسات مسحية للأسر أجراها برنامج دراسة مستويات المعيشة التابع للبنك الدولي، وبرنامج المعلومات الإحصائية والرأي العام الخاص بعملة الأطفال البرنامج التويني للقضاء على عصالة الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية، وبرنامج المسح العشوائي متعدد المؤشرات التابع لليونيفيف والمكتب القومي للأحصاء، وتتضمن الدراسات المسحية المذكورة بيانات في مجالات كالتعليم والتوظيف والصحة والإنفاق والاستهلاك المتعلقة بعملة الأطفال، فهم عماله الأطفال، http://www.ucw-project.org/.
١٦. تصف منظمة العمل الدولية، إن مكانية نسبة شكل معيبة من "العمل" عماله أطفال تعتمد على سن الطفل ونوع العمل الذي يؤديه وعدد ساعات العمل وظروف العمل والأهداف التي تتبع كل دولة إلى تحقيقها، وتختلف الإجابة من بلد لآخر كما تختلف ضمن القطاعات في كل دولة، منظمة العمل الدولية، البرنامج الدولي لقضاء على عماله الأطفال، http://www.ilo.org/ipec/facts/lang-en/index.htm
١٧. تحظى الإحصائيات اللغة العربية (١٤-١٥) ولا تشمل اللغة العربية (١٦-١٧) نظراً لكون عمل الأطفال النظامي أمر مقبول لهزلاء الأطفال ولقلة المعلومات التي توفرها بذلك الأسر حول أشكال العمل التي تشكل عصالة أطفال بهذه اللغة العربية، http://www.ucw-project.org/cgi-bin/ucw/Survey/Main.sql?come=Tab_Country_Res.sql&ID_SURVEY=1231&ID_Gruppo=1&Type=-1&ID_COUNTRY=65&anno=-1&ots=0.
١٨. ضد البصائر حزن، عماله الأطفال في مصر: كاليون لا ينتهي! إداعة النبي بي سي الداطقة بالعربية، ١١ فبراير ٢٠١٦، استناداً إلى مقابلة مع المحامي العماني خالد علي من مركز هشام مبارك، http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_4901000/4901522.stm
١٩. يستقر جمهورية مصر العربية، ٢٢ آذار / ماريو ١٩٩٠، الصاندر (١٨) و(٢٠).
٢٠. وزارة العمل الأمريكية، نتائج عام ٢٠٠٤ بشأن أسوأ أشكال عماله الأطفال - مصر، ٤٢ أبريل / ميسنير (٢٠٠٥)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR Refworld)، http://www.unhcr.org/refworld/docid/48c8ca5333.html
٢١. الأمم المتحدة، لجنة حماية حقوق جميع العمال الوافدين وإفراد أسرهم، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأعضاء بحسب المادة (٧٤) من الاتفاقية، مصر، ٢٥ آذار / ماريو ٢٠٠٧،
- http://209.85.229.132/search?q=cache:KqePt8fpkDIJ:www2.ohchr.org/english/bodies/cmw/docs/cmw_c_egy_col.doc+migrants+workers+children+egypt&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=eg&dc=lient=firefox-a

٢١. أ.ج. الحيلاني، أ.ج. خليل، وأ. الوهبي، «علم الأوبئة ومخاطر عالة الطالب في المنصورة»، مصر، مجلة شرق المتوسط الصحية، ١٣ (رقم ٢، آذار / مارس - نيسان / أبريل ٢٠٠٧).
٢٢. قانون الطفل رقم (١٢٦) لسنة ١٩٩٦ المعدل في تموز / يوليو ٢٠٠٨، المادة (٦٤).
٢٣. منظمة العمل الدولية، البرنامج الدولي لقضاء عن عالة الأطفال، «الاتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن عالة الأطفال»، <http://www.ilo.org/ipec/facts/ILOconventionsonchildlabour/lang--en/index.htm>
٢٤. المركز المصري لحقوق المرأة، «عالة الأطفال في مصر»، ٤ تموز / يوليو ٢٠٠٨، <http://ecwronline.org/pub/childLabourInEgypt.pdf>
٢٥. وزارة العمل الأمريكية، مكتب شؤون العمل الدولية، مصر، <http://www.dol.gov/ILAB/media/reports/iclp/lda2004/egypt.htm>
٢٦. المصدر السابق.
٢٧. المصدر السابق.
٢٨. المركز المصري لحقوق المرأة، «عالة الأطفال في مصر».
٢٩. منظمة العمل الدولية، الاتفاقية رقم (١٢٨)، المادة (٢)، الفقرة (٣). والنظر أيضاً للدراسة السمية العامة للحد الأدنى للسن الذي أعلنته لجنة الخبراء العالمية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، مؤتمر العمل الدولي، ١٩٨١، التقرير الثالث (الجزء ثالث)، الفقرة (١٩).
٣٠. لجنة الخبراء المختصة بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية، «الطلبات الفردية المبشرة بخصوص اتفاقية أسوأ أشكال عالة الأطفال لسنة ١٩٩٩» (رقم ١٨٢)، مصر، ٤٦ لجنة الخبراء المختصة بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، «الطلبات الفردية المبشرة بخصوص اتفاقية أسوأ أشكال عالة الأطفال لسنة ١٩٩٩» (رقم ١٣٨)، الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ مصر (المصادقة: ١٩٩٩) قدّمت في ٢٠٠٥، <http://www.ilo.org/ilolex/egy-lex/pdconv.pl?host=status01&textbase=iloeng&document=16969&chapter=9&query=Egyptpercent40ref&highlight=&querytype=bool&context=0>
٣١. المركز المصري لحقوق المرأة، «عالة الأطفال في مصر».
٣٢. المصدر السابق.
٣٣. وزارة العمل الأمريكية، مكتب شؤون العمل الدولية، مصر، <http://www.dol.gov/ILAB/media/reports/iclp/lda2004/egypt.htm>
٣٤. قانون العمل الموحد، الفصل الأول، المادة (٤).
٣٥. داكتـ رشـيدـ، الـمـونـدوـنـ كـلـاـ، الـأـهـمـرـامـ الـأـسـبـوـحـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـ، ١٥-١٦ حـزـارـ / يـولـيوـ ٢٠٠٣، <http://weekly.ahram.org.eg/print/2003/643/fe2.htm>
٣٦. اليونيسف، أطفال خارج إطار الحياة، دراسة تعريفية عن أطفال الشوارع في القاهرة الكبرى، ص (١٤-١٥)، (دون تحديد المكان والتاريخ)، http://www.unicef.org/egypt/media_3360.html
٣٧. اليونيسف، مصر-أطفال الشوارع إضاباً وأثاراً، http://www.unicef.org/egypt/protection_144.html.
٣٨. المصدر السابق.

٣٩. ما لم يذكر غير ذلك فالمعلومات عن محاجر الميا شهدت إلى جوبل بينين، مقابلة مع مالك موريس وموظفي آخرين لدى مؤسسة وادي النيل وعدد من الأطفال الذين عملوا في المحاجر، ٢٨ حزيران / يونيو ٢٠٠٨، "البراءة في المحاجر"، فيلم من إنتاج مؤسسة ولادي النيل، "أطفال المحاجر... سلسلة إسلامية في مصر"، الرابعة، ٢٣ آب / أغسطس ٢٠٠٨،

- http://www.raya.com/site/topics/article.asp?cu_no=2&item_no=373397&version=1&template_id=131&parent_id=19
٤٠. جهوزيف فوجيم، "الوجه الآخر لمصر: الفقر والمرض والتمييز في المنطقة المنضبة من البلد"، أخبار مصر اليومية، ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦.
٤١. هربرت شركبة إيهان إنسانية (إيرين)، مكتب الأمم المتحدة لتنمية الثروة الإنسانية، <http://www.irinnews.org/report.aspx?reportid=26271>.
٤٢. انظر البنك الدولي، تقي مصر: مستقبل بلا عماله أطفال (نشرة صحفية).

- http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/0,,contentMDK:21867319~menuPK:247603~pagePK:2865106~piPK:2865128~theSitePK:256299,00.html?cid=ISG_E_WBWeeklyUpdate_NL
٤٣. وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب التعمقاصية وحقوق الإنسان والعمل، "التقارير القطرية عن ممارسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٨، مصر، ٢٧ ميلاد / فبراير ٢٠٠٩، رقم ١١٩١١٤.htm، <http://www.state.gov/g/drl/rls/rrpt/2008/ne/a/119114.htm>.
٤٤. وزارة العمل الأمريكية، مكتب شؤون العمل الدولية، مصر، <http://www.dol.gov/ILAB/media/reports/iclp/AdvancingI/html/egypt.htm>.
٤٥. لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات الذاتية لمنظمة العمل الدولية، "الطلبات الفردية لممارسة بخصوص اتفاقية لسواء إشكال عمالية للأطفال" رقم ١٩٩٩ (١٨٢)، مصر، ٣١ آذار / مارس ١٩٩٩ (<http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/pdconv.pl?host=status01&textbase=iloeng&document=20433&chapter=9&query=Egypt%40ref&highlight=&querytype=bool&context=0>).
٤٦. لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات الذاتية لمنظمة العمل الدولية، "المشادة الفرعية بخصوص اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ رقم ١٣٨" (http://www.dol.gov/ILAB/media/reports/iclp/tda2004/egypt.htm#_ftn1459).
٤٧. سريان فاضل، مقابلة مع سفيرة لم ذكر اسمها من مكتبى وزارة القوى العاملة والهجرة، ٣١ سبتمبر / أكتوبر ٢٠٠٩.
٤٨. المصدر السابق.
٤٩. المصدر السابق.
٥٠. وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب شؤون العمل الدولية، مصر: وجود عماله أطفال وظيفي، http://www.dol.gov/ILAB/media/reports/iclp/tda2004/egypt.htm#_ftn1459.
٥١. قانون الطفل رقم (١٢٦) لسنة ١٩٩٦، المعدل في ٢٠٠٨، المادة (٧٢).
٥٢. وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب التعمقاصية وحقوق الإنسان والعمل، "التقارير القطرية عن ممارسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧، مصر، ١١ آذار / مارس ٢٠٠٨، رقم ١٠٥٩٤.htm، <http://www.state.gov/g/drl/rls/rrpt/2007/100594.htm>.
٥٣. المصدر السابق.
٥٤. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، "الاطفال القتني المنظم لعماله أطفال في مصر" <http://anhri.net/en/focus/2005/pr0500-3.shtml>.

٥٥. لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات الناتجة لمنظمة العمل الدولية، المصادفة الفردية بخصوص اتفاقية القضاء على العمل القسري،
 http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/pdconv.pl?host=status01&textbase=iloilc&document=416&chapter=3&query=16g
 ypl%40ref%2BObservation%40ref%2B%23YEAR%3D2009&highlight=&querytype=bool&contex=0؛ لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات الناتجة لمنظمة العمل الدولية، المصادفة الفردية بخصوص اتفاقية العمل القسري،
 http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/pdconv.pl?host=status01&textbase=iloilc&document=67&chapter=3&query=Egypt%40ref%2BObservation%40ref%2B%23YEAR%3D2009&highlight=&querytype=bool&context=0
٥٦. وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب التسيير امنة وحقوق الإنسان والعمل، التقرير القطري عن ممارسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧، مصر، ١١ اذار / مارس ٢٠٠٨،
 http://www.state.gov/g/drl/rls/hrpt/2007/100594.htm
٥٧. وزارة العمل الأمريكية، نتائج عام ٢٠٠٧ بخصوص آسوا أشكال عمل الأطفال - مصر، ٤٠٨ اب / أغسطس ٢٠٠٨، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (Rwanda)،
 http://www.unhcr.org/refworld/docid/48caa16de.html
٥٨. شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، مصر: يسع القصر للبيعة تحت عطاء الزواج، ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦،
 http://www.irinnews.org/report.aspx?reportId=61947
٥٩. لغة الأرقام: الاتجاه بالأطفال، ٢٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٨، موقع ناس مصر (Egyptian Chronicles)
 http://egyptianchronicles.blogspot.com/2008/01/language-of-numbers-child-trafficking.html
٦٠. مها حسن من يوقف قتل الأطفال في مصر؟ في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، ملتقى (٤٩) طفلاً، (القاهرة) مركز الأرض لحقوق الإنسان،
 شهور يوليو ٢٠٠٩، ص (٥٥) وما بعدها.
٦١. الأهرام، ٢١ فبراير / فبراير ٢٠٠٩، ورددت في المصدر السابق من (٥٨).
٦٢. المصري اليوم، ١٩ مايو / مايو ٢٠٠٩، ورددت في المصدر السابق من (٥٩).
٦٣. البديل، ٢٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩، ورددت في المصدر السابق من (٥٨).
٦٤. المصري اليوم، ٢٤ فبراير / فبراير ٢٠٠٩، ورددت في المصدر السابق من (٥٨).
٦٥. ليبيان بربار، المиграة الدولية المعلنة إلى الخليج: فهم التغيرات في نظام الكفالة، وورقة مقدمة إلى الاجتماع السنوي التاسع والأربعين لجمعية المدراء التوأمية (ISA)، سان فرانسيسكو، أذار / مارس ٢٠٠٨،
 http://www.allacademic.com/meta/p252177_index.html
٦٦. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، المصريون في الخارج بين براثن نظام الكفالة وكفالة العيش (القاهرة: ليبيان / سبتمبر ٢٠٠٨)،
 ص (١١-١٠).
٦٧. المصدر السابق، ص (٤).
٦٨. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مصر: حماية حقوق جميع العمال الوافدين وأفراد أسرهم، ليبيان / فبراير ٢٠٠٧.
٦٩. لجنة الأمم المتحدة لحماية حقوق جميع العمال الوافدين وأفراد أسرهم، تيسان / فبراير ٢٠٠٧،
 الاتفاقيات: مصر، ٢٥ ليو / صدور ٢٠٠٧،
 المصري اليوم، ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦،
 http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=186271

٧١. على سبيل المثل، حسام زعفر، ‘الموت من أجل الحياة: حوالي عشرين مهاجراً مصرياً غير شرعى أخرون يعتقد أنهم قد غرقوا في أو اخر تشرين الاول/اكتوبر خلال الرحلة المحفوظة بالمخاطر إلى إيطاليا’، مصر اليوم، كاتيون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، <http://www.egypttoday.com/article.aspx?ArticleID=7781>
٧٢. وزارة القوى العاملة والهجرة، شعبة الهجرة، مواقف الشباب المصري تجاه الهجرة إلى أوروبا، ٢٠٠٦، مذكورة في لمحة السقوط، مصر اليوم، آذار/مارس ٢٠٠٨، <http://www.egypttoday.com/article.aspx?ArticleID=7900>
٧٣. المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تصدر تقريراً يخصوص الهجرة غير الشرعية: هجرة الشباب المصري... إلى روب الـ... العجي... ونـ (نشرة ص-حقيقة)، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، <http://www.eohr.org/press/2007/pr1202.shtml> وانظر كذلك آمين رهري، ‘التجاذب المصري ولرصن الأحلام الأوروبية: رحلات الأمان والتأمين’، المعهد الشتمركي للدراسات الدولية، ورقة عمل رقم (١٨/٢٠٠٦) <http://www.ciaonet.org/wps/dils051/dils051.pdf>
٧٤. المصدر السابق.
٧٥. وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب التمتع بكرامة حقوق الإنسان والعمل، التقارير الفطرية عن ممارسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧، مصر، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨، <http://www.state.gov/g/drl/rls/rlspt/2007/100594.htm>، (بنقل، الأخبار بالنساء)
٧٦. ٩١

- http://www.mfa.gov.il/MFAArchive/2000_2009/2001/8/Thepercent20Traffickingpercent20inpercent20Womenpercent20ipercen، الخط الساخن للعمال الوافدين، ‘الاتجار بالنساء غير مصر خلال عام ٢٠٠٣’، تقرير أعدته السفارة الأمريكية، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، كاتون ثانى/وثاير ٢٠٠٤.
٧٧. يوم لواتي، ‘تحطيم الروابط الإنسانية، الأهرام الأسبوعي الإلكتروني’، ٢٧-٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، <http://weekly.ahram.org.eg/2008/885/eg6.htm>
٧٨. Machon Toda'a Ic-heker tofa'at ha-zmut ve-sahar ha-nashim ba-'olam والخط الساخن للعمل النسوي، ‘التقرير السنوي الثاني’، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، <http://www.macom.org.il/todaa-un-2001-ch1.asp>.
٧٩. نومي ليفينزون ويوسي دحان، ‘ المرأة كسلعة: الاتجار بالنساء في إسرائيل ’، ٢٠٠٣ (اقتباس: الخط الساخن للعمال الوافدين، Isha-L'Isha - مركز حيفا للمرأة، مركز أدوا (Adva)) ٢٠٠٣
٨٠. Machon Toda'a، ‘التقرير السنوي الثاني’، <http://www.macom.org.il/todaa-un-2001-ch3.asp>
٨١. وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٤، <http://www.state.gov/g/tip/tiprpt/2008/index.htm>
٨٢. بحث الأمم المتحدة لتنمية الشهور الإنسانية، شبكة الآباء الإنسانية (إيرين)، ‘ابرائل: الكثف عن عملية الاتجار بالبشر’، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٩، <http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=83436>
٨٣. شبكة الآباء الإنسانية، مصر: بيع النساء تحت عباء الزواج، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، <http://www.irinnews.org/report.aspx?report=61974>
٨٤. المصري اليوم، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، شكرت في حسن امن يوقف قتل الأطفال في مصر؟ ص(٦)=؛ وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٩، <http://www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2009/index.htm>
٨٥. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة (٢١٦)، <http://www.un.org/en/documents/udhr/>
٨٦. وردت في لحمد ماجد، ‘الاتجار بالبشر: حالة مصر’، أخبار مصر اليومية، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨،

٨٧. الشروق، ١٣ آب/أيلول ٢٠٠٩، ذكرت في حسن "من يوقف قتل الأطفال في مصر؟" ص(٥٧).
٨٨. قانون مكافحة الدعاية رقم (١٠) لسنة ١٩٦١، المادة (٣) و(٥).
٨٩. منظمة (ECPAT) الدولية، المؤتمر الاستشاري الإقليمي شمال إفريقيا بشأن القضاء على الاستغلال التجاري للأطفال، الرباط، المغرب، ١٢-١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣، <http://www.ecpat.net>، مصر.
٩٠. وزارة الخارجية الأمريكية، التقارير الفطرية عن ممارسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٨، مصر.
٩١. محمد ف. مطر، "مصر تتشَّهِّد لجنة وطنية لملاعنة الاتجار بالأشخاص: خطوة كبيرة لمكافحة الاتجار الخطير لحقوق الإنسان"، http://74.125.95.132/search?q=cache:mdKCVJ0IHaZYJ:www.protectionproject.org/news/egypt_committee.doc+Egypt+National+Coordinating+Committee+to+Combat+and+Prevention+Trafficking+in+Persons&cd=1&hl=en&ct=clnk&gl=us&client=firefox-a
٩٢. وزارة الخارجية الأمريكية، التقارير الفطرية عن ممارسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٨، مصر.
٩٣. تقوم وزارة الخارجية بوضع إحدى الدول على قائمة المراقبة من النسخى الثاني إذا اعتقدت أن معبراً أو أكثر من المعابر الآتية ينطوي عليه: (١) أن يكون الحد المطلق لصحاب الأشغال الناجية من الاتجار مرتفعاً جداً أو متراجعاً بشكل كبير أو (٤) عدم تقديم الدليل على بذلك المزيد من الجهة لمكافحة الاتصال الفاسدة من الاتجار بالأشخاص بما يذكر في السنة السابقة أو (٣) التزام الدولة باتخاذ خطوات خلال السنة الثانية كي تتوافق مع الحد الأدنى من المعابر. ولمزيد من المعلومات عن المعابر المستخدمة لوضع الدول في المستويات المختلفة، انظر وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٩، ص(١١-١٣).
٩٤. المصدر السابق.
٩٥. المصدر السابق.
٩٦. شبكة معلومات حقوق الطفل، مصر، "تقرير الاتجار بالأشخاص نعم ٢٠٠٨" <http://www.crin.org/resources/infoDetail.asp?ID=19648>.
٩٧. المصدر السابق.
٩٨. المصدر السابق.
٩٩. الاتفاقية رقم (١٥) بشأن القضاء على العمل القسري، العاملات وسياسة الخصخصة (القاهرة: موسسة المرأة الجديدة، ٢٠٠٨)، ص(٣٧).
١٠٠. وردت في ورش العمل الخاصة ببحث تسامي في سوق العمل: العاملات وسياسة الخصخصة (القاهرة: موسسة المرأة الجديدة، ٢٠٠٨)، ص(١٨٧).
١٠١. التصارير بـ"ر" نساء في سوق العمل: العاملات وسياسة الخصخصة (القاهرة: موسسة المرأة الجديدة، ٢٠٠٨)، ص(١٠٢). المصدر السابق، ص(١٤).
١٠٢. وردت في المصدر السابق، ص(٣٨).

الفصل الخامس

مستقبل حقوق العمال في مصر

الطريق غير المؤكد نحو المستقبل

عن ٩٨٠ جنيه مصرى، أو ١٧٥ دولار أمريكي سنويًا؛ لفقراء^٤ (غير قادرين على تلبية احتياجات الغذاء الأساسية ويعيشون على أقل من ١٤٠٠ جنيه مصرى، أو ٢٥٠ دولار أمريكي سنويًا)؛ أو قريب من الفقر^٥ (ذكور على تلبية احتياجات الطعام الأساسية ويعيش على أقل من ١٨٠٠ جنيه مصرى، أو ٣٢٠ دولار أمريكي سنويًا). وقد ارتفعت نسبة "الفقر المدقع" و"الفقراء" ما بين الأعوام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦، بينما انخفضت إلى حد ما نسبة الفقريين من الفقر^٦. وقد شهد عام ٤٠٠٨ نقصاً حاداً في الخبر المدعوم الذي يمثل المصدر الرئيسي للسعارات الحرارية في غذاء معظم المصريين، وزاد ذلك من أعباء الفقراء، وقد وصل معدل انخفاض السنوي القومي إلى أعلى معدل له منذ (١٦) عاماً إذ بلغ (%)٦٣،١ في شهر يونيو/يونيو ٤٠٠٨ وبقي مرتفعاً حتى شهر مايو/أيار ٤٠١٩.

وقد أثار برنامج الليرة الجديدة المخاوف حول فقدان الوظائف وعدم رغبة مستثمري القطاع الخاص الذين يشتغلون بمؤسسات القطاع العام في دفع المدافع الاجتماعية التي طال استحقاق العمل لها من الداجنة القاتلية. وهذه تشنّل ارتفاع أسهم الشركات المملوكة من قبل العاملين أو شركات صنابيق التقاعد التي تجاهلها بعض مثراه القطاع العام لعدم من الزمن، ومن أكثر الأسباب المباشرة لموجة الإضرابات الجماعية المستمرة منذ متضيق ٤٠٠٤ كان ارتفاع الأسعار والأجور غير الكافية والتأخر في دفع الحرافي وصرف الأرباح وغيرها من مكملات الأجور الأساسية، والمحظوظ من نتائج خصخصة مؤسسات القطاع العام.

مستقبل المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية المؤهلة

لقد ألمّت المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية المؤهلة بصورة كبيرة في أن تصبح مصر ثالثي أكبر سوق للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للأعمال التجارية المباشرة في مصر.

الشكل الجديد لسوق العمل في حقبة الليرة الجديدة سيكون وكيفية تحويل الحكومة والاتحاد العام لنقابات عمال مصر معه عملاً كبيراً في تحديد مستقبل حقوق العمل في مصر، وهذا السجل ليس منشجاً حتى الآن، لقد فاز برئاسة الشخصية المصرية وبإجراءات الليرة الجديدة الأخرى بأوسمة من المؤسسات المالية الدولية، فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي جميعهما تضع مصر في مرتبة علمية بين صنف المصاحب الاقتصاديين العالميين، أي الدول التي تبسيط الأمور على مؤسسات القطاع الخاص لعمارة نشاطات تجارية^٧. فقد لغرت سياسات نظيف الاقتصاديات عن مستويات عالية من النمو الاقتصادي بنسبة بلغت (%)٧٥٠٥٠٨ على مدى الأعوام من ٤٠٠٥ وحتى ٤٠٠٨، ولكن العمل دفعوا الثمن غالياً لقاء هذا الإنفاق، فكما اعترف جمال مبارك بحل الرئيس بقوله لم يستفيد الجميع في مصر... بنفس الدرجة من هذا النمو^٨.

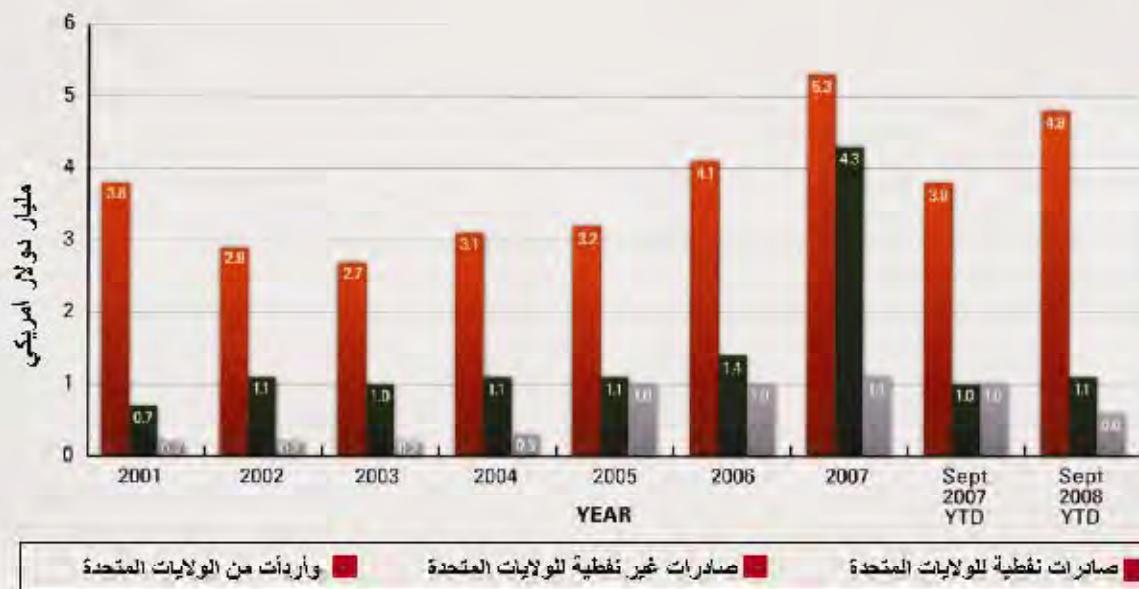
وقد اعتمد ببعض أسلوب القطاع العام المتضرر وتشجيع الاستثمار الأجنبي والصادرات الأجنبية على سبلات تقيي الأجور منخفضة وتجعل العمل أقل إمتياً في وظائفهم ولا تشجع على تشكيل النقابات، ومشروع الليرة الجديدة يعمل على خلق مصر جديدة يعتقد الكثيرون أنها لن تزيد أكثر من (١٠%) من السكان^٩، وتختلف وراءها معظم العمال الصناعيين والموظفين الكبارين وكافة العاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

إن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في مصر أخذت في التزايد، فرقاً للبنك الدولي، يقع حوالي (٢٤%) (بعض التقديرات أعلى من ذلك) من المصريين ضمن أحدى الفئات الثلاثة الآتية: "فقر مدقع" (غير قادر على تلبية أقل احتياجات الغذاء ويعيش على أقل

المزهله بصورة جوهرية في ارتفاع إجمالي الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس إلى الولايات المتحدة الأمريكية من (٥٨٢,٦) مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤ إلى أكثر من (٦٩٤,٨) مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨.^١ ومن أكبر مشتري الملبوسات من مصدرىي المنطق الصناعية المزهله جاب (Gap) وليفي شتراؤبل (Walmart) وشراكاه (Levi Strauss & Co.) (Van Heusen) وف جيرز (Gloria) وفان هوبن (JC Penney) وفير (VF Jeanswear) وجى سى بى (JC Penney).^٢ وكما هو واضح من الجدول (١)، فقد ارتفع إجمالي الصادرات المصرية غير النفلية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من (١,١) مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤ إلى (٤,٤) مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦.

حيث يلخص استشارتها، بما في ذلك بالمنطقة الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية المؤهلة وغيرها من المجالات، (٦٣,٦٪) من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٧ بمبلغ وصل في مجموعة إلى (٨,٨) مليار دولار أمريكي في شهر سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨.^٣ ويحول شهر مايو/أيار ٢٠٠٩ كانت قد تمت الموافقة على مؤسسة للعمل في (١٠) منطقة من المنطقة الصناعية المؤهلة، وتنبع (٥٩,١٪) مؤسسة من هذه المؤسسات (أي ٨٠٪ منها) المستojجات والملابس، وقد ارتفعت صادرات المنطقة الصناعية المؤهلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من (٢٨٨,٦) مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥ إلى (٥٥٦,٧) مليون دولار أمريكي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٠٨.^٤ وقد أسهمت المناطق الصناعية

جدول (١) القيم التجارية (مصر / الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: شرفة التجارة الأمريكية في مصر، التجارة المصرية- الأمريكية. <http://www.amcham.org.eg/bsac/usitrade/trade.asp>

إلا أنه انخفض إلى (١٠٣) مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٧ و إلى (١٦٠) مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨، وفي نفس الوقت، ارتفع العجز التجاري المصري مع الولايات المتحدة الأمريكية بصورة ثابتة.

ويندرج منشور القطاع الخاص، وخاصة مصانع الملابس إلى مصر لأربعة أسباب رئيسية أولها: إتفاقيات التجارة التفضيلية المصرية والتفاقيات المترافق الصناعية الموقعة ذات إلى دخول السلع المصرية لأسواق الاتحاد الأوروبي وأسوق الولايات المتحدة الأمريكية دون رسوم جمركية. أما السبب الثاني فهو تفتيت المؤسسات الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة بمقاييس ذات في الضريبة والتعرفة الجمركية، بينما يقتضي السبب الثالث في أن تتفيد قوانين العمل لا تتمتع بالحزم اللازم كما هو موجود في الفصلين الرابع والخامس، واما السبب الرابع والأخير فهو انخفاض تكاليف الداء بالأعمال في مصر عنده في الدول المنافسة الإقليمية مثل تركيا والأردن وتونس والمغرب^{١١}.

وتصل أجور عمال النسيج في مصر إلى ما تنتهي (٤٧٪) من أجور نظيرتهم في تونس (٣٦٪) في المغرب و (٣٢٪) في تركيا^{١٢}. ولا ينطبق الحد الأدنى للأجور في الأردن والبالغ (١٥٠) ديناراً أردنياً شهرياً (حوالي ٢١٢ دولار أمريكي) على المناطق الصناعية المؤهلة ويستثنى بذلك المراقبين الأردنيين وأكثر من (٤١١) عامل نسيج آسيوي^{١٣}. وعلى الرغم من ذلك فما يزال الحد الأدنى للأجور في المناطق الصناعية المؤهلة والذي يبلغ (١١) ديناراً أردنياً (حوالي ١٥٥ دولار أمريكي) شهرياً بالإضافة إلى الطعام والسكن الذي يوفره أرباب العمل أكثر بكثير من أجور عمال النسيج المصريين^{١٤}.

وعلى أيّ حال، فال أجور في مصر أعلى منها لدى مذلوليها الآسيويين مثل الصين والهند وباكستان وفيتنام^{١٥}. وعلى الصناعة كي تتعين أن تتجه في التصدير وفي نهاية المطاف منافسة الدول خلوب وشرق آسيا، خاصة الصين، التي أصبحت مهيأة على صناعة النسيج والملابس في العالم بسبب أجورها المنخفضة. ولقد شكلت الأجور تاريخياً حصة أكبر من القيمة المضافة في المنتسوجات أكثر من أي صناعة أخرى، وهذا صحيح حتى في صناعة الملابس أيضاً. وبينما عليه، فإذا لم يقم المستثمرون بصورة متواصلة بالاستثمار في التكنولوجيا التي تزيد الإنتاجية،

فسينجحون ذلك إلى ضغط متزايد لتخفيض الأجور، وحسب الطريقة العتمد وفقاً لها قطاع النسيج لأن، فإن الأجور المنخفضة وعدم المراجحة في تنفيذ قوانين العمل تعتبر مكرمات رئيسية لميزارات مصر التسوية العلمية، وبإمكان نقابات أعمال الفعالة التي تدافع عن حقوق العمال منع أرباب العمل خواص للاستثمار في زيادة الإنتاجية وتشجيع تفاصيل وتنفيذ قوانين العمل.

ولقد عملت الأجور المصرية المنخفضة على جذب المستثمرين من تركيا والهند وإندونيسيا - جميعهم مصدر رواً مليوسات يتم تصنيعها بواسطة عمال يحصلون على أجور منخفضة نسبياً. فقد أقام المستثمرون الأتراك والإندونيسيون وأنصيبيون مرفاق في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية المؤهلة، وقام بعض المصانع بنقل موقع عملائهم من المناطق الصناعية المؤهلة الأردنية إلى المناطق الصناعية المؤهلة المصرية بسبب الأجور وتكليف التشغيل المنخفضة هناك.

وقد جاء الأتراك إلى المناطق الصناعية المؤهلة مبكراً واستثمارات يبلغ (٤٠٠) مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦، وهناك ما يقرب من (١٠٠) مؤسسة تركية انتقلت إلى مصر أو تفكك في الانتقال إليها. ومبرر النقل المدروجات والمبنيات التركية إلى مصر واضح فتكفلة الأدققة الواحدة لاتصال المليوسات في مصر هي نصف التكلفة في تركيا^{١٦}.

ويعمل الصينيون على إيجاد مركز لأنفسهم ليصبحوا مستثمرين رئيسيين في مصر حيث بلغت الاستثمارات الصينية في مصر أكثر من (٥٠٠) مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩^{١٧}، وثم في شهر سبتمبر/أيلول من عام ٢٠٠٨ التوقيع على اتفاقية لإقامة مركز صناعي صيني - مصرى لتصنيع المسروقات والأحتوية والمستحضرات الطبية. وستقوم مجموعة سينيك (Citic Group)، أكبر شركة صينية تابعها الحكومة، باستثمار (٨٠٠) مليون دولار أمريكي في مصر للألمبريون، ومن المتوقع أن تصبح الصين أكبر شريك تجاري لمصر بحلول عام ٢٠٢١.

وتشير هذه التحوّلات في رأس المال العالمي إلى وجود خطير كبير من أن مصر ستكون "سابقاً" إقليمياً سباق من مستوى معيشة العمال المصريين وحقوقهم الأساسية. فـ"لـشـعب مصر حق" في أن

الأحرر، وهو مقصد سياحي آخر في الترavel بسرعة. يكون بالإمكان بناؤها باستخدام عمل غير منتسب بين النقابات، ويقوم بتشغيل مطار مرسى علم شركة محمد عبد المحسن الخرافي وأولاده الكويتية بموجب لفترة بناء وتشغيل وتحويل منه، سنة باستعمال عمال غير منتسبين للنقابات على الرغم من وجود نقابة عامة لعمال النقل الجوي، وتوجد ترتيبات مماثلة في التنفيذ في مطارات جديدة في العليني وواحاتي انفافرة والبحري، والمبني الجديد في مطار شرم الشيخ الدولي.^١

وعلى الرغم من مشاركة الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي في مثل هذه المشاريع الاستثمارية الرئيسية، فلم تكن المشاورات كافية مع نقابات عمال النقل الجوي والموارى التابعة للاتحاد العام للنقابات عمال مصر. ويدل هذا في أحسن الأحوال على أن سياسة الحكومة لا تولي الكثير من الأولوية لتنشيط تشكيل النقابات في الاقتصاد الصناعي المخصص الجديد وقطاع الخدمات.

إن تقاضى الأيدي العاملة، والأجور المنخفضة، وظروف العمل الزدينة، وتوظيف عمال غير نقابيين يعود محدودة هي نتائج مأثورة وعائية لخصمة مؤسسات القطاع العام. فذلك يؤكد أن عدم وجود التمثيل النقابي للقاوض بشأن شروط الشخصية يهدى معيشة العمال، وحتى عدم تقديم المستثمرين التزامات تعاقدية بالاحتفاظ بعدد العمال وأحوزهم وظروف عملهم في مؤسسات القطاع العام التي قاما بها بشرائهم، فإنه من النادر أن يتم إزاحتهم بالوفاء بوعدهم. فحالاً شركة إينوراما شبين للغزل وشركة طنطا لصناعة الكتان وإنزيوت المشار إليهما في الفصل الثاني سلطان الضوء على المشاكل الراجبة لها ومعالجتها لمنع برنامج التقاضى من الانتهاك من حقوق العمال المصريين ومستوىتهم المعيشية كالتالي:

تصبح أصين منطقة البحر الأبيض المتوسط كما أطلق عليها اعتباراً على نموذج التنمية يقوم على الأجور المنخفضة والانتهاك系統 لحقوق العمال.^٢

مستقبل برنامج الشخصية

كما نوهنا في الفصل الثاني، فإن عدداً ضئيلاً من أماكن العمل في القطاع الخاص منظم نقابياً. كما أن تشريع النقل والخدمات العامة الجديدة التي يقوم القطاع الخاص بتشغيلها ليست منظمة نقابياً.

وعلى سبيل المثال، يسمح قانون بناء وتشغيل وتحويل (BOT) مثنى المطار (القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٧) لمؤسسات القطاع الخاص بناء وتشغيل المطارات كمفاوضات طويلة الأجل دون الحصول على ملكيتها، وبوضع المؤسسات الحكومية بصورة موقعة تحت الملكية الخاصة - مثل مطار مرسى علم الدولي على سبيل المثال، الذي افتتح في عام ٢٠٠١ على ساحل البحر



إضراب عمال غزال شبين ضد المستثمرون الأجانب، ١٠ آذار / مارس، ٢٠٠٩

مستقبل صناعة النسيج والملابس

إن برنامج الخصخصة، ولا سيما تشجيع تصنيع النسيج والملابس للتصدير في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية المؤهلة هو جهد لحل الأزمات التي تشهدها هذه القطاعات منذ عقود طويلة. فالغزل والنسيج والخياطة والصباغة هي من أقدم وأصخم قطاعات الصناعة الحديثة في مصر من الناحية التاريخية. غير أن نسبة عمال النسيج في القوى العاملة الصناعية بدأت في الانخفاض في عام ١٩٦٠، وبدأ الحد الأكلي لعمال النسيج في الانخفاض في عام ١٩٧٦، ولقد تراجع مؤشر الأجور الفعلية (عمل النسيج من ١١٠ في عام ١٩٨٦ إلى ٦١) في عام ١٩٩٤، حتى بصورة أكثر حدة مما هو في القوى العاملة الصناعية ككل.^{١١}

ولشترت الإرثة حتى التعبيرات من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ونتيجة لتفصل الاستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين الزائد في موسماً قطاع العام (حوالى ٣٠% تقريباً) فقد كانت إنتاجية قطاع النسيج أقل في عام ١٩٩٩ عنها في عام ١٩٨٥، وهي الآن أقل بكثير في مصر مما هي في الدول المجاورة مثل تونس وتركيا. فانعدمت ملائمة الآلات قديم وبحاجة إلى تجديد أو استبدال.^{١٢} وقد انخفضت المنتوجات والملابس بحلول عام ٢٠٠٤ إلى (٦٧%) من قيمة الإنتاج الصناعي حيث احتلت المرتبة الثانية بعد الأذنحة المجهزة.^{١٣}

وقد أصبح الاستثمار الخنصري مهماً بصورة متزايدة في صناعة المنسوجات، ولا سيما في قطاع الملابس الجاهزة، منذ التوصل لاتفاقات برسم إعادة الهيكلة الاقتصادية والتكيف البيئي عام ١٩٩١. وارتفعت قيمة إنتاج القطاع الخاص من الملابس بحوالي (٦٠%) خلال الأعوام من ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى ٢٠٠١/٢٠٠٠ بينما انخفضت قيمة إنتاج القطاع الخاص (١٠%) من الغزل، و (٤٠%) من النسيج، و (٦٠%) من الخيوط، و (٧٠%) من الملابس في عام ٢٠٠٣. وقد شجعت حكومة تعزيف الاستثمار الخاص في القرى مععتقداً أن هذا سيعمل على تحسين التوعية والجودة المحلية ويقلل

- على الحكومة المصرية إجبار مستثمري القطاع الخاص رصيورة منصرة على التقيد بالشروط التعاقدية التي تحضى بأجر العمال وظروف عملهم كما فعلت مع شركة إندراما بعد أن اضرت العمال في شهر مارس/آبريل ٢٠٠٩، وبمحب دفع علاوات غلاء المعيشة والحوافر وبدلات الوجبات والملابس وحصل من الأرباح حسب ما ينص عليه القانون.
- يجب أن لا تصبح الشخصية فرصة لإبتداlement العمال التقليدين المتعاقدين بالأمن الوظيفي والمنافق بعامل يعملون بعقد محددة المدة من ليست لهم حقوق وغير مهنيين لخصوصية النقلات.
- يجب التقليل إلى الحد الأدنى من الاختلافات في الأجر وضற العمل بين المصريين والأجانب، حتى تو كان مستوى المهارات والوضع الإداري ييزرهما، لأن ذلك يؤدي إلى خلق حالة من الاستياء والامتعاض، في نظر المصريين بحقيقة الاحتلال البريطاني حينما كان ذلك أمراً مألوفاً.
- إذا كان متوقعاً من عمال القطاع العام المصريين العمل بمعابر سرعة وبراعة دولية جديدة عليهم، فمن المؤكد أن الخط من قدر مهاراتهم وتقاليتهم لن يؤدي إلى تعزيز كمية أو نوعية الإنتاج أو بناء علاقات عملية مستقرة.
- أنت المسؤول أو الأرباح المتباينة في شركة إندراما وغيرها من مؤسسات النسيج والملابس في القطاع الخاص مثل المنصورة - إمبابة، وبولفرا، وتراس (راحى الفصل الثاني لمعرفة المزيد من التفاصيل) بهذه المؤسسات إلى حجز الحواجز أو التذكر لالتزاماتها التعاقدية تجاه العمال. وقد أثبتت هذه الإجراءات إلى العديد من الإضرابات والاحتجاجات بما يفيد أن الشخصية وحدها ليست هي الحل لمشاكل صناعي النسيج والملابس في مصر.

يدعم مطالب العمال مباشرةً لا استجابة للتعييرات الجماعية والمطلولة عن عدم رضا العمال في المؤسسات التي تهتم بخصوصيتها مؤخراً مثل الدوراما شين أو كلن طنطا (أنظر الفصل الثاني)، ولكن هذا الدعم لم يتجاوز الحدود التي وضحتها الحكومة كما يوضح موقف الاتحاد العام لنقابات عمال مصر المتذبذب من إضراب شركة كتن طنطا.

وقد قام العديد من النقابيين ومؤيديهم السياسيين منذ التسعينيات من القرن الماضي بمناقشة الحاجة إلى استقلال نقابات العمال عن الحكومة وعن الحرب الوطنية الديمقراطي. ومن أبرز هذه القوى دار الخدمات النقابية والعمالية واللجنة التنسيقية لدعم الحقوق والحربيات النقابية والعمالية.

وقد جعلت الروح القتالية لعمال غزل المحلة من مشروع إقامة نقابات عمالية مستقلة مادة عملية على أجندة العمال المصريين والمتضمنات غير الحكومية المعنية بالعمال، وعلى أية حمل، وإن غزل المحلة مؤسسة كبيرة وإستراتيجية، فقد تدخلت قوات آمن الدولة بقوة لتفويض مخولات العمل الرامية إلى التنظيم إلى ما هو أبعد من قضياباً لقصة العيش. فقد تم إيجاد إضراب الذي ينتهي الدعوة إليه في السادس من شهر فبراير/أبريل ٢٠٠٨ دعماً للمطالبة برفع الحد الأدنى القومي للأجور إلى (١٢٠٠) جنيه مصري (حوالي ٢١٥ دولار أمريكي) شهرياً وذلك حين قامت مباحثات أمن الدولة باحتلال المصنع قبل بدء الإضراب بستين يوماً وسبعين (٧٢) ساعة ومارست ضغوطاً كبيرة على العددة من أعضاء لجنة الإضراب لإيقاف الإضراب^{٤٣}. وقد أدى القمع وعدم الانتقاض الداخلي بين صوفوف قادة غزل المحلة إلى عرقلة التقدم نحو تأسيس نقابة عمال مستقلة تمثل العمال.

نحو مستقبل من التنمية الاقتصادية يتمتع فيه العمال بحقوقهم

يلiken الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والمنظمات المصرية غير الحكومية ولحكومة مصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والأساطير الدولية المعنية بالعمال وحقوق الإنسان والشركات الأمريكية

انوارادات من الغرب والق fas، ونتيجة لذلك تفتافت مشاركة القطاع الخاص في هذه العمليات، كما هو الحال مثلاً مع إيسكو قلوب للغاز و بتور لما اللتين عرضتا لهما في الفصل الثاني، بلغ عدد عمال الغاز والنسيج والصباغة والملابس في مصر بتوظيف (٤٥٧١٩١) عاملاً في عام ١٩٧٦ وقام القطاعان العام والخاص مجموعه (٣٧٦٥١٣) عاملاً^{٤٤}، وعليه، فقد ساهم برنامج الشخصية في انخفاض عدد عمال المستويات.

توجهات التوظيف في القطاع العام

قد تكون صناعة النسيج هي المثال الأوضح للاتجاهات السائدة في القطاع العام، فقد أدى بيع مؤسسات القطاع العام خلال الأعوام من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٦ إلى انخفاض التوظيف في القطاع العام من (٥٣٩٪) إلى (٥٣٠٪) من مجموع الوظائف، وارتفع التوظيف غير الرسمي خلال نفس الفترة من (٥٥٢٪) إلى (٥٦٠٪)، ولكن مع ارتفاع طفيف في وظائف القطاع الخاص прوسسية التي ارتفعت من (٦٨٪) إلى (٦١٪) من إجمالي الوظائف، ويعني هذا الارتفاع البسيط أن القطاع الخاص الرسمي لم يخلق وظائف كافية - تاهيل عن الوظائف بأجر تعادل تكاليف المعيشة - لحل محل وظائف القطاع العام التي تم إلغاؤها، وبالإضافة لذلك، يتمتع العمال بخدمات اجتماعية أقل سبب ندرة تقديم التأمين الصحي والمنافع والمرأة الاجتماعية الأخرى في القطاع الخاص، و عدم وجودها مطلقاً في الاقتصاد غير الرسمي.

دور النقابات في مستقبل مصر

النضال من أجل نقابات عمالية مستقلة

لم يهدِ الاتحاد العام لنقابات عمال مصر اهتماماً بتنظيم عمال النسيج والسلوكيات أو غيرهم من العمال في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية المؤهلة والقطاع الخاص بصورة عام، ولم يقم الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ونقابات التابعة له



عمل وعambilات النسجع المصريون يتظاهرون أمام صناعتهم ضد ظروف العمل السيئة والأجور المتخفضة بمدينة المنطة انكبيري بدئاً الثيل، ٢٠ شرين الأول / أكتوبر، ٢٠٠٨

انديمقرطي الحاكم، وظل منظمة غير ديمقراطية، وقد منعه هذا من التطور لتنمية احتياجات العمال.

ويرى العديد من العمال أن الاتحاد العام لنقبات عمال مصر قد تخلى عن حماية حقوق العمال بالموافقة على برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي لعام ١٩٩١ وما تبع ذلك من خصخصة القطاع العام وقاتلون العمال الموحد لسنة ٢٠٠٣ والقتل بعدها في تنظيم عمال القطاع الخاص، فقد سمح مجلس إدارة الاتحاد العام لنقبات عمال مصر أشام موجة الإضرابات والإجراءات الجماعية منذ ٤٠٠٤ بإضراب واحد فقط (في كلان طنطا كما هو موضح في الفصل الثاني). وقد قامت اللجان النقابية القاعدية بين الفينة والأخرى بتنظيم أو تشجيع إضرابات أو احتجاجات أخرى. وقام إلى حد ما أعضاء من لجان نقابات العمال القاعدية بالوقوف إلى جانب العمال العاديين ضد بيروقراطي النقابات العمالية المؤيدتين للحكومة. وقد يأس العديد من النشطين النقابيين ومؤيديهم في منظمات العمال وحقوق الإنسان غير الحكومية والأحزاب السياسية المعارضة من إصلاح هيكل الاتحاد العام لنقبات عمال مصر من الداخل. والتعبر الأوضح عن هذا الرفض للاتحاد العام لنقبات عمال مصر هو موقف النقابة العامة المستقلة للعاملين في مصلحة الضرائب الفرعية (أنظر الفصل الثاني لمزيد من التفاصيل).

وتفققيادة الاتحاد العام لنقبات عمال مصر في مفترق طرق، إذ بإمكانها الاستمرار في أن تكون عائق أمام التضليل من أجل حقوق العمال أو الانضمام لهذا التضليل. وعلى وجه الخصوص، يتعين على الاتحاد العام لنقبات عمال مصر والنقابات التابعة له إما القيام بالتنظيم في القطاع الخاص بقوه أو التتحي جانياً ليقوم آخرون بذلك. ويجب أن يكون الاتحاد العام لنقبات عمال مصر المنظمة الرائدة في تأييد ودعم التنفيذ الكامل للمعايير الرئيسية لمنظمة العمل الدولية الخاصة بالعمال

أن تلعب جميعاً دوراً في حماية حقوق العمال المصريين الأساسية وإدخالهم كشركاء أساسيين في التنمية في مصر. وتمثل أهم خطوة في حماية حقوق العمال في قيام الحكومة المصرية والاتحاد العام لنقبات عمال مصر بقبول نقابات العمال المستقلة كطريقه لذللين حقوق العمال المصريين مع دخول الاقتصاد المصري إلى السوق العالمية، بدلاً من تغريبيها.

النوصيات

دور الاتحاد العام لنقبات عمال مصر

بحاجة الاتحاد العام لنقبات عمال مصر الذي يلعب دوراً إيجابياً في المستقبل إلى التغلب على إرث الماضي. ويرى البعض أن الاتحاد العام لنقبات عمال مصر مرتبطة بالجوانب الإيجابية من عهد عبد الناصر، بما في ذلك التحيينات الكبيرة في مستوى معيشة العمال والموظفين الكباريين وفي ظروف عملهم. هذا العهد قد ولّى بالتأكيد. وقد أخفق الاتحاد العام لنقبات عمال مصر في تحقيق استقلاليته عن الحكومة وعن الحزب الوطني

الولايات المتحدة الأمريكية والذي استضافه مركز التضامن، وكان في عام ٢٠٠٩ ضيفاً على الاجتماع السنوي لاتحاد العمال الأمريكي - تجمع المؤسسات الصناعية. وتقى اللجنة التنسيقية لدعم الحقوق والحريات النقابية والعمالية منذ عام ٢٠١١ بعد اجتماعات شهرية في مكتب مركز هشام مبارك للقانون في القاهرة حيث يحضر عمال من كافة أرجاء مصر لتبادل المعلومات المتعلقة بالتضال في أماكن عملهم ومناقشة الاستراتيجية والسياسات المنشورة القانونية. والشخصية الرائدة في اللجنة التنسيقية لدعم الحقوق والحريات النقابية والعمالية هي صبريل بركات، وهو عامل حديد سابق. وقد قام مع خالد على عمر المؤسس المشارك لمراكز هشام مبارك للقانون والمحامي الناشط المتخصص في قانون العمل بكلية عدة تقارير وكيف شرحتها اللجنة التنسيقية لدعم الحقوق والحريات النقابية والعمالية. وشارك خالد على عمر في شهر أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٨ في وفد استضافه مركز التضامن. وعلى آية حال، فقد كفت اللجنة التنسيقية لدعم الحقوق والحريات النقابية والعمالية أكثر قرضاً من دار الخدمات النقابية والعمالية في قبور التضامن الشمالي. وبإمكان الدعم المتبع والتضامن من قبل الأوساط العمالية الدولية المساعدة في إزالة عدم الثقة وتقوية اللجنة التنسيقية لدعم الحقوق والحريات النقابية والعمالية.

وهذا متحضرات غير حكومية أخرى أصغر معنوية بالعمال. وهذه متحضرات تكون نطاق اهتمامها أوسع وأشمل من قضيـا العمال ولكنها تهتم بحقوق العمال. ويقوم المرصد النقابي والعمالـي المصري ومركز أولاً الأرض لحقوق الإنسان بإجراء مسح لوسائل الإعلام لترصد التقارير عن إضرابات العمال وعن تحركاتهم الجماعية الأخرى. وقام مركز الأرض لحقوق الإنسان بإصدار تقارير قيمة عن نشاط احتجاج العمال وأوضاعهم في مختلف القطاعات وأماكن العمل. وتهتم مؤسسة وادي النيل بصورة خاصة بمشاكل صحة الأطفال في محاجر الملايا (أنظر الفصل الرابع). أما مركز دراسات المرأة الجديدة الذي تلقى تمويلاً من أوكيسم من تونـس فقد أصبح مؤخراً مهتم بصورة خاصة بالعاملـات (أنظر الفصل الثالث).

حسب الاتفاقيـات التي صادقت عليها مصر. ويمكن للاتحاد العام لنقابـات عمال مصر من خلال القيام بذلك إظهـار عدم حاجته إلى الاحتـكار لكتـب الشـفـاعة، حيث يمكنـه التـردـاد بـمعـنهـه بـشكلـكـبير من خـلال تـحـقـيقـ استـقلـالـتـهـ عنـ الحـكـومـةـ وـاستـقلـالـهـ الذـاتـيـ عنـ الحـزـبـ الـوطـنيـ الـديمقـراـطيـ.

دور المنظمات غير الحكومية المعنية بالعمال والصحفيين المستقلين

قدمت دار الخدمات النقابية والعمالية في السنوات الأخيرة دعماً مؤسسيـاً هاماً لعمال غزل المحلة وعمال مصلحة الضـرـائبـ العـقـارـيـةـ وـالـادـارـيـنـ بـالـتطـبـيقـ وـالـعـدـيدـ مـنـ تـصـالـاتـ العـمـالـ العـدـيـدـةـ الآـخـرـيـ.ـ وـيمـاـ لـمـ لـأـ تـرـجـعـ تـقـاـمةـ لـعـظـمـ العـمـالـ تـنـمـيـةـ وـتـمـثـلـ مـصـالـحـهـ؛ـ فـإـنـ الـمـنـظـمـاتـ غـيرـ الـحـكـومـيـةـ هـيـ الـمـؤـسـسـ الـرـحـيـدـةـ الـتـيـ يـمـقـوـرـهـاـ تـعبـهـ هـذـاـ التـورـ الـآنـ.ـ وـيـتـأـمـ عـلـيـهـ،ـ فـنـ الـضـرـوريـ جــاـنـ تـقـوـمـ الـمـنـظـمـاتـ الـدـولـيـةـ الـمـعـتـدـةـ بـالـعـمـالـ وـحـقـوقـ الـإـسـانـ مـثـلـ منـظـمةـ الـعـمـلـ الـدـولـيـ وـالـأـتـحـادـ الـدـولـيـ لـقـبـلـاتـ العـمـالـ وـالـاتـحـادـاتـ الـنـقـابـيـةـ الـدـولـيـةـ بـدـعـمـهـمـ كــمـاـ كــانـ عـلـيـهـ الـحـالـ حـدـدـاـ أـغـلـقـتـ دـارـ الـخـدـمـاتـ الـنـقـابـيـةـ وـالـعـمـالـيـةـ مـنـ شـهـرـ إـبرـيلـ/ـإـبـيسـارـ ٢٠٠٧ـ حـتـىـ نـهـوـرـ أـبـولـيوـ ٢٠٠٨ـ.

وقد حظيت دار الخدمات النقابية والعمالية بدعم المنظمـةـ الـبـولـنـيـةـ غـيرـ الـحـكـومـيـةـ أوـكـيـفـامـ توـفـبـ (Oxfam Novib)ـ مـنـذـ عـامـ ١٩٩٤ـ.ـ وـهـيـ عـلـىـ عـلـاقـاتـ طـبـيـةـ مـعـ اـتـحـادـ حـرـكـةـ العـمـالـ الـهـولـنـدـيـةـ (FNV)ـ وـغـيـرـهـ مـنـ اـتـحـادـاتـ العـمـالـ الـأـورـوبـيـةـ وـمـنـظـمـةـ اـتـحـالـ الـتـوـنـيـةـ.ـ وـحـضـرـ مـمـثـلـ دـارـ الـخـدـمـاتـ الـنـقـابـيـةـ وـالـعـمـالـيـةـ مـؤـتـمرـ اـتـحـالـ الـتـوـنـيـ السـابـعـ وـالـتـسـعـينـ الـذـيـ عـدـ فيـ جــنـيفـ عـامـ ٢٠٠٨ـ وـتـقـوـاـ يـوـقـدـ مـنـظـمـةـ الـعـمـلـ الـدـولـيـ الـذـيـ رـازـ مـصـرـ فـيـ شـهـرـ إـبـيسـارـ/ـإـبـرـيلـ مـنـ عـامـ ٢٠٠٩ـ.ـ وـنـاقـشـواـ قـلـقـ منـظـمـةـ الـعـمـلـ الـدـولـيـ اـنـسـفـرـ حـولـ فـشـلـ الـحـكـومـةـ الـمـصـرـيـةـ فـيـ الـقـيـدـ الـكـامـلـ بـالـقـرـامـاتـ الـدـولـيـةـ الـعـتـقـلـةـ بـالـحـرـيـةـ الـنـقـابـيـةـ وـانـحـقـقـ فـيـ الـتـنظـيمـ وـانـفـاؤـصـةـ اـنـجـمـاعـيـةـ وـعـمـالـةـ الـأـطـفـالـ وـالـعـمـلـ الـقـسـرـيـ.ـ وـقـيـ شـهـرـ إـبـولـيوـ/ـإـبـيسـارـ ٢٠٠٨ـ،ـ كــانـ الـمـنـسـقـ الـعـامـ وـأـحـدـ مـؤـسـسـيـ دـارـ الـخـدـمـاتـ الـنـقـابـيـةـ وـالـعـمـالـيـةـ كــمـالـ عـيـانـ ضـمـنـ الـوـقـدـ الـذـيـ رـازـ

دور الحكومة المصرية

يتعين على الحكومة المصرية انتهاك بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق العمال وحقوق الإنسان، بما فيها كافة الاتفاقيات التي تلت المصادقة عليها، وعليها تحقيق قوانينها وممارساتها حسب معايير العمل الرئيسية لمنظمة العمل الدولية، ويتمثل التغيير الأساسي والضروري في استبدال قانون نقابة العمال بتشريع يضممن الحرية النقابية والحق في التنظيم والمواضعة الجماعية. ويجب السماح للعمال بالاتصال إلى أي نقابة عمالية يختارونها وأن يختاروا قائمة يمثلون مصالحهم بانتخابات حرة وتزويدهم دون تدخل من قوات الأمن أو من القوات الحكومية الأخرى. ويجب أن تتبع النقابات العمالية نوائجها الداخلية التنظيمية والمالية بحرية. ويجب السماح للجان النقابية الفاعلة بتشكيل نقابات أو اتحادات وطنية إذا رغبت وليس إيجارها على القيام بذلك. ويجب أن تكون النقابات قادرة على التفاوض العادي الجماعي مع أرباب العمل الأفراد أو مع مجموعات من أرباب العمل حسب ما تقرره الأطراف بحرية، كما يجب إلغاء الشروط المفروضة على عمليات النقابات والتي شملت خلال الإشراف وزارة القوى العاملة والهجرة، ويجب أن ترتفع قوات الأمن عن التدخل في شؤون نقابات العمال ومضايقة النقابيين والذان يخوضون العمالين.

ويتعين على الحكومة المصرية إثناء التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة المحتملة مع الولايات المتحدة استغلال الفرصة قبل توقيع الاتفاقية لتعديل قوانينها وممارساتها للتنبأ بميادى العربية الفلاحية والحق في التنظيم والمواضعة الجماعية، ويجب إلغاء القيود المفروضة على حق الإضراب المنصوص عليه في قانون العمل الموحد الذي يتعارض مع معايير منظمة العمل الدولية. ويجب السماح لنقابات العمال بتحديد إجراءات الإعلان عن الإضرابات أو الأحوال الجماعية الأخرى، ويجب أن لا تتدخل قوات الأمن في الإضرابات ما لم يقع إخلال كبير بالنظام العام أو يتم ارتكاب أعمال جنائية.

وتقدم جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان الواقعة في أسوار المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في صعيد مصر (الجنوب). وتشمل شاطئاتها مركزاً للمساعدة القانونية للعمال، وقد شاركت الأستانة تول قوري لندن، مدير التنفيذي للمؤسسة، في شهر يونيو/سيembre ٢٠٠٨ في وقت إلته الولايات المتحدة الأمريكية استضافة مركز التضامن.

والمركز المصري لحق في التعليم هو منظمة غير حكومية مقرها القاهرة تأسست عام ٢٠٠٦. ويعمل المركز بقيادة عبد الحافظ طالب انطلاقاً من كون الحق في التعليم أهم حق من حقوق الإنسان لأنه مطلب وشرط أساسى لتحقيق كافة الحقوق الأخرى. ويعمل المركز على تحسين نظام التعليم العام المصري لتعليم الطالبة حقوقهم وزيادة حصول كافة المصريين على التعليم، وباتز عم من دعوه لتشكيل نقابة مستقلة للمعلمين (أنظر المصلحة الثانية)، إلا أن المركز المصري للحق في التعليم يتضمن البقاء كمنطقة غير حكومية وليس لديه خطط للتحول إلى نقابة.^١

وذلك عند قليل من الصحفيين المتخصصين في قضايا العمال من يكتبون باللغة العربية في الصحف اليومية المصرية وفي المدونات. ويكتب عدد قليل آخر من الصحفيين والمدونون باللغة الإنجليزية حول قضايا العمال. إن معيار الصدقة العربية في مصر، مقاولات للعالية، ياترجم من أن هؤلاء الصحفيين العمالين من بين أفضل الصحفيين، فهم يذهبون إلى المحافظات زيهامون في العديد من المناسبات في مصانع يحللها عمال مصر بيون أو في بيوت العمال ليكتروا قصصهم، ويمكن أن تساعد زيارات الصحفيين العمالين المحضرمين إلى مصر لتقديم تدريب أثناء الخدمة على تحسين مهارات الصحفيين العماليين المصريين. ومن الممكن أن تعزز العدالة التعليمية إلى الخارج للحصول على تدريب متقدم من المهارات المهنية لهؤلاء الصحفيين وتتوفر لهم الدعم السياسي المطلوب وذلك بجمعهم معروفي وبالناتي أقل عرضة لإجراءات القمع التعسفية من قبل الحكومة.

وأيجار الموظفين الحد على التوفيق على خطابات استقالة غير مورخة، وعلى السفارات المصرية حماية العمال المصريين من سوء الاستغلال ضد عملهم في الخارج، ويجب أن يشكل ذلك أولوية في البلدان التي تشكل فيها ظروف العمل مشكلة، وعلى الحكومة المصرية التوصل لاتفاقيات مع بعض البلدان التي يتوجه إليها العمال لضمان حماية حقوق العمال المصريين أثناء عملهم في الخارج، وعلى الحكومة المصرية كذلك وضع برنامج لتعمال المصريين قبل مغادرتهم لتوسيعهم بحقوقهم أثناء عملهم في الخارج، ويجب أن يشمل البرنامج معلومات عن كيفية تفادي العمل النسري والإتجار بالبشر وإن تمكيم الحصول على المساعدة، وعلى مصر من قانون لمكافحة الإتجار بالبشر وتحصيص موارد كافية لتنفيذها.

ويجب تنفيذ التدريجات الحالية التي تحظر التمييز بين العمال على أساس النوع الاجتماعي (الجندرا) أو الدين فيما يتعلق بالأجور والمعزايا والمتاعق وفرض انترفي في القطاع الخاص، ويجب حظر سياسات التوظيف التقليدية التي تشجع إلى استغلال ضعف النساء الشبات كذلك المستخدمة في إصدورها مما تبين، ويجب أن تحظى النساء العاملات في القطاع العام بنفس الحقوق في إسكان الحكومة كرملائن من الرجال، وعلى الحكومة المصرية توفير حماية كاملة للعمال المهاجرين بموجب القوانين المصرية المعتمدة به، بما في ذلك حق الحصول على المزايا، والخدمات والانتماب للثوابات.

وعلى الحكومة المصرية تعزيز إجراءات تقديرها وتطبيق القيد على عمالة الأطفال وتخصيص الموارد الضرورية لهذه النشاطات، كما يجب سن تشريعات إضافية



عمال شركة القناة للموانئ والمشروعات الكيرى يتظاهرون خلال اعتراضهم على إسماعيلية، ٩ أكتوبر / سبتمبر ٢٠٠٨

ويجب إلغاء قانون الطوارئ الذي يستغل المحافظ الأسبق كذريرة لتجاهل الدستور وتفويض الديمقراطية والحقوق المدنية (بما فيها تقدير الحريات الثقافية)، كما يجب إلغاء قانون المظمات غير الحكومية الذي يشرط على كافة المنظمات الحكومية التسجيل لدى وزارة التضامن الاجتماعي، ويجب السماح بتشكيل وعمل المنظمات غير الحكومية دون تحمل من قبل أجهزة الأمن أو إشراف الحكومة.

ويجب أن تتتأكد الحكومة من أن وظائف القطاع الخاص توفر نفس الأجور والمعزايا ومناقع وظروف العمل مثل وظائف القطاع العام التي تحل وظائف القطاع الخاص محلها، ويقتضي ذلك إجراء تغيير في القوانين وفياليات التطبيق وإيجاد أساليب صارم للتعامل مع أرباب العمل في القطاع الخاص، ويجب أن تتضمن الأنظمة والتشريعات سوء الاستغلال الحالى في القطاع الخاص مثل العمل الإضافي الإلزامي وعدم شفاعة مستحقات العمل الإضافي

إسرائيل عام ١٩٧٩. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٧، وافق الكونغرس على قيام الرئيس بمحرر (١٠٠) مليون دولار أمريكي من المساعدات العسكرية إلى أن توقف مصر نهريب الأسلحة إلى قطاع غزة من شبه جزيرة سيناء وتقوم بتنفيذ إصلاحات قضائية وتوسيع التعذيب على يد الشرطة، إلا أن وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس امتنعت هذه الشروط من مشروع القانون.^٦ ويجب إعادة النظر في ذلك، كما يجب أن تكون المساعدات العسكرية مشروطة بنهاء عمليات أجهزة الأمن الداخلي التي تحظر حرية التعبير والحرية النقابية وتمنع الاحتجاجات السياسية المشروعة وتفرض منظمات العمل المسقاة والتضليل من أجل حقوق العمال.

دور التضامن العالمي الدولي

إن مؤسست الحركة العالمية العلمية دور هام في تعزيز حقوق العمال في مصر، فقد قدم الاتحاد الدولي لنقابات العمال، الذي يعتبر من أكبر داعمي نقابات العمال الديمقراطية، بعض جيد في مراقبة انتهاكات حقوق العمال في مصر ودعوة الحكومة المصرية وأرباب العمل والاتحاد العام لنقابات عمال مصر إلى احترام معايير منظمة العمل الدولية الخاصة بالعمال. وعلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال لرسال رسالة قوية مفادها أن على مصر إزالة القيود المفروضة على حق العمال في تشكيل النقابات العالمية والانضمام إليها.

وعلى الاتحادات النقابية العالمية (GUF)، التي يوجد بالعديد منها ممثلين نشطاء من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، دعوة المنتسبين إليها لاتخاذ موقف علم لصالح حقوق العمال الأساسية في التنظيم والمفاوضة الجماعية. كما أن للاتحادات النقابية العالمية دوراً مهماً للتثبيه في تعزيز حقوق العمال في صناعات التصدير المصرية. وعلى الاتحاد الدولي لعمال النسيج والملابس والجلود وغيره من الاتحادات الاستمرار في دعم جهود عمل المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية المؤهلة لتشكيل نقابات عمالية والانضمام إليها.

لفرض عقوبات، تشمل السجن، على أرباب العمل لمنع عمال الأطفال. ويجب تعديل قانون العمال الموحد لينطبق على العمال الـ ٣٥٠ مليون وخدم المنازل، ويجب إيلاء اهتمام خاص لتطبيق حظر عمالة الأطفال في هذه القطاعات، كما يجب تطبيق قوانين التعليم الإلزامي بقوة أكبر، ومساعدة الأسر الفقيرة حتى لا تشعر أنها مضطرة إلى إرسال أطفالها للعمل بدلاً من ارسالهم إلى المدرسة.

دور حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر مصر حليفاً هاماً للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتتطلع دول أخرى بالمنطقة إلى مصر لرؤية ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستكون جادة فعلاً في دعم مزاعمها الشفوية بتعزيز الديمقراطية من خلال إجراءات هدفية. إن موجة احتجاجات العمال منذ ٢٠١٤ ما هي إلا شكل واحد من أشكال التغيير عن أزمة الشرعية التي تمر بها الحكومة المصرية. وعلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ألا تتجاهل مواطنين الضعف في النظام الحكومي الحالي أو تكون عائقاً أمام رغبة الشعب المصري في تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية. فهذا يجعل فقط على زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط على المدى البعيد وتقلص المكانة الأخلاقية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

أن التشريعات التي تتطلب ممارسات عمالية عادلة فيما يتعلق بالسلع المستوردة يمكن أن تحدث فرقاً كبيراً في ظروف عمل العمال المصريين ومستويات معيشتهم هم وأفراد أسرهم. وأي اتفاقية للتجارة الحرة أو برنامج للأفضليات التجارية مثل نظام الأفضليات العام الأمريكي (GSP) أو اتفاقية المناطق الصناعية المزدهرة المبرمة مع مصر يجب أن تكون مشروطة بلغة قابلة للتطبيق لعدم انتهاك حقوق العمال الأساسية.

وعلى الولايات المتحدة الأمريكية عدم الاستمرار في منح مستويات عالية من المساعدات لمصر دون قيدها بتحسينات جوهرية في حقوق الإنسان والحرية النقابية وغير ذلك من الإصلاحات الديمقراطية. إن مصر هي ثالث أكبر متلق للمساعدات الأمريكية الخارجية منذ معااهدة السلام التي عقدتها مع

دور المجتمع الدولي

لقد شاهد المجتمع الدولي مع مصر فيما يتعلق بحقوق العمال والعدى من القضايا الأخرى المتعلقة بالإصلاح الديمغرافي لأنه ينضر إلى مصر كقوة سلام واستقرار في منطقة غير مستقرة، ولن يشكل ذلك إستراتيجية فعلة على المدى الطويل، فالنظام المصري يقوم على حكم الفرد وينتهي سيراسات اقتصادية لا تتحقق عكاظاً لأغلبية الشعب المصري، وهذه صيغة تؤدي إلى عدم الاستقرار، ليس في مصر وحدها، بل في المنطقة بأكملها، ومن الممكن أن يكون لعدم الاستقرار في مصر، على ضوء أهميتها الإقليمية، أثر سلبي على منطقة الشرق الأوسط بأكملها، ويعتبر على المجتمع الدولي التحدث بصوته قوي وواضح لدعم حقوق الإنسان والديمقراطية، بما في ذلك حقوق العمال في مصر، وعليه دعم القوى الساعية لتحقيق هذه الأهداف في مصر.

الخلاصة

يتندّد تموّج التنمية الحالي للحكومة المصرية إلى حد كبير على حساب الاستثمارات الخارجية، يعود بأذى متحفظة وقوى عاملة سهلة الانقاذ وتزاح في تطبيق الأنظمة المتعلقة بعاملة الأطفال ويقوّي أحد الصحة والسلامة وبأجهزة أمينة دائمة للمشاريع التجارية، ويعمل هذا التموّج على توسيع حقوق العمال بصورة منتظمة ولن يضمن نجاحاً اقتصادياً أو استقراراً اجتماعياً طويلاً المدى، فهو يفرض شرعية الحكومة ويؤثر على السمعة الدولية لمصر.

وعلى الأوساط العاملية الدولية ومتضمنات حقوق الإنسان الدولية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والشركات الأمريكية التحدث بصوت عال وملح لدعم التطبيق الكامل لمعايير منظمة العمل الدولية الأساسية الخاصة بالعمال في مصر، فذلك يمكن أن يحقق ما هو أكثر بكثير من تحسين حياة العمال المصريين وأسرهم، إلا يمكن أن يساعد في جعل البلد بيئة ديمغرافية، إن الدلاع احتجاجات العمال التي بدأت في عام ٢٠٠٤

وعلى منظمة العمل الدولية، من خلال برنامجها الحالي في مصر الهدف إلى تحقيق إطار عمل ثلاثي من التعاون حول حقوق العمال، تشجيع الحكومة المصرية بشكل فاعل لتعديل قانون ثوابات العمل وغيره من تشريعات العمل القومية الأخرى للتمكن من قيام ثوابات عمل مستقرة.

لقد أعتمد قادة محصول الصناعات العقارية المحظوظين ومحاموهم بصورة مكتبة، خلال تصريحاتهم، على انتقادات منظمة العمل الدولية التي صدقت عليها مصر لدعم مطالبيهم بإنشاء نقابة مستقرة، فقد التعموا التضامن العصلي الدولي وطالبوا بالاعتراف بثوابتهم من قبل الاتحاد الدولي لثوابات القطاع العام، (الاتحاد الدولي للخدمات العامة - PSI)، الذي يمثل (٢٠) مليون عضواً في (١٦٠) بلداً، وفي الاجتماع السنوي للاتحاد الدولي للخدمات العامة الذي عقد في شهر ديسمبر/أيلول عام ٢٠٠٩، تم قبول عضوية الصناعات العقارية المستقرة للعاملين في مصلحة الصناعات العقارية، وحقق قيادة النقابة العامة المسئولة للعاملين في مصلحة الصناعات العقارية تقديمها استراتيجية بطلب اعتراف وزارة القوى العاملة والهجرة بها بينما كان وقد منظمة العمل الدولية في زيارة إلى مصر لمناقشة مجل الـ ILO الدائري، بالمشاكل المتعلقة بدعم معايير العمل الأساسية.

دور الشركات الأمريكية

كما تذكرت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في مصر، تعتبر معايير العمل التي تطلبها الشركات الأمريكية هي المعايير الأكثر فعالية حالياً للشركات التي تنتج لها في مصر (انظر الفصل الثاني). وعليه، بإمكان أن يكون للشركات التي تشتري السبب والعلويات من مصر تأثيراً كبيراً على نوعية حياة العمال المصريين، وفي ظل توارز القوى الحاتي، فإن إصرار المشتري على مراعاة المصنيعين المصريين لحقوق العمال الأساسية والتقييد بها هو السبيل المعاين لضمان مراعاتها والتقييد بها.

ضرورة احترام الحكومة المصرية للديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق العمال، يصبح من الممكن تشكيل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أو بعض عناصره ليُنكروا استقلاليتهم عن الحكومة وعن الحزب الوطني الديمقراطي ويكتسوا إلى تضليل العمال المصريين من أجل تحقيق حياة كريمة وعدالة اجتماعية واقتصادية.

واستمرت حتى عام ٢٠١٠ كان أكبر حركة فعالة ومؤثرة للديمقراطية في مصر على مدى أكثر من نصف قرن. وهو أمر يتحقق أكثر بكثير مما حظي به من دعم واعتراف المجتمع الدولي. لهذا الدعم والاعتراف يظهر أن الالتزام بالتحول الديمقراطي لمصر من قبل شعبها ويسهم بصورة كبيرة في تلك العملية، وإذا أصر المجتمع الدولي بصورة متنكرة على

الحواشى السقالية

١. مجموعة أوكسفورد للأعمال. التقرير: مصر الثالثة (لندن ٢٠٠٨) صحة ١٣.
٢. المصري اليوم، ٢٢ أكتوبر/مايو ٢٠١٩.
٣. لا توجد إحصاءات دقيقة عن عدد المصريين المستفيدين من سياسات التبريرية الجديدة، والرفرف المحيط بها مأخوذ من إحصاءات شرها البنك الدولي (أنظر الفقرة التالية). بالإضافة إلى نسبة ٤٤% أو أكثر من هم 'غير راسmi' أو 'غير فقر مدقع'، حوالي ٦٤% هم عمال مستقرون يعيشون حياة متوسطة ومزارعون يمتلكون قطع صغيرة من الأرض ومتاجرين وأسرهم يعيشون على دخل ثابت وقد تتفاوت قوتهم الشرائية بسبب التضخم. أما بقية السكان فيشكلون الطبقa المتباعدة العلية والتباينة، تم تسددها بالضرورة من الأمر الجديد، ليضاء لم يستند جميع المزارعين للمتوسطين.
٤. البنك الدولي، 'جمهورية مصر العربية: تحديث لتقييم الفقر'، تقرير رقم ٢٩٨٨٥ EGT (واشنطن العاصمة: ٢٠١٧).
٥. أسعار اغذاء تستحدث تضخم مصر إلى ١٦ سنة أعلى، آخر مصر ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ على <http://news.egypt.com/en/20080813474/news-egypt-news/food-prices-spur-egypt-inflation-to-16-year-high.html>
٦. غرفة التجارة الأمريكية في مصر، 'الاستثمار بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية'، <http://www.amcham.org.eg/bsac/ustrade/investment.asp>
٧. جمهورية مصر العربية، وزارة التجارة والصناعة، (الموقع الإلكتروني لقيادة المنطقة الصناعية الموجهة، http://www.gizegypt.gov.eg/images/Statistics%20_Q1_Feb_2009_overall.pdf)
٨. الإحصاءات متقدمة حتى يونيو/سبتمبر ٢٠١٨ فقط. انظر الجدول ١.
٩. غرفة التجارة الأمريكية في مصر، 'المناطق الصناعية المعروفة'، <http://www.amcham.org.eg/BASAC/ustrade/Q1Z.asp>
١٠. رقم ٢٠٠٨ الأخير من غرفة التجارة الأمريكية في مصر، <http://www.amcham.org.eg/bsac/ustrade/Egypt-U.S.total%20trade4DK09.pdf>

١١. "المناطق الصناعية الموجهة المصرية تجذب مستثمري الملبوسات من تركيا" ، Emerging Textiles.com ، ٢٠١١ ،
<http://www.emergingtextiles.com/?q=art&s=061121Egypt&r=free&n=1>
١٢. مصر، وزارة الاستثمار، مصر: إحصاءات حيوية ومؤشرات رئيسية للاستثمار ، القاهرة ، ٢٠١٩ ، صفحة ٦٦ .
<http://www.investment.gov.eg/NR/rdonlyres/DF23F657-0A26-4C0D-A770-DC19BFB67B72/7980/EgyptVitalStatisticsandKeyIndicatorsforInvestment.pdf>
١٣. هاني الهرامي/ الأردن: التقنيين يصرخون بأن استغلال عمال المنطقة الصناعية الموجهة من إرتقاع الحد الأدنى للأجور هو تغيير؟ جورдан تايمز ، ٦ آذار/مارس ٢٠١٩ .
<http://www.jordantimes.com/index.php?news=14827>
١٤. التقنية شعى لأجور أعلى لعمال الأردنيين في المتعلقة الصناعية الموجهة ، جورдан تايمز ، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ .
http://www.menafn.com/qn_news_story_s.asp?SstofyId=1093216203
١٥. مصر، وزارة الاستثمار، مصر: إحصاءات حيوية ومؤشرات رئيسية للاستثمار ، صفحة ١٧ .
١٦. ليدين بريسكرو، قطاعات النسيج والملابس في المملكة المتحدة (متنبيستر ، مطبعة جامعة مالشستر ، ١٩٧١) ، صفحة ٢ .
١٧. "المناطق الصناعية الموجهة المصرية تجذب مستثمري الملبوسات من تركيا" ، والأخبار العربية .
 ١٨. ArabicNews.com ، ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ .
<http://www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/060310/2006031015.html>
١٩. مجموعة أكسفورد للأعمال، "الوجه المغير للاستثمار الأجنبي المعاشر" - مصر ، مجد ، ٢٦٥ ، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ .
<http://www.oxfordbusinessgroup.com/weekly01.asp?id=2422>
٢٠. CRIEnglish.com "مصر تنظر على استثمار أكثر من الصين" ، ١٦ فبراير/بريل ٢٠٠٩ .
<http://www.english.cri.cn/6909/04/16/14615475143.htm>
٢١. البنك الدولي/برنامج المفوضية الأوروبية بشأن مشاركة القطاع الخاص في البيئة التحتية للبحر الأبيض المتوسط، مشركة القطاع الخاص في البيئة التحتية للبحر الأبيض المتوسط ، رقم ٤ ، ٢٠٠٢ ، حزيران/يونيو ٢٠٠٢ .
http://www.wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2006/06/05/000090341_20060605142605/Rendered/PDF/363120ppm0no60060201PUBLIC1.pdf
٢٢. ناصر عبد القادر ، "الدولة، ورأس المال، واحتياجات العمال في مصر" (رسالة ماجستير ، الجامعة الأمريكية في القاهرة ، ١٩٩٨) .
 الصفحتان ٧٩، ٨٤ .
٢٣. غرفة التجارة الأمريكية في مصر، قطاع النسيج والملابس في مصر (القاهرة: الغرفة) ، ١٨/أغسطس ٢٠٠٤ ، الصفحة ٧٠ .
 (مذكورة بعد ذلك باسم "غرفة التجارة الأمريكية").
 المصدر السابق، الصفحة ٤٠ .
٢٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد سكان مبادر لانتاج الصناعي، ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، اعد المثلثات وعند المثلثات تعلن حسب فئة انسن وتوزع (يشار إليه فيما بعد باسم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)
 غرفة التجارة الأمريكية في مصر، صفحة ٩٤ .
٢٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .
٢٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

٢٧. رجوي أسد، "مقدمة" في رجوي أسد، مراجعة سوق العمال المصري (القاهرة: الجامعة الأمريكية في القاهرة، ٢٠٠٩).
٢٨. الإحصاءات معتمدة على دراسة لجنة سوق العمال المصري، ٢٠١٦.
٢٩. جوين بيلين، *L'Egypte des ventres yids, Le monde Diplomatique*. آيار/مايو ٢٠٠٨؛ نسخة إنجليزية، "اصناف مبارك".
٣٠. ECER، "تمهيد الطريق (التعليم الغني، مراقبي في مصر)"، طلب منحة مقدم إلى مركز التضامن، ٢٠٠٩.
٣١. نورا البشانى، "جماعات خط مختلفة في الرأي حول أوضاع المساعدات الأمريكية لمصر"، وانطلاع بوست، ٢٢ أكتوبر، ٢٠٠٨.
٣٢. تم تكيد النسب النقابة العامة المسئولة لموظفي مصلحة الضرائب العقارية من قبل التجن الإفريقي والتجن العربية الإقليمية. دار الخدمات النقابية والعمالية، الوكالة الدولية للخدمة العامة تؤكد انتساب النقابة المسئولة لموظفي مصلحة الضرائب العقارية، ٤٥ بيسان/ابريل ٢٠٠٩ <http://ctuws.jeeran.com/archive/2009/4/861473.html> ٢٠٠٩.

Glossary of Acronyms

مسند المختصرات

English Acronyms	Arabic Translation	English Acronyms	Arabic Translation
EUESW (Euromed Union of Educational Sector Workers)	النقابة العامة للمعلمين في مصر	ALO (Anti-Labor Organizations)	منظمة عمل عربية
CITWL (International Council of Textile Workers)	نقابة العامة لعمال الغزل والنسيج	CAPMAS (Central Agency for Public Mobilization and Statistics)	جهاز تنسيق تنمية واصحاء
IACAU (Educational Committees of Arab Trade Unions)	الاتحاد الدولي للنقابات العمال العرب	CLACR (ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations)	لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوسيع
ILO (International Organization of Labor)	الاتحاد الدولي للنقابات العمال	CEDAW (UN Commission on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women)	اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة
ICMW (International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families)	اتفاقية دولية تحمية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم	CERD (UN Committee on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination)	اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري
ICURT (Independent Council of Real Estate and Authority Workers)	النقاية العامة للمعلمين في مصر	COIWU (Commission to Organize Workers Worldwide)	لجنة تنسيق الحركة العمالية
ILAB (U.S. Department of Labor's International Labor Affairs Bureau)	نقابة شهود العمل الدولية التابع لوزارة العمل الأمريكية	CRIN (Child Rights Information Network)	شبكة معلومات حقوق الطفل
ILIO (International Labor Organization)	منظمة العمل الدولية	CTUWS (Center for Trade Unionized Workers Services)	مركز الخدمات النقابية والعمالية
IMF (International Monetary Fund)	صندوق النقد الدولي	ECAT (Trafficking of Children for Sexual Purposes International)	تجاهد بذم الأطفال وتصدير اليابحي لهم والنهار لهم لأغراض جنسية
ICP (ILO International Program on the Elimination of Child Labour)	برنامجه منظمة العمل الدولية بشأن تضييق على عمارة الأطفال	EDPR (European Data Protection Regulation)	ᐈ منتظر البيانات الشخصية للطفل
ITUC (International Trade Union Confederation)	الاتحاد الدولي للنقابات العمال (سلفي كون)	ERSAP (Economic Reform and Structural Adjustment Program)	برنامجه الإصلاح الاقتصادي والتغيير
IMM (Immigration)	الجنس	EDC (Egyptian Documentation Center)	البنك
MMIM (Ministry of Manpower and Migration)	وزير القوى العاملة والجارة	ETU (Egyptian Trade Union Federation)	الحركة النقابية المصرية
NCM (National Council for Unions)	الجهاز المركزي للطلاب والمدرسة	EWF (Egyptian Workers Federation)	الاتحاد العام للطبقة العاملة مصر
NDP (National Democratic Party)	الحزب الوطني الديمقراطي	EDI (Egyptian direct investment)	الاستثمار الأجنبي المباشر
PSI (Parties Socialist Internationale)	الاتحاد الدولي للنقابات العمال	TNV (Dutch Labor Movement Federation)	الحمل حركة العمال الهولندية
QIZ (Quality in Industrial Zone)	منظمة الصناعية الموقلة	F-Aware (Fair Awareness)	النقاية لمبادرة العدالة
RCC (Revolutionary Command Council)	مجلس قيادة ثورة	GFLUE (General Federation of Labor Unions in the Kingdom of Egypt)	الاتحاد العام للنقابات العمالية في مصر
SFA (Special Economic Zones)	النقاية الاقتصادية الخاصة	GSP (General System of Preferences)	نظام الأفضليات العام (التجاري) الأمريكي
UNAIDS	برنامجه الأمم المتحدة المشترك لمكافحة	G-TIP (U.S. Department of State's Global Office on Human Trafficking in Persons)	الحمل للعلوم لمكافحة الاتجار بالأشخاص
USAID (United States Agency for International Development)	وتحدة الولايات المتحدة للتنمية الدولي	G2E (Global Economic Forum)	اللجان لجنة التنافس العالمي
		G20 (Group of Twenty)	النقاية العالمية للتعاون في المبادرة والترتيب
			والأعمال التجارية



خریطة مصر